

لجنة البرنامج والميزانية	مجلس التنمية الصناعية
الدورة الأربعون	الدورة الثانية والخمسون
فيينا، 10 و 11 حزيران/يونيه 2024	فيينا، 25-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت	
تقرير مراجعة الحسابات الخارجية عن عام 2023	

تقرير مراجعة الحسابات الخارجية عن حسابات منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية للسنة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31
كانون الأول/ديسمبر 2023

المحتويات

الصفحة

3	خطاب الإحالة.....
4	شكر وتقدير.....
5	تقرير مراجعة الحسابات المستقلة.....
9	خلاصة وافية.....
16	نتائج مراجعة الحسابات.....
20	ألف- المراجعة المالية.....
22	ألف-1- الإيرادات والمبالغ المستحقة التحصيل.....
25	ألف-2- النفقات والخصوم.....
28	ألف-3- الممتلكات والمنشآت والمعدات.....
31	ألف-4- استحقاقات الموظفين.....
32	ألف-5- الميزانية.....
34	ألف-6- عملية إقفال البيانات المالية.....



35	باء - مراجعة الأداء.....
35	باء-1- الحوكمة المؤسسية.....
43	باء-2- إدارة المخاطر المؤسسية ومخاطر المشاريع.....
48	باء-3- إدارة المشاريع.....
56	باء-4- الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني.....
58	باء-5- إدارة الموارد البشرية.....
67	باء-6- الفساد والاحتيال.....
70	باء-7- نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين.....
72	باء-8- الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.....
74	جيم- تكنولوجيا المعلومات.....
		المرفقات
81	الأول- البيانات المالية لليونيدو.....
126	الثاني- تقرير مراجعة الحسابات المستقلة لخدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي والبيانات المالية المرفقة.....
		الثالث- تقرير مراجعة الحسابات المستقلة للصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية والبيانات المالية المرفقة.....
134	الرابع- تقرير مراجعة الحسابات المستقلة للصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية وصندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ والصندوق الخاص بتغير المناخ وبيانات الحسابات المرفقة.....
144	



СЧЕТНАЯ ПАЛАТА РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ

غرفة المحاسبة في الاتحاد الروسي

Тел./Tel.: +7 495 986-05-09,
Факс/Fax: +7 495 986-09-52

ул. Зубовская, д. 2, Москва, Россия, 119121
Zubovskaya str. 2, Moscow, Russia, 119121

خطاب الإحالة

حضرة السيد غيرد مولر

يشرفني أن أقدم تقرير مراجعة الحسابات الخارجية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لإحالاته إلى الدورة الثانية والخمسين لمجلس التنمية الصناعية في الدورة الأربعين للجنة البرنامج والميزانية. ويتضمن التقرير ملاحظات مراجعة الحسابات ورأيها بشأن البيانات المالية لليونيدو للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وإضافة إلى ذلك، نقدم تقارير مراجعة الحسابات المستقلة بشأن البيانات المالية لخدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي، والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، وبيانات حسابات الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق أقل البلدان نموا لتغيير المناخ، والصندوق الخاص بتغيير المناخ حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

غالينا إيزوتوفا

الرئيسة بالنيابة

السيد غيرد مولر

المدير العام

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

فيينا، النمسا

شكر وتقدير

نود أن نعرب عن امتناننا للجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام لدعمهم المستمر واهتمامهم بعملنا كمراجعة الحسابات الخارجية للسنتين الماليتين 2022-2023.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام وإدارة اليونيدو والموظفين لما قدموه من تعاون ومساعدة إلى مراجعة الحسابات الخارجية. ويجدر الاعتراف بالتزام إدارة اليونيدو بأفضل الممارسات والأخلاقيات والشفافية في اتخاذ القرارات التنظيمية وتأييد المبادرات التي تعرب عنها مراجعة الحسابات الخارجية. ونود أن نعرب عن تقديرنا لما قدمته إدارة اليونيدو من دعم لعمليات مراجعة الحسابات، والتزامها بتوفير المعلومات والموارد اللازمة، وجهودها الاستباقية الرامية إلى معالجة نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات.

ونحن نعرب أيضا عن امتناننا الصادق للإدارة لدورها القيادي والتزامها وتعاونها في تعزيز المساءلة وإدارة المخاطر والسلوك الأخلاقي. ونحن نشجع التعاون المستمر بين مراجعي الحسابات الخارجيين والإدارة، مع التأكيد على الهدف المشترك المتمثل في تعزيز الحوكمة والشفافية وأداء المنظمة. فأى شراكة قوية تُبنى بين مراجعي الحسابات وقيادة المنظمة تستند إلى الثقة والاحترام المتبادل والتواصل المفتوح والأهداف المشتركة. وهي تسهم في التحسين المستمر، بما يتيح الاستفادة مما تتوصل إليه المراجعة من نتائج ومعالجة نقاط الضعف المستبانة وتنفيذ أفضل الممارسات، وذلك لتعزيز الفعالية التنظيمية وتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء.

غالينا إيزوتوفا

الرئيسة بالنيابة
غرفة المحاسبة في الاتحاد الروسي
المراجعة الخارجية للحسابات

موسكو، روسيا
19 نيسان/أبريل 2024

تقرير مراجعة الحسابات المستقلة

إلى: مجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تقرير عن مراجعة البيانات المالية

رأينا

حسب رأينا، تعرض البيانات المالية صورة صحيحة للمركز المالي لليونيدو، من جميع الجوانب الجوهرية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداء المنظمة المالي، وتدفعاتها النقدية عن السنة المنتهية في التاريخ المذكور وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد قمنا بمراجعة البيانات المالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتتألف البيانات المالية مما يلي:

- بيان المركز المالي؛
- بيان الأداء المالي؛
- بيان التغيرات في صافي الأصول؛
- بيان التدفقات النقدية؛
- بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية؛
- ملحوظات على البيانات المالية.

أساس رأينا

أجرينا هذه المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة أدناه بمزيد من التفصيل في القسم المعنون "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساسا لرأينا.

الاستقلال

نحن مستقلون عن اليونيدو وفقا للمدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المحترفين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين وغيرها من المقتضيات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية. وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقا لهذه المقتضيات.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى المتحصل عليها حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لمراجعة الحسابات التقرير عن الوضع المالي لليونيدو، لكنها لا تشمل البيانات المالية أو تقرير مراجعتنا لها.

ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

وفي سياق مراجعتنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه والنظر، لدى القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتناقض تناقضا جوهريا مع البيانات المالية أو مع معرفتنا التي اكتسبناها في سياق المراجعة، أو تبدو منطوية على أخطاء جوهرية خلافا لذلك.

وإذا خلصنا، استنادا إلى العمل الذي أديناه بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ إعداد تقرير المراجعة هذا، إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مكلفون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يخص البيانات المالية

وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها على نحو صحيح، وكذلك عن تطبيق ما تراه ضرورياً من ضوابط داخلية تتيح إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط.

وتكون الإدارة مسؤولة، لدى إعدادها للبيانات المالية، عن تقييم قدرة اليونيدو على الاستمرار كمنشأة عاملة، مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالقابلية للاستمرار واستخدام الأساس المحاسبي الخاص بالمنشآت العاملة ما لم تكن الإدارة تتوي تصفية اليونيدو أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن أمامها بديل واقعي عدا ذلك.

وتقع على عاتق المسؤولين المكلفين بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي لليونيدو.

مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد في حدود المعقول مما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وإصدار تقرير خاص بمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. ومستوى التأكيد المعقول هو تأكيد رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية إذا وجدت. ويمكن أن تنشأ البيانات الخاطئة عن الاحتيال أو الغلط، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، فرادى أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون على أساس البيانات المالية. ووفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس الحكم المهني ونحافظ على النظرة التشككية المهنية طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تتصدى لتلك المخاطر، والحصول على أدلة أثناء المراجعة تكون كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. واحتمال عدم اكتشاف الخطأ الجوهري نتيجة الاحتيال أعلى منه في حالة الغلط، إذ إن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو تحريف أو تجاوز للضوابط الداخلية.
- الوصول إلى فهم للضوابط الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل تصميم إجراءات مراجعة حسابات ملائمة للظروف، لكن ليس من أجل التعبير عن رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لدى اليونيدو.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تقوم بها الإدارة.
- استخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي الخاص بالمنشآت العاملة وكذلك، استناداً إلى الأدلة المتحصل عليها أثناء المراجعة، بشأن ما إذا كان يوجد عدم يقين جوهري فيما يتعلق بأحداث أو أحوال قد تطرح شكوكاً كبيرة في قدرة اليونيدو على الاستمرار كمنشأة عاملة. فإذا خلصنا إلى وجود جوانب جوهرية من عدم اليقين، فنحن مطالبون بأن نوجه النظر في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل رأينا إذا لم تكن تلك الإفصاحات كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة المتحصل عليها أثناء المراجعة حتى تاريخ تقريرنا. بيد أن الأحداث أو الأحوال المستقبلية ربما تؤدي إلى انتفاء صفة المنشأة القابلة للاستمرار عن اليونيدو.
- تقييم عرض البيانات المالية وترتيبها ومضمونها عموماً، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يعرضها عرضاً صحيحاً.
- التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة بشأن أمور منها النطاق والتوقيت المزمعين للمراجعة والنتائج ذات الدلالة للمراجعة، بما في ذلك أي نواقص مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء المراجعة.
- الحصول على أدلة مناسبة وكافية أثناء المراجعة فيما يتعلق بالمعلومات المالية لليونيدو.

الإبلاغ عن أي مقتضيات قانونية أو رقابية أخرى

نرى أن معاملات اليونيدو التي اطلعنا عليها أو التي اختُبرت في إطار مراجعتنا للحسابات كانت ممتثلة، من جميع النواحي المهمة، لأحكام النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو، وكذلك للقانون.

وأصدرنا أيضا، وفقا للمادة الحادية عشرة من النظام المالي لليونيدو، تقريرا مفصلا بشأن مراجعتنا لحسابات اليونيدو.

السيدة غالينا إيزوتوفا

الرئيسة بالنيابة

غرفة المحاسبة في الاتحاد الروسي

مراجعة الحسابات الخارجية

موسكو، روسيا

19 نيسان/أبريل 2024

ولاية مراجعة الحسابات الخارجية

قرر المؤتمر العام، عملاً بمقرره م ع-19/م-11، تعيين المراجعة العامة للحسابات في الاتحاد الروسي مراجعة خارجية لحسابات اليونيدو لفترة سنتين، من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، بمقتضى الاختصاصات المحددة في نظام اليونيدو المالي.

وتهدف المراجعة الخارجية للحسابات إلى إبداء رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية لليونيدو قد أُعدت، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ويجوز لمراجعة الحسابات الخارجية أن تبدي ملاحظات بشأن انتظام واقتصادية وكفاءة وفاعلية الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية، وبشأن إدارة وتنظيم شؤون المنظمة عموماً. ويشار إلى إجراءات مراجعة الحسابات تلك باسم "مراجعة الأداء"⁽¹⁾.

وتُكف مراجعة الحسابات الخارجية، إضافة إلى المراجعة الخارجية لحسابات اليونيدو للفترة المالية 2022-2023، بمراجعة حسابات خدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي، والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، وثلاثة صناديق هي: الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق أقل البلدان نمواً لتغيير المناخ، والصندوق الخاص بتغيير المناخ.

وتُجرى مراجعة حسابات خدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية وفقاً للاختصاصات المتعلقة بمراجعة البيانات المالية لصندوق خدمات المطاعم والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، على التوالي.

وتُجرى مراجعة حسابات الصناديق الثلاثة الأخرى وفقاً للبند 4-12 من اتفاقات الإجراءات المالية المبرمة بين اليونيدو والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته أميناً لمرفق البيئة العالمية، والبند 4-11 من اتفاقات الإجراءات المالية المبرمة بين اليونيدو والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته أميناً لصندوق أقل البلدان نمواً لتغيير المناخ والصندوق الخاص بتغيير المناخ.

وتقوم مراجعة الحسابات الخارجية بإجراءات المراجعة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

خلاصة وافية

لمحة عامة

يتضمن تقرير مراجعة الحسابات الخارجية تقييما لعمليات اليونيدو ولإجراءات تسيير أعمالها الرئيسية المدرجة ضمن نطاق مراجعة الحسابات. وينظر التقييم فيما إذا كانت العمليات قد أُجريت على نحو اقتصادي وكفؤ وفعال وكانت متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية المقبولة على نطاق واسع في القطاع العام. ويتضمن التقرير ثلاثة أقسام، هي: المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات. وفي رأينا أن هذا الهيكل يوفر أفضل لمحة عامة عن عمليات اليونيدو، ويُبقي تركيزنا على المخاطر وعلى مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين.

والمدیر العام هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية السنوية وفقا للمادة العاشرة من النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو وللمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أُجريت مراجعة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وقُدمت ملاحظات إضافية بشأن إجراءات تسيير الأعمال استنادا إلى كل من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

ويشمل نطاق مراجعة الحسابات المجالات التالية:

- **المراجعة المالية** للتأكد من خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.
- **مراجعة الأداء** (بما يشمل تقييما للعمليات الرئيسية للمنظمة) بهدف تقييم ما إذا كانت جوانب الإدارة والحوكمة الماليتين اقتصادية وكفؤة وفعالة (مفهوم 3E) وقادرة على دعم المنظمة في تحقيق مهمتها وخططها الاستراتيجية. وفي السنة المالية 2023، واصلنا تحليل عمليات إعادة الهيكلة التنظيمية الرئيسية لليونيدو، بما في ذلك الإصلاح الميداني، وأجرينا تحليلا شاملا لإنجازات اليونيدو في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية بشأن مواضيع المراجعة التي نُظر فيها ضمن ولاية مراجعة الحسابات الخارجية بأكملها.
- **مراجعة تكنولوجيا المعلومات**، وقد أدمجت في مراجعة البيانات المالية.

وقد ركزت الإجراءات على مسارين رئيسيين:

- **فعالية الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات**: تقييم للضوابط العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات لتقييم موثوقية وسلامة التطبيقات الرئيسية التي تستخدمها اليونيدو (تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب، وإدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب).
- **مواصلة عملية تقييم الأمن السيبراني**: تقييم لكيفية تعامل اليونيدو مع المخاطر المتصلة بالأمن السيبراني وتقييم مدى استعداد اليونيدو التقني لمواجهة هجوم سيبراني يُشن على بنيتها التحتية الخارجية لتكنولوجيا المعلومات. وقد أجرينا تقييما أوليا في بداية ولاية المراجعة المسندة إلينا في السنة المالية 2020، ثم أجرينا تحديثا سنويا للحالة من جهة ما يستبان من مشاكل في مجال الأمن السيبراني (مواصلة العملية).

وفقا للمادة الحادية عشرة من النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو، تقع على عاتق مراجعة الحسابات الخارجية مسؤولية إبداء رأي بشأن بيانات اليونيدو المالية، التي تشمل البيانات التالية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

- بيان المركز المالي؛
- بيان الأداء المالي؛
- بيان التغيرات في صافي الأصول؛
- بيان التدفقات النقدية؛
- بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية؛
- ملحوظات على البيانات المالية.

وقد أصدرنا رأيا لمراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لليونيدو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وللعام المنتهي في ذلك التاريخ.

الجوانب الرئيسية للمنهجية

وهذا يعني أن التعرض للأخطاء الجوهرية وتصميم العمليات الداخلية وحجم العمليات (وليس حجم المنظمة) يؤثر تأثيراً مباشراً على إجراءات المراجعة. وبموجب المعيار 315 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، تشمل إجراءات المراجعة ما يلي:

- التحري؛
- الإجراءات التحليلية؛
- الملاحظة؛
- التفتيش.

وتُنَفَّذُ إجراءات المراجعة على أساس أخذ العينات بافتراض مسؤولية مراجعة الحسابات الخارجية عن تحديد حجم العينة (عدد المعاملات التي يتعين فحصها) من أجل تقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض على نحو مقبول⁽³⁾.

وتشكل مراجعة الحسابات الخارجية الرأي الذي يستند إلى الأدلة المقدمة. وتتضمن الأدلة المقدمة دعماً إثباتياً، يتضمن المستندات المأذون بها على نحو سليم. ولا تقبل مراجعة الحسابات الخارجية التحريات أو رسائل البريد الإلكتروني أو المستندات التي تخلو من الإذن المناسب⁽⁴⁾.

• **تقييم بيئة الرقابة:** يتضمن التقييم تحليل إجراءات تسيير الأعمال الرئيسية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للخلوص إلى ما إذا كانت الإدارة قادرة على منع الأخطاء الجوهرية أو تحديدها في الوقت المناسب. وتشمل الخطوات الأساسية ما يلي:

- تقييم مخاطر بيئة الرقابة، بما في ذلك المخاطر السيبرانية: من أين قد تأتي المخاطر، وما هي المخاطر، وما مدى شدتها؛
- النظر في العمليات ونظم تكنولوجيا المعلومات المشمولة؛
- اختبار تصميم الضوابط وكفاءتها التشغيلية: تفحص مراجعة الحسابات الخارجية ما إذا كانت الضوابط الداخلية المناسبة موجودة وتعمل على منع الأخطاء الجوهرية أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وقد قيّمنا ما إذا كانت الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات فعالة أم غير فعالة. وركز تقييم ضوابط تكنولوجيا المعلومات على المجالات الشديدة الخطورة وعلى تقييم محدود لتصميم الضوابط.

وأجرت مراجعة الحسابات الخارجية تحليلاً لوظائف مختارة للأعمال من حيث انتظام الإجراءات المالية واقتصاديته وكفاءتها وفعاليتها.

• **تحديد الأهمية النسبية (الجوهرية):** قيّمنا عتبة الأخطاء المجمعة فيما يخص البنود المستقلة في البيانات المالية ومدى التسامح مع الأخطاء الفردية.

وحددت مراجعة الحسابات الخارجية الجوهرية الشاملة استناداً إلى نفقات اليونيدو السنوية وعوامل نوعية أخرى. والجوهرية هي الأساس لتقييم نطاق المراجعة. وتُحسب الجوهرية مع مراعاة العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك المخاطر المحددة.

وتخضع الجوهرية لإعادة التقييم مع مراعاة المخاطر المحددة وعدد من الأخطاء المصححة و(أو) غير المصححة في البيانات المالية المقدمة إلى مراجعة الحسابات الخارجية.

• **التوصل إلى فهم لإجراءات تسيير الأعمال والسياسات المحاسبية:** بموجب المعيار 315 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات⁽²⁾، تتحمل مراجعة الحسابات الخارجية مسؤولية تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية من خلال فهم الجهة الخاضعة للمراجعة وبيئتها، بما في ذلك الضوابط الداخلية وعملية تقييم المخاطر. ووفقاً لمقتضيات المعيار، وتُتَمَّ مراجعة الحسابات الخارجية فهم إجراءات تسيير الأعمال الرئيسية (تصميم كل عملية من إجراءات تسيير الأعمال) في سرديات العمليات المقدمة إليها وفحصتها (للتحقق من دقة توصيفات العمليات الموثقة). وقد أُدرجت العمليات التي تؤثر في البيانات المالية وبيئة الرقابة الداخلية لليونيدو في نطاق مراجعة الحسابات.

• **تحديد مخاطر المراجعة:** استناداً إلى العمليات المتحقّق منها، حدّدنا "المخالفات" المحتملة والمخاطر ذات الصلة على مستوى البيانات المالية والتأكدات:

- المخاطر الكبيرة (بما في ذلك مخاطر الاحتيال)؛
- المخاطر الأخرى (عالية أو متوسطة أو منخفضة).

• **تدابير التصدي لمخاطر المراجعة:** أجرت مراجعة الحسابات الخارجية تقييماً لمدى انتشار المخاطر المستبانة من أجل اتخاذ تدابير ملائمة للتصدي لها في إطار المراجعة، تحددها مراجعة الحسابات الخارجية على نحو مستقل بما يتماشى مع طبيعة المخاطر المستبانة وعمليات اليونيدو.

(2) المعيار 315 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، المعنون "تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها".

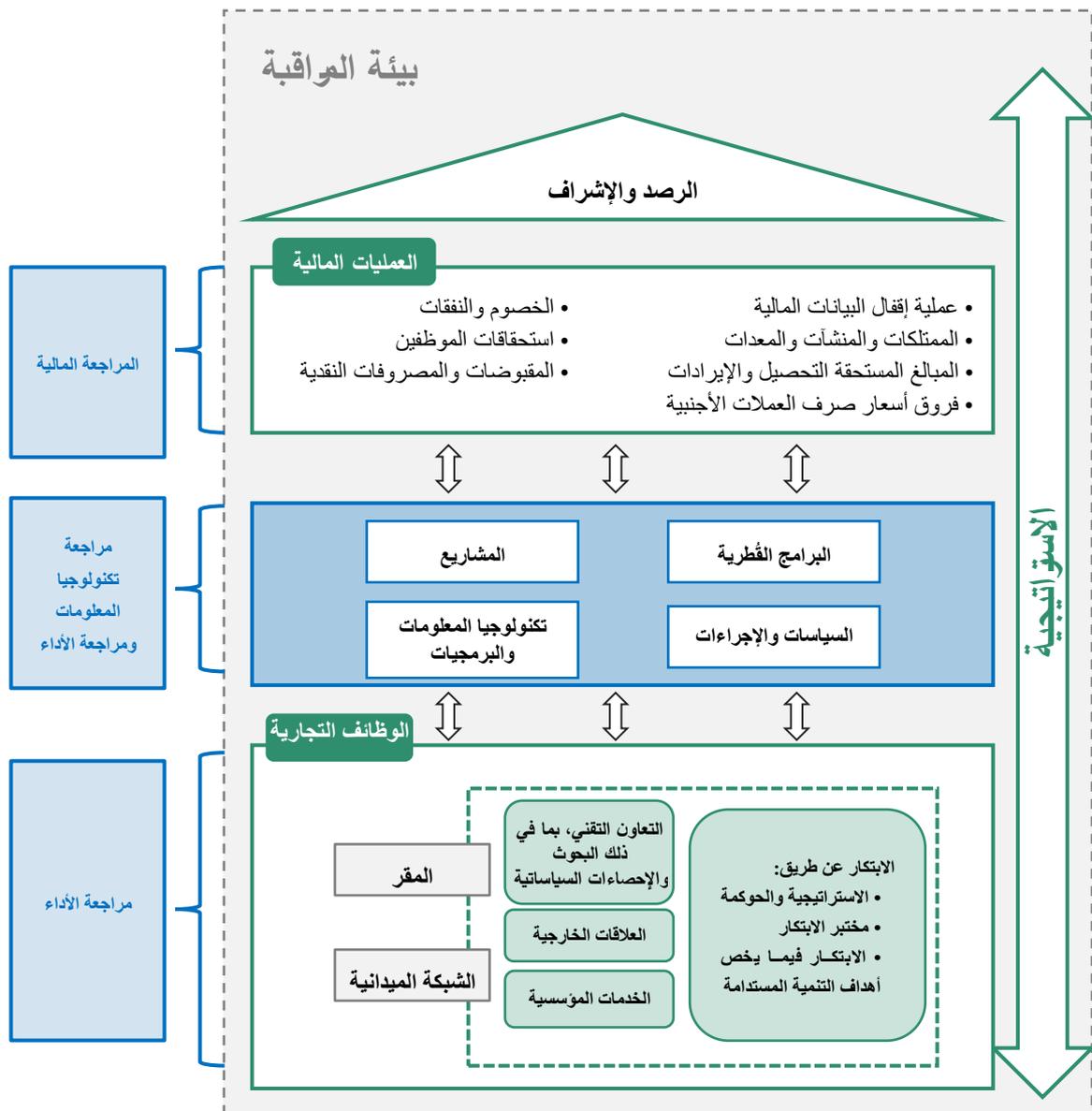
(3) المعيار 530-7 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، المعنون "أخذ عينات المراجعة".

(4) المعيار 500 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، المعنون "أدلة المراجعة".

مجالات التركيز

وفقاً لما تقتضيه المعايير الدولية لمراجعة الحسابات⁽⁵⁾، تقوم مراجعة الحسابات الخارجية بتقييم المخاطر من خلال التوصل إلى فهم للمنظمة الخاضعة للمراجعة وبيئتها. وتتكون بيئة الرقابة في المنظمة من عدة طبقات أساسية، هي: وظائف الأعمال (الهيكل التنظيمي)، وقنوات المعلومات والاتصالات (الإجراءات الإدارية، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات)، وإجراءات تسيير الأعمال التي يُبلَّغ عنها في البيانات المالية. والإدارة مسؤولة عن استراتيجية الضوابط الداخلية التي تحمي الأعمال من الفشل وتحمي الإبلاغ من الأخطاء الجوهرية، وهي مسؤولة عن تطوير تلك الضوابط. وتصمّم مراجعة الحسابات الخارجية الإجراءات اللازمة للحصول على تأكيد معقول لبيئة الرقابة والعمليات المالية. ويقدم الشكل 1 أدناه لمحة عامة عن عملية مراجعة الحسابات لتوضيح هيكل أهداف مراجعة الحسابات.

الشكل 1- لمحة عامة عن عملية مراجعة الحسابات



(5) المعيار 315 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، المعنون "تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها".

وقد حددنا إجراءات سير الأعمال الرئيسية التي تغطي عمليات اليونيدو وراجعنا هذه العمليات في إطار مراجعة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. واخترنا أيضا بعض إجراءات تسيير الأعمال لأغراض مراجعة الأداء. ويتضمن تقرير مراجعة الحسابات الخارجية عن السنة المالية 2023 أهم ملاحظات مراجعة الحسابات واستنتاجاتها وتوصياتها. وقد نوقشت بيانات اليونيدو المالية، وكذلك تقرير مراجعة الحسابات ورأي المراجعة، مع إدارة اليونيدو. وأحاط المدير العام علما بالتقرير ووافق على الاستنتاجات الواردة فيه. وفي القسم أدناه، نقدم لمحة عامة عن الملاحظات الرئيسية لمراجعة الحسابات المتعلقة بإجراءات تسيير الأعمال.

الملاحظات الرئيسية لمراجعة الحسابات

1- حالة توصيات مراجعة الحسابات الخارجية

• **إدارة المشاريع.** يمكن تسوية غالبية التوصيات بتتقيح المبادئ التوجيهية للتعاون التقني⁽⁶⁾، وهي المبادئ التوجيهية الأساسية التي تنظم التعاون التقني. وقد حُدِّثت المبادئ التوجيهية للتعاون التقني آخر مرة في عام 2009 وتستلزم إدخال تغييرات جادة عليها. ويتسبب عدم وجود منهجية موحدة للمشاريع في إعاقة تحقيق الأهداف التي وضعها المدير العام ويقوض كفاءة الأعمال الأساسية. وقد دامت المناقشة الجارية بشأن تحديث المبادئ التوجيهية للتعاون التقني لأكثر من ثلاث سنوات ولم يُنَوَّصل إلى حل نهائي بشأنها بعد ويتوقف تنفيذ ثمانية من توصيات مراجعة الحسابات الخارجية عليها.

• **إدارة الموارد البشرية.** لم تُنفَّذ نسبة 88 في المائة من التوصيات تنفيذًا كاملاً منذ السنة المالية 2022. وفي السنة المالية 2023، عُيِّنَت قيادة وظيفة الموارد البشرية، لذلك نحن ننتظر أن يُتَناول هذا المجال وأن يُدرج في خطة الإدارة الملائمة. وبالنظر إلى أن موظفي اليونيدو هم القوة الدافعة الرئيسية وراء تنفيذ مشاريع اليونيدو وبرامجها، فإن تعزيز إدارة الموارد البشرية له أهمية قصوى لأنه سيسهم في زيادة إنجاز التعاون التقني. لذلك نود أن نوجه انتباه اليونيدو إلى أن التزام قيادة الموارد البشرية أمر أساسي.

ما زال معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية منخفضاً ويتعين أن تولى بعض المجالات اهتماماً خاصاً:

الشكل 2- حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة

تُنفَّذت	قيد التنفيذ	مفتوحة
26 %	58 %	16 %

وقد أقامت مراجعة الحسابات الخارجية شراكة قائمة على الثقة مع مراجعي الحسابات الداخليين. ونتيجة لذلك، تتوافق توصياتنا معا بشكل يتسم بالكفاءة، ومن ثم نؤكد أيضاً على أهمية توصيات مراجعي الحسابات الداخليين.

وتشجّع مراجعة الحسابات الخارجية إدارة اليونيدو بقوة على تحليل حالات عدم الالتزام بالمواعيد النهائية، والكشف عن أسبابها الجذرية، وتحديد الاختناقات، ووضع خطة عمل إدارية ملائمة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية ومراجعي الحسابات الداخليين، وتورد خطوات وأطر زمنية محددة والموظفين المسؤولين.

وبعد ذلك، ينبغي أن تتابع إدارة اليونيدو بانتظام التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية ومراجعي الحسابات الداخليين.

2- الحوكمة المؤسسية

والى جانب إعادة الهيكلة، أطلقت اليونيدو عدداً كبيراً من المبادرات الرامية إلى تحسين كفاءة التعاون التقني، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني، والاسترداد الكامل للتكاليف، والتمويل الابتكاري، ومحاسبة التكاليف، والاسترداد الكامل للتكاليف، وتوسيع نطاق التعاون التقني، ومبادرة تحسين التعاون التقني. وتبين أن المبادرات لم تُكْرَ دائماً بشكل صحيح بسبب عدم وجود مالكٍ لزماتها، وتداخلت نتائجها، أو عُلقَت دون وجود خطط استراتيجية لها. وينطوي عدم وجود نهج منظم لإدارة المبادرات على خطر عدم إنجاز أي منها أو ألا تسفر عن الزيادة المنشودة في الكفاءة التشغيلية.

ونحن نشجع إدارة اليونيدو على إضفاء الطابع الرسمي على هيكل الأمانة وضمّان الإدارة المنهجية للمبادرات من خلال وضع قائمة محدّثة بالمبادرات الحالية، وتحديد أهداف محددة، ومواعيد نهائية، وموظفين مسؤولين.

على حد علمنا، يتمثل الهدف الرئيسي لقيادة اليونيدو في الوقت الراهن في تحقيق زيادة سنوية في تنفيذ التعاون التقني بنسبة 25 في المائة، وهو شرط أساسي لعمل التغييرات الكبيرة في هيكل اليونيدو ومبادراتها الاستراتيجية.

ونتيجة لذلك، واجهت المنظمة تحولات عديدة في الحوكمة المؤسسية. وفي السنة المالية 2022، بدأت اليونيدو عملية إعادة هيكلة كبيرة تلاها تحول كبير في هيكل أمانة اليونيدو، وتناوب الموظفين، وتتقيح الأدوار والمسؤوليات. وبعد ذلك نُقح هيكل الأمانة الجديد وعُدِّل طوال السنة المالية 2023 مما أسفر عن حالات أُنشئت فيها شُعب جديدة وأُلغيت شُعب أخرى. ويتعين بلورة مسؤوليات الموظفين وفقاً لذلك. ومن المتوقع أن يصدر هيكل الأمانة الجديد المقبل في نيسان/أبريل 2024.

(6) "المبادئ التوجيهية الإدارية والتشغيلية لدورة حياة برامج ومشاريع التعاون الإنمائي".

3- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

في إطار مراجعة البيانات المالية، قِيمنا الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات لتقييم موثوقية وسلامة التطبيقات الرئيسية التي تستخدمها اليونيدو. وتتسم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات بأهمية حاسمة في دعم بيئة الرقابة الداخلية، وقد قِيمناها عبر أربعة مجالات رئيسية هي: إدارة الوصول إلى البرامج والبيانات، والعمليات الحاسوبية، والتغييرات البرنامجية، وتطويرها. وراجعنا أيضا ضوابط الأمن السيبراني التي تدعم بيئة تكنولوجيا المعلومات.

ونتيجة للمشاكل المستبانة، لا يمكن لمراجعة الحسابات الخارجية أن تعول على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات لدى اليونيدو بسبب ارتفاع مستوى احتمالات التعرض للمخاطر المتعلقة بتلك التكنولوجيا. وتبعاً لذلك، اتخذت مراجعة الحسابات الخارجية الإجراءات الإضافية وفحصت البيانات المستخرجة من النظامين الرئيسيين لتكنولوجيا المعلومات، أي تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب وإدارة العلاقات بالمرورين ضمن نظام ساب. ومع ذلك، لاحظنا تقدماً كبيراً في الفترة المالية 2022-2023 حيث نُفِدت ثمانية توصيات من أصل 12 توصية. وثمة أهمية لإدامة النتائج التي تحققت بالفعل والعمل على تحقيق المزيد من التطورات، ولا سيما في المجالات التالية:

مجالات التقدم	التطورات الأخرى
إدارة الوصول المتميز	
<p>انخفاض مخاطر تكنولوجيا المعلومات نتيجة انخفاض عدد الحسابات ذات الحقوق المتميزة</p> <p>تتيح الحقوق المتميزة للمستخدمين أن ينفذوا إجراءات حاسمة وحساسة في النظم. وينبغي عادة ألا يتاح منح الحقوق المتميزة إلا لأخصائيي تكنولوجيا المعلومات، وأن يخضع لرقابة مشددة وأن يكون محدوداً قدر الإمكان.</p> <p>وأثناء المراجعة، لاحظنا حدوث انخفاض كبير (ثلاثة أضعاف) في عدد الحسابات المتميزة. وعلى الرغم من أن هذا إنجاز كبير، فإن هذه الحسابات ينبغي أن تُراقب أو أن توقف.</p> <p>تم دعم إدارة الوصول السليمة بوضع سياسات رئيسية وتحديث ما هو قائم منها</p>	<p>مواصلة استعراض توزيع الحقوق المتميزة والرصد المستمر لاستخدامها</p> <p>خلال السنة المالية 2023، لاحظنا استمرار وجود حالات لإتاحة الوصول المفرط لموظفين لا يحتاجون إليه لأداء واجباتهم الوظيفية. ويوصى بمداومة استعراض توزيع الوصول المتميز ورصد استخدامه والحد من منحه حيثما أمكن ذلك.</p>

الفصل بين الواجبات	
<p>اتبعت اليونيدو نهجا استباقيا في توزيع حقوق الوصول</p> <p>في السابق، كانت حقوق الوصول توزع دون وجود مجموعة متينة من القواعد، مستندة إلى الحكم الفردي في كثير من الأحيان.</p> <p>وفي السنة المالية 2023، لاحظنا التقدم التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • وُضع مشروع لمصفوفة الأدوار يحدد الأدوار وقواعد توزيعها؛ وجار بلورة مفهوم الأدوار للمستخدمين التجاريين. • جار استعراض حقوق الوصول. • أمكن تحقيق فصل واضح بين الواجبات في وظيفة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك إدارة التغيير. • جار تحديث السياسات الداخلية وإجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة. 	<p>لم يتحقق فصل واضح بين الواجبات بين المستخدمين التجاريين</p> <p>موجزات المواصفات الشخصية ذات الأدوار المخصصة لا تشمل جميع المستخدمين التجاريين بحسب وظائفهم. وهذا يعني أن أدوار الأعمال ضمن نظم تكنولوجيا المعلومات ما زال من الممكن توزيعها بناء على تقدير فردي، مما قد يؤدي إلى منح حقوق وصول مفرطة وتضارب في المصالح. ولضمان وجود فصل واضح بين الواجبات، ينبغي أن تقوم اليونيدو بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد أدوار الأعمال من خلال بذل جهد مشترك من أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والمسؤولين عن عمليات سير الأعمال؛ • الانتهاء من استعراض حقوق الوصول.

وثمة أهمية خاصة لضمان وجود فصل واضح بين الواجبات في ضوء التغيرات التي طرأت على هيكل المنظمة حيث يُنقل العديد من الموظفين في جميع أنحاء المنظمة ويُمنحون حقوقاً جديدة في الوصول.

الأمن السيبراني

ويمكن مواصلة تطوير المجالات التالية:

- مواصلة اختبار ضوابط تكنولوجيا المعلومات لتحديد نقاط الضعف التقنية في الوقت المناسب؛
 - الفرص المتاحة لاعتماد الحوسبة السحابية بقدر أكبر.
- وقد حققت اليونيدو مستوى أعلى من الأمن منذ الاستعاضة عن خدمة مشاركة الملفات المحلية بحل سحابي مأمون. وقد تستكشف المنظمة التطبيقات والخدمات المحلية التي يمكن أيضاً ترحيلها إلى البيئة السحابية لدعم استمرارية عمليات تسيير الأعمال وتعزيز أمنها.

إنشاء وظيفة أمن المعلومات

- لأول مرة تنشئ اليونيدو وظيفة أمن المعلومات وتبدأ تشغيلها. وتخفف وظيفة أمن تكنولوجيا المعلومات من المخاطر التي تتعرض لها المنظمة من خلال ما يلي:
- وضع سياسة أمن المعلومات؛
 - إنشاء وظيفة موظف أمن المعلومات؛
 - إجراء تقييم لمواطن الضعف؛
 - تعزيز الحماية السيبرانية، بما يشمل إيقاف تشغيل خدمة مشاركة الملفات المعرضة للخطر والانتقال إلى بيئة سحابية آمنة.

وفي مواجهة القيود الحالية في الميزانية وتعدد مسائل تكنولوجيا المعلومات، أظهرت الإدارة التزاماً بالعمل في هذا المجال واتباع نهج مهني في معالجته. وفي الوقت نفسه، تستلزم أوجه القصور القائمة في تكنولوجيا المعلومات المزيد من الاهتمام، ونحن نوصي بأن تواصل الإدارة تنفيذ خطة الإصلاح الموضوعية.

نتائج مراجعة الحسابات

مقدمة

اليونيدو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتسريع وتيرتها لدى الدول الأعضاء. ووفقا للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، سيتحقق تأثير التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تعزيز المعارف والمؤسسات في ثلاثة أبعاد، هي القدرة التنافسية الاقتصادية والرخاء المشترك من الصناعة والصناعة المستدامة بيئيا.

وفي السنة المالية 2023، وُضعت أولويات اليونيدو الاستراتيجية مع التركيز على المجالات المواضيعية التالية:

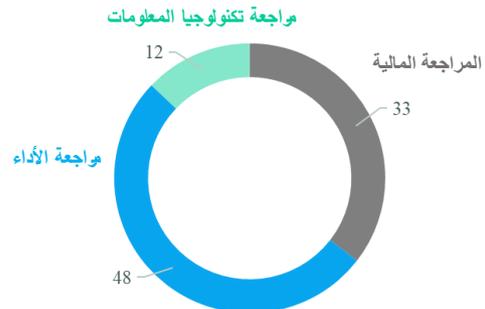
- الأمن الغذائي والأعمال التجارية الزراعية؛
- الحصول على الطاقة بشكل مستدام وإزالة الكربون من الصناعة؛
- سلاسل الإمداد المستدامة ومعايير الاستدامة.

وفي السنة المالية 2023، تضمنت أهداف اليونيدو الرئيسية زيادة تنفيذ التعاون التقني بنسبة 25 في المائة. ولهذا الغرض، وضعت اليونيدو مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحقيق المستوى الأمثل للعمليات الإدارية والتشغيلية، وقامت بعد ذلك بتنقيح هيكل أمانة اليونيدو، وبدأت عملية إصلاح ميداني، وشرعت كذلك في إدخال تعديلات على الوثائق التنظيمية المتعلقة بأنشطة التعاون التقني. وقد اعتبرت هذه العمليات على وجه التحديد جزءا من مراجعة الأداء.

وقد ركزت مراجعة الحسابات الخارجية، في الملاحظات الخاصة بالمراجعة المالية، على الاعتبارات الرئيسية التي تتطلب تعزيز الضوابط الداخلية. فإن تصميم الضوابط ضروري لضمان موثوقيتها. وترد التوصيات المتعلقة بتعزيز الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات في القسم جيم المعنون "تكنولوجيا المعلومات". وعلى الرغم من أننا لاحظنا تقدما كبيرا في الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات في السنة المالية 2023، فإنها ما زالت لديها إمكانات للتحسين. ومن هذا المنطلق، وسّعنا من دائرة عملنا وفحصنا مستندات إضافية بهدف التخفيف من مخاطر المراجعة. ونحن ندعم إدارة اليونيدو في مواصلة جهودها الرامية إلى معالجة أوجه القصور في تكنولوجيا المعلومات واتباع الخطط الإدارية الموضوعية.

وبالنظر إلى أن السنة المالية 2023 هي السنة الأخيرة من ولاية المراجعة المسندة إلينا، فإن إجراءات المراجعة الرئيسية تضمنت تحليلا شاملا لتنفيذ توصيات السنوات السابقة، وذلك لدعم عملية تسليم سلسلة إلى المراجع الخارجي الجديد وضمان استمرارية المراجعة. وألقينا نظرة عامة على المسائل المتعلقة بالمراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة تكنولوجيا المعلومات التي جرت تغطيتها في الفترة المالية 2020-2023، وأجرينا تحليلا للوضع الحالي لكل توصية معلقة في بداية السنة المالية 2023، وسلطنا الضوء على المجالات التي يتعين على المراجع الذي سيخلفنا أن يتناولها بمزيد من التحليل. وكان عدد التوصيات الجديدة الصادرة في السنة المالية 2023 محدودا بالنظر إلى العدد الكبير من التوصيات المفتوحة من السنوات السابقة.

الشكل 3- ملخص مواضيع المراجعة التي نظر فيها وعدد التوصيات المقدمة في الفترة المالية 2020-2023



نوع المراجعة	الموضوع	عدد التوصيات				
		2023	2022	2021	2020	
المراجعة المالية	المقبوضات والمصروفات النقدية	√	√	√	√	1
	الإيرادات والمبالغ المستحقة التحصيل	√	√	√	√	7
	النفقات والمبالغ المستحقة الدفع والاسترداد الكامل للتكاليف	√	√	√	√	5
	الممتلكات والمنشآت والمعدات	√	√	√	√	9
	استحقاقات الموظفين	√	√	√	√	0
	فرق أسعار صرف العملة الأجنبية	√	√	√	√	0
	عملية إقفال البيانات المالية	√	√	√	√	6
	الميزانية	√	√	√	√	5
	المجموع					33
مراجعة الأداء	الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك الهيكل التنظيمي وإعادة الهيكلة التنظيمية	√	√	√	√	9
	إدارة المشاريع	√	-	√	√	8
	المشتريات	√	-	-	√	3
	الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة	-	-	√	-	6
	الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني	-	-	√	-	3
	نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين	-	-	√	-	1
	إدارة الموارد البشرية	-	-	√	-	8
	إدارة المخاطر المؤسسية ومخاطر المشاريع	-	√	-	-	6
	الفساد والاحتيال	-	√	-	-	4
المجموع					48	
تكنولوجيا المعلومات	الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات	√	√	√	√	7
	الأمن السيبراني	-	-	-	√	5
المجموع					93	

وفي التقرير الوارد أدناه، صُنفت ملاحظتنا بحسب أنواع المراجعة. وترد الملاحظات العامة بشأن الإبلاغ المالي في القسم ألف مشفوعة بملاحظات مراجعة الحسابات المالية. وترد ملاحظات مراجعة الأداء في القسم باء، بينما يغطي القسم جيم مراجعة تكنولوجيا المعلومات.

ملخص التوصيات الجديدة لمراجعة الحسابات الخارجية للسنة المالية 2023

مستوى المخاطر	توصيات مراجعة الحسابات الخارجية
	ألف - المراجعة المالية
متوسط	ألف-1-1 ينبغي تنقيح النهج المتبع في حساب التكلفة المستهلكة للمبالغ المستحقة التحصيل
متوسط	ألف-1-2 يلزم تعزيز الضوابط الداخلية على إثبات الإيرادات في الوقت المناسب
	باء - مراجعة الأداء
	الحوكمة المؤسسية
مرتفع	باء-1-1 ينبغي تحسين نظام الحوكمة المؤسسية
متوسط	باء-1-2 ما زالت عملية إعادة الهيكلة جارية ويبدو أنها لا تتسم بالكفاءة

متوسط

باء-1-3 ينبغي توضيح مضمون مجالات النتائج الخاصة بأنشطة اليونيدو

إدارة المشاريع

متوسط

باء-3-1 ينبغي صياغة التطبيق العملي لدليل المَنح من أجل تعزيز الضوابط الداخلية وتحقيق الامتثال الكامل

متوسط

باء-3-2 يلزم تقيح حافظة المشاريع بغرض زيادة تنفيذ التعاون التقني وتحقيق أهداف القيادة

أولوية التوصيات:

مستوى المخاطر المخصّص لنقاط الضعف التي قد تزيد من احتمال حدوث أخطاء/حوادث (يوصى بالمعالجة على المدى القصير)

مستوى المخاطر المخصّص لنقاط الضعف التي قد تزيد من احتمال حدوث أخطاء/حوادث (يوصى بالمعالجة خلال سنة)

متوسطة

مستوى المخاطر المخصّص لأوجه الضعف التي لها تأثير أساسي وتتطلب اتخاذ إجراءات فورية

قصوى

منخفضة

مستوى المخاطر المخصّص لنقاط الضعف التي لها تأثير كبير (أولوية من المستوى الثاني)

عالية

حالة تنفيذ توصيات السنة السابقة لمراجعة الحسابات الخارجية في السنة المالية 2023

استناداً إلى التحليل الشامل، أشارت مراجعة الحسابات الخارجية إلى أنه في السنة المالية 2023 تم تنفيذ أو إغلاق 15 توصية (26 في المائة) من أصل 57 توصية، وتوجد 33 توصية (58 في المائة) قيد التنفيذ، و9 توصيات (16 في المائة) لم تنفذ بعد. وصُنفت جميع التوصيات في درجات أولوية "قصوى" و"عالية" و"متوسطة" و"منخفضة"، وذلك للتركيز على التوصيات الأكثر جدوى (الجدول 1). وترد في الجدول 2 معلومات عن حالة التوصية حسب نوع المراجعة.

الجدول 2- حالة التوصيات حسب نوع المراجعة

تكنولوجيا المعلومات	مراجعة الأداء	المراجعة المالية	نوع المراجعة
4	10	1	نُفذت
4	24	5	قيد التنفيذ
0	1	8	لم تنفذ
8	35	14	المجموع

الجدول 1- حالة توصيات السنة السابقة وأولويتها

الأولوية	نُفذت	قيد التنفيذ	لم تنفذ
عالية	4	11	2
متوسطة	7	18	6
منخفضة	4	4	1
المجموع	15	33	9

ويرد وصف لحالة تنفيذ كل توصية في الأقسام ذات الصلة من التقرير. ويرد في الجدولين 3 و4 توزيع مفصل للتوصيات المفتوحة (قيد التنفيذ وغير المنفذة) حسب السنوات والجهة المسؤولة عن تنفيذها. ونود أن نوجه الانتباه إلى أن هناك ثلاث توصيات مفتوحة تنتظر قرار الدول الأعضاء.

ونحن نشجع اليونيدو على إضفاء الطابع الاستراتيجي على التزامها بمعالجة توصيات مراجعة الحسابات الخارجية والمداومة على ذلك الالتزام، بهدف تعزيز الكفاءة والفعالية التشغيلية. فإن قيادات منظمات الأمم المتحدة الأخرى تنفذ، على سبيل الممارسة الجيدة، خططا سنوية للإدارة بها أهداف قابلة للتحقيق من أجل تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، بحيث تظل ملاحظات التوصيات التي لم تنفذ عند الحد الأدنى. وفي الوقت نفسه، توجد لدى اليونيدو توصيات مفتوحة منذ عام 2018.

الجدول 4- التوصيات المفتوحة حسب الجهة المسؤولة عنها

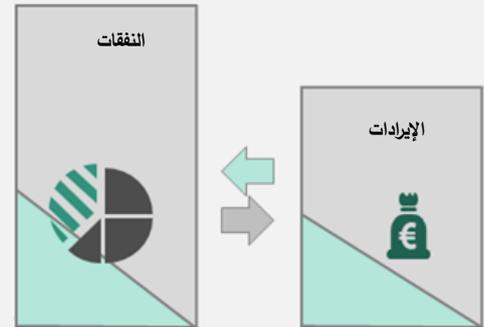
إحالة إلى القسم ذي الصلة	العدد	الجهة المسؤولة
ألف-1، ألف-4، ألف-5	3	بانتظار أن تتخذ الدول الأعضاء قراراً بشأنها
ألف-2، ألف-3، ألف-6، باء-3، جيم	12	خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة
ألف-3	1	إدارة الأصول والخدمات اللوجستية
ألف-2، ألف-5، ألف-6	3	الخدمات المالية
باء-1، باء-5	7	خدمات الموارد البشرية
باء-1	2	شعبة المكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية
باء-8	1	شعبة أجهزة تقرير السياسات
باء-6	2	وحدة الأخلاقيات والمساءلة
باء-3، باء-6	2	مكتب التقييم والرقابة الداخلية
باء-2	2	مكتب المدير الإداري
باء-2، باء-3	4	شعبة الجودة والأثر والمساءلة
باء-7	1	مكتب التخطيط الاستراتيجي والمشاركة مع الأمم المتحدة
باء-5	2	خدمات التعلم والتطوير
100	42	المجموع

الجدول 3- عرض مفصل للتوصيات المفتوحة لمراجعي الحسابات الخارجية حسب السنوات

السنة	العدد	النسبة المئوية
2022	18	44
2021	11	30
2020	10	21
2019	2	4
2018	1	2
المجموع	42	100

ألف- المراجعة المالية

لمحة عامة عن البيانات المالية

الشكل 4- لمحة عامة عن المركز المالي في
31 كانون الأول/ديسمبر 2023الشكل 5- لمحة عامة عن الأداء المالي للسنة
المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

تمثل النقدية ومكافئاتها 59 في المائة من مجموع الأصول. ويُحتفظ بما يقرب من 99 في المائة من النقدية ومكافئاتها في مؤسسات مالية معتبرة. لا تزال المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات غير التبادلية كبيرة وبلغت نسبتها حوالي 30 في المائة من القيمة الإجمالية للأصول. وتمثل المبالغ المستحقة التحصيل من الدول الأعضاء لسداد الاشتراكات المقررة خمسة في المائة من رصيد المبالغ المستحقة التحصيل، في حين أن الجزء الأكبر منها يأتي من التبرعات.

الممتلكات والمنشآت والمعدات. يتصل 62 في المائة من صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمنشآت والمعدات بحصة اليونيدو في مركز فيينا الدولي. والمبلغ المتبقي تمثله أصول المشاريع، التي انخفضت في عام 2023 بسبب نمو أنشطة المنظمة بعد عمليات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19.

تمثل أرصدة استحقاقات الموظفين استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة أساساً، بما في ذلك التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وتشكل 46 في المائة من مجموع الخصوم. وتعزى زيادة بنسبة 4 في المائة في رصيد استحقاقات الموظفين إلى الانخفاض الطفيف في معدل الخصم.

انخفض الفائض المتراكم بنسبة 6 في المائة (29 مليون يورو) بسبب خسائر تقويم العملات.

تمثل الاشتراكات المقررة نسبة 22 في المائة من مجموع الإيرادات. ويبلغ معدل التحصيل لفترة السنتين 2022-2023 نسبة 93,2 في المائة، وهو أعلى من نسبته في الفترة 2020-2021 وقدرها 89,9 في المائة.

تمثل التبرعات نسبة 70 في المائة من مجموع الإيرادات. وبلغت الزيادة في التبرعات في السنة المالية 2023 ثلاثة في المائة.

بلغت النفقات المتكبدة حوالي 336 مليون يورو، بفائض تشغيلي صغير قدره 0,1 مليون يورو. ويتصل ما يقرب من 31 في المائة من النفقات بالخدمات التعاقدية.

المكاسب/الخسائر الناتجة من صرف العملات. في السنة المالية 2023، بلغت خسائر صرف العملات 22 مليون يورو، يشكل الجزء الأكبر منها مكاسب/خسائر تقويم العملات، في حين أن الجزء المحقق ضئيل القيمة.

تعديل البيانات المالية

حددنا أثناء المراجعة الحالات التالية التي استلزمت تعديل بنود مستقلة في البيانات المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة (للاطلاع على قائمة التعديلات، انظر الملحوظة 23 على البيانات المالية):

- **تنفيذ المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المعنون "الصكوك المالية".** ينشئ المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اشتراطات جديدة لقياس الأدوات المالية من خلال تطبيق نموذج استشرافي للخسائر الائتمانية المتوقعة ينطبق على جميع الأدوات المالية الخاضعة لاختبار اضمحلال القيمة. وقد أثر تطبيق هذا المعيار تأثيرا مباشرا على مبلغ المخصصات الاحتياطية للخسائر في المبالغ المستحقة التحصيل من الاشتراكات المقررة، والذي عُذِل بمقدار 2 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.
- **المبالغ المستحقة التحصيل الطويلة الأجل.** لم يستهلك الجزء غير الجاري من المبالغ المستحقة التحصيل لمرفق البيئة العالمية لعدة سنوات، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض سعر الفائدة الفعلي (يكاد يكون صفرا) الذي لم يكن له أثر كبير من حيث الخصم. وبدءا من السنة المالية 2022، ارتفع سعر الفائدة الفعلي ارتفاعا كبيرا، وتبعاً لذلك سيعاد حساب المبالغ المستحقة التحصيل الطويلة الأجل لمرفق البيئة العالمية. وفي هذا الصدد، عدلت اليونيدو الرصيد الافتتاحي للأصول غير الجارية بمقدار 8 ملايين يورو و2 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 و31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقا لذلك.

ألف-1- الإيرادات والمبالغ المستحقة التحصيل

تتألف إيرادات اليونيدو مما يلي:

- **الإشتراكات المقررة على الدول الأعضاء** ويُنظر إليها من زاوية إمكانية تحصيلها. ويشكل تحليل المبالغ المحصلة جزءاً أساسياً من عملية مراجعة حسابات الإشتراكات المقررة. وفي السنة المالية 2023، قمنا أيضاً بإجراءات مراجعة إضافية فيما يتعلق باحتساب المخصصات الاحتياطية للخسارة في المبالغ المستحقة التحصيل من الإشتراكات المقررة وفقاً لشروط المعيار 41 الجديد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
 - **التبرعات من المانحين** وتمثل جزءاً جوهرياً من تمويل اليونيدو (70 في المائة من مجموع الإيرادات في السنة المالية 2023). وترتبط المخاطر الرئيسية لهذا النوع من الإيرادات بحدوثها ودقتها، ولذلك فحوصنا المستندات الداعمة لإثبات الإيرادات في الوقت المناسب وقمنا ما إذا كانت التبرعات محسوبة بدقة (مؤجلة إلى فترات محاسبية أخرى) ومقيسة بدقة.
 - **الأنشطة المدرة للإيرادات** وتشمل في الغالب الأموال الواردة من المنظمات الكائنة في فيينا لتنفيذ خدمات إدارة المباني المسندة إلى اليونيدو. ونحن لا نربط هذا النوع من الإيرادات بمخاطر كبيرة أو عالية، لذلك لم نُجر سوى اختبار مراجعة على سبيل العينة للحصول على مستوى معقول من التأكيد دون أي إجراءات مراجعة إضافية.
 - **إيرادات الاستثمار والإيرادات المتنوعة** وتشمل أنواعاً مختلفة من الإيرادات، حيث تتصل غالبية المبلغ بالفوائد المكتسبة والمستحقة لليونيدو على الودائع القصيرة الأجل المودعة لدى المؤسسات المالية، وكذلك الدخل المتأتي من استئجار مكاتب المقر بشروط مؤتية. وقد أُعيد حساب هذه المبالغ لتقييم دقتها ومعقوليتها.
- وترد أدناه قائمة بملاحظات المراجعة الجديدة والصادرة في سنوات سابقة.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2020	ألف-1-3-1- تعديل أحكام النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو أو زيادة صندوق رأس المال المتداول للسماح لليونيدو باستخدام المدفوعات المتأخرة من الإشتراكات المقررة	لم تنفذ	مرتفع
2023 جديدة	ألف-1-1- ينبغي تنقيح النهج المتبع في حساب التكلفة المستهلكة للمبالغ المستحقة التحصيل	عولجت	متوسط
2023 جديدة	ألف-1-2- يلزم تعزيز الضوابط الداخلية على إثبات الإيرادات في الوقت المناسب	عولجت	متوسط

السنة السابقة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2020	ألف-1-3-1- تعديل أحكام النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو أو زيادة صندوق رأس المال المتداول للسماح لليونيدو باستخدام المدفوعات المتأخرة من الإشتراكات المقررة	لم تنفذ	مرتفع
وصف كامل للتوصية	"نوصي الإدارة إما بتعديل أحكام البند 2-4 (ب) و(ج) من النظام المالي للسماح لليونيدو باستخدام المدفوعات المتأخرة للإشتراكات المقررة، أو بزيادة صندوق رأس المال المتداول حتى تتمكن اليونيدو من الإفراج عن الميزانية بمبلغ الإشتراكات المقررة المعتمدة في المؤتمر العام.		
	فإن المبالغ المرادوة المدفوعة للدول الأعضاء تظل مستخدمى البيانات المالية فيما يتعلق بمبلغ الإشتراكات المتاحة فعلاً. وفي إطار النهج الحالي، يُحصّل ويُنفق ما يقرب من 90 في المائة من الإشتراكات المقررة، بينما تُردُّ النسبة غير المسددة، وقدرها 10 في المائة، إذا لم تتنازل الدول الأعضاء عنها. وهذه المبالغ المرادوة تشجع		

المدفوعات المتأخرة وتؤثر سلباً على قدرة البونيدو على استخدام ميزانيتها العادية بفعالية، لأن البونيدو محدودة بمبلغ الأموال المحصّلة."

نحن نلاحظ أنه لم يتخذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة في الدورة 39 للجنة البرنامج والميزانية والدورة 51 لمجلس التنمية الصناعية، ولذلك تبقى التوصية مفتوحة. وأخذاً في الاعتبار الوضع الاقتصادي العالمي والصعوبات التي تعترض تحصيل الاشتراكات المقررة في حينها، نحن نشدد على أهمية هذه التوصية لبونيدو لضمان استقرار الوضع المالي للمنظمة.

ويعتمد تنفيذ التوصية اعتماداً كلياً على قرار الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

التقدم الحالي

لم تنفذ. لم تتخذ الدول الأعضاء قراراً بَعْد.

الحالة

ينبغي تنقيح النهج المتبع في حساب التكلفة المستهلكة للمبالغ المستحقة التحصيل

ألف-1-1

السنة المالية

متوسط

2023

وفقاً لدليل سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الخاص بالبونيدو، تقيد جميع المبالغ المستحقة التحصيل بالتكلفة المستهلكة، ومن ثم تخصم إذا وُجد جزء طويل الأجل. وتحدد البونيدو، أثناء حسابها، معدل الخصم بحيث يكون مساوياً لأسعار الفائدة المرجحة على الودائع. وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة على الودائع كانت صفراً تقريباً على مدى السنوات القليلة الماضية ولم يكن لها أثر كبير من حيث الخصم، فإن المبالغ المستحقة التحصيل الطويلة الأجل لم تخصم في البيانات المالية.

النهج الحالي

ينص المعيار 41-9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أن "سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم بالضبط أي مدفوعات أو مقبوضات نقدية مقدرة مستقبلاً طوال العمر المتوقع للأصل المالي أو الالتزام المالي مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي أو إلى التكلفة المستهلكة للالتزام المالي". ومن ثم، ينبغي أن يُحدّد سعر الفائدة الفعلي من حيث علاقته بالطرف المناظر وبالعقد الذي يُتوقع التدفق النقدي أو التدفقات الخارجة في إطاره.

مقتضيات المعايير المحاسبية

الدولية للقطاع العام

ويتضمن المعيار 13.B17 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي شروطاً مماثلة تقتضي أن تؤخذ المخاطر الائتمانية للطرف المناظر في الاعتبار عند حساب سعر الفائدة الفعلي. وحين يكون الطرف المناظر دولة معينة، يمكن عندئذ أن يكون سعر الفائدة الفعلي هو سعر فائدة السندات في البلد (منحنى العائد) أو سعر فائدة المصرف المركزي في ذلك البلد.

الخلاصة

بالنظر إلى أن المبالغ المستحقة القبض لمرفق البيئة العالمية تعتبر في المقام الأول التزامات خالية من المخاطر، فإنه من المقترح أن يُعتبر سعر فائدة السندات الخارجية المسماة "Eurobond" سعر فائدة فعلياً لأنه يطبق عادة على الالتزامات ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة.

التوصية

تقترح مراجعة الحسابات الخارجية تنقيح نهج حساب المبالغ المستحقة التحصيل الطويلة الأجل لمرفق البيئة العالمية بتطبيق سعر فائدة السندات الخارجية المسماة "Eurobond" لأغراض الخصم. وبالنظر إلى أن هذا السعر ازداد زيادة كبيرة منذ السنة المالية 2022، سيعاد حساب المبالغ المستحقة التحصيل لمرفق البيئة العالمية في الرصيد الافتتاحي للسنة المالية 2023 أيضاً.

الحالة: عولجت

موافقة، وتُقدّم.

رد الإدارة

يلزم تعزيز الضوابط الداخلية على إثبات الإيرادات في الوقت المناسب	ألف-2-1- متوسط	السنة المالية 2023
<p>حددنا حالات أصدرت فيها الجهة المانحة مستندات لمرفق البيئة العالمية في السنة المالية 2022، ولكن الإيرادات لم تُثبِت إلا في السنة المالية 2023، مما يدل على ضعف وعدم سلامة تصميم الضوابط الداخلية على إثبات إيرادات التبرعات في حينها.</p> <p>وفقا لمقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُسجل الدخل والنفقات في الفترة التي يتعلّقان بها. ويؤدي عدم وجود ضوابط داخلية كافية إلى مخاطر تجاوز نقطة القطع (تاريخ انتهاء الفترة المالية) بإثبات إيرادات في غير أوانها، مما يؤدي تبعا لذلك إلى وجود أخطاء في بيان الأداء المالي.</p>	الوصف	مقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
<p>ينبغي لليونيدو أن تعزز الضوابط الداخلية على إثبات الإيرادات في حينها لضمان اكتمال إيرادات التبرعات. ونلاحظ أنه ابتداء من أيلول/سبتمبر 2023، أدخلت اليونيدو إجراء رقابيا نصف سنوي إضافيا، يهدف إلى التوفيق بين خطابات الالتزام التي تُطلَب من منسقي مرفق البيئة العالمية والإيرادات المقيدة. وينبغي توسيع نطاق هذا الإجراء ليشمل مانحين آخرين أيضا (حسب الاقتضاء).</p>	التوصية	الحالة: عولجت
موافقة، وثُقِّدَت.	رد الإدارة	

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات	باء- مراجعة الأداء	ألف- المراجعة المالية	ألف-2- النفقات	ألف-1- الإيرادات
---------------------------------	--------------------	-----------------------	----------------	------------------

ألف-2- النفقات والخصوم

تتعلق إحدى المخاطر الرئيسية لمراجعة المصروفات بالتكاليف التعاقدية التي تُتكدَّب في المقام الأول في إطار تنفيذ المشاريع. ولا بد أن يُشَفَّع هذا النوع من المصروفات بمستندات داعمة. وبمجرد أن تتلقى المنظمة مستندات داعمة للنفقات المتكبدة، تُسجل هذه النفقات في السجلات المحاسبية. وفي الواقع، قد توجد فجوة زمنية بين يوم تقديم الخدمة ويوم استلام المستند الداعم. واستنادا إلى متوسط عدد أيام سداد المبالغ المستحقة الدفع في اليونيدو البالغ 77 يوما، يمكننا الخلوص إلى أن اليونيدو، في المتوسط، تدفع مقابل الخدمة في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر. وهذا يعني أنه في تاريخ الإبلاغ، يلزم تنفيذ إجراءات واسعة النطاق لتحديد المبالغ المستحقة الدفع/النفقات التي ستُحمَّل على الفترة التي تتعلق بها.

وطوال فترة ولاية مراجعة الحسابات الخارجية، حددنا بانتظام حالات إثبات متأخر للمصروفات، وعلى وجه الخصوص، كشفنا عن وجود حوالي 2,2 مليون يورو من المصروفات المثبتة في غير أوانها في السنة المالية 2023. وترد أدناه قائمة بملاحظات وتوصيات مراجعة حسابات السنوات السابقة الرامية إلى تعزيز الضوابط الداخلية في هذا المجال.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2020	ألف-1-5-1- تتنَّذ المستحقات يدويا، ونتيجة لذلك فهي قد تُغفل.	لم تنفَّذ	متوسط
2022	ألف-2-1- يُشَجَّع على إجراء تقييم، على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، للخدمات التعاقدية التي تقدم في إطار التعاون التقني	قيد التنفيذ	مرتفع
2022	ألف-2-2- لا بد أن تُنفَّح استراتيجيات تنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف	قيد التنفيذ	متوسط

السنة السابقة 2020	ألف-1-5-1- متوسط	تنفَّذ المستحقات يدويا، ونتيجة لذلك فهي قد تُغفل
وصف كامل للتوصية	متوسط	"أوصى مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بالنظر في ما يلي: • استخدام وظيفة نظام ساب القياسية للمعالجة الثنائية للمستحقات (ما يسمى "محرك الاستحقاق") لزيادة كفاءة وموثوقية معالجة المستحقات المتكررة. • الاستمرار في القيام بأنشطة تهدف إلى ملء أوامر الشراء بشكل صحيح، بما في ذلك الإشارة الصحيحة إلى تاريخ التنفيذ، وإجراء البحث عن الخصوم غير المسجلة من خلال تحليل تاريخ التنفيذ في أوامر الشراء." لأغراض الأمانة، أنشأت الخدمات المالية تذكرة لتكنولوجيا المعلومات، وهي حاليا ضمن الأعمال المتراكمة ولم تأخذها خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة في الاعتبار. وقد أبلغنا بأن الخدمات المالية بدأت مناقشات مشتركة مع خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة بشأن تجميع القائمة الإجمالية لتذاكر تكنولوجيا المعلومات المعقدة، والمتطلبات التفصيلية، وترتيبها من حيث الأولوية، وتعيين الموظفين المسؤولين عنها والمواعيد النهائية لإنجازها. ونحن نعتقد أن هذا النشاط سيعجّل بتنفيذ توصية مراجعة الحسابات الخارجية.
رد الإدارة		ستنفذ خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة التوصية بحلول الربع الثالث من عام 2024.
الحالة		لم تنفَّذ

ألف- المراجعة المالية

مواضيع أخرى

الف-2- النفقات

الف-1- الإيرادات

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

باء- مراجعة الأداء

السنة السابقة	ألف-2-1-	يُشجّع على إجراء تقييم، على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، للخدمات التعاقدية التي تقدم في إطار التعاون التقني
2022	مرتفع	
وصف كامل للتوصية		"نوصي بأن تعزز إدارة اليونيدو الضوابط الداخلية على إثبات النفقات المتكبدة في الوقت المناسب. ولهذا الغرض، لعل إدارة اليونيدو تنتظر فيما يلي: (أ) تنفيذ الانتقال إلى الإبلاغ عن توفير التعاون التقني على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمواءمة مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وضمان قابلية البيانات للمقارنة؛ (ب) تكوين وظيفة نظام ساب بحيث لا يمكن إنشاء تأكيد إلا إذا كان مصحوباً بمستندات داعمة مناسبة تثبت تسليم الأصول أو تقديم الخدمة؛ (ج) تضمين ممثلين من الخدمات المالية في سير عمل الموافقة على أمر الاشتراء أو تنفيذ الفحوص العشوائية." يعتبر الانتقال إلى الإبلاغ عن إنجاز التعاون التقني على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أحد أدوات التحسين التي تنطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق مكاسب في الكفاءة والتعجيل بتنفيذ التعاون التقني. ومنذ إطلاق مبادرة تحسين التعاون التقني في بداية السنة المالية 2024، لم تتخذ إجراءات أخرى بشأن هذه المسألة ولم تجر أي تغييرات في أنساق نظام ساب. إلى جانب مخاطر تجاوز نقطة القطع (تاريخ انتهاء الفترة المالية) بإثبات نفقات في غير أوانها التي سلط الضوء عليها في العام الماضي، يؤدي أيضاً التأخير في الانتقال إلى النهج القائم على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى مخاطر إدارية تتمثل في التلاعب بالتاريخ لتحقيق الأهداف الطموحة لإنجاز التعاون التقني. وفي السنة المالية 2023، لاحظنا عدة حالات بها تسجيل غير صحيح لتاريخ التسليم، وهو مؤشر رئيسي يُستخدم لحساب إنجاز التعاون التقني. وعلى وجه التحديد، حددنا أوامر شراء منشأة و/أو موافق عليها في السنة المالية 2024 بتاريخ تسليم في السنة المالية 2023 (أكثر من 2,5 مليون يورو)، وكذلك أوامر شراء رُحِّل فيها تاريخ التسليم من السنة المالية 2024 إلى السنة المالية 2023 (حوالي 3 ملايين يورو) دون مسوغ ملائم. ومن ثم، لدينا مخاوف معينة من جهة دقة مبالغ التعاون التقني الذي سيُفصح عنها في تقرير اليونيدو السنوي لعام 2023. واستناداً إلى ما تقدم، تقترح مراجعة الحسابات الخارجية بقوة أن تعجل إدارة اليونيدو بالانتقال إلى الإبلاغ عن التعاون التقني استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لأن ذلك سيكفل وجود بيانات أكثر دقة في البيانات المالية وفي التقرير السنوي، على السواء. ستتخذ الخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة التوصية بحلول نهاية عام 2025، وستُستعرض التوصية في نهاية عام 2024.
التقدم الحالي		
المخاطر ذات الصلة		
رد الإدارة		
الحالة	قيد التنفيذ	

السنة السابقة	ألف-2-2-	لا بد أن تُنفّج استراتيجية تنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف
2022	متوسط	
وصف كامل للتوصية		"نوصي بأن تتفح إدارة اليونيدو استراتيجية تنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف بتنفيذ الخطوات التالية:

(أ) إجراء تقديرات دقيقة وكاملة للتكاليف؛

(ب) النظر في تنفيذ نظام محاسبة التكاليف من أجل ضمان حساب التكاليف الفعلية؛

(ج) إجراء تحليل الفجوة بين التكاليف الفعلية والمقدرة من أجل تحديد النفقات التي يمكن تجنبها وتقليل العجز في ميزانية المشاريع إلى أدنى حد في المستقبل".

(أ) يتضمن مفهوم زيادة الاسترداد الكامل للتكاليف ومقترح أصدرته اليونيدو في عام 2023 للأخذ باستراتيجية تطبيقية لتعزيز تنفيذ التعاون التقني وسلسلة المشاريع توصيةً مماثلةً بشأن إنفاذ نهج جديد للإبلاغ عن تخطيط ميزانية المشاريع من شأنه أن يضمن فهما أفضل لحفاظة المشاريع الفعلية وميزانية المشاريع ويؤدي إلى وضع تقديرات دقيقة وكاملة للتكاليف. وتفترض خطة العمل المقترحة جملة أمور منها تنقيح عمليتي الميزنة والمراقبة لوفاء بأرقام الميزنة الفعلية الواقعية (المحققة والمتوقعة). إلا أن تنفيذ هذه التوصية معلق حالياً إلى أن تصدر المبادئ التوجيهية المحدثة للتعاون التقني، وتعتبر توصية مراجعة الحسابات الخارجية، تبعا لذلك، لم تتفد.

(ب) وفقا لتعليقات اليونيدو، فإن نظام محاسبة التكاليف موجود في نظام ساب وهو جاهز للاختبار وإقرار الصلاحية مع شعبة الخدمات المالية، ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول الربع الثالث من عام 2024. وإضافة إلى ذلك، تقدمت اليونيدو خطوة إلى الأمام في السنة المالية 2023 وقامت بتحديث نظام تسجيل الوقت الحالي. واعتباراً من الربع الثاني من عام 2024، سيصبح ملء كشوف الدوام إلزامياً على جميع الموظفين مما سيتيح حساب التكاليف الفعلية المتكبدة في تنفيذ مشاريع التعاون التقني.

وبناء على ما سبق، نقترح أن يقوم المراجع الخارجي الجديد بتقييم نظام محاسبة التكاليف المنفذ وأن يستعرض دقة كشوف الدوام واكتمالها للتأكد من صحة حساب التكاليف الفعلية للمشاريع.

(ج) لن يتسنى إجراء تحليل الثغرات إلا بعد تنفيذ الفقرتين (أ) و(ب).

ستنفذ التوصية خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة في جزء من الفقرة (أ) والفقرة (ج) والخدمات المالية في جزء من الفقرة (ب)، بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2024.

التقدم الحالي

رد الإدارة

قيد التنفيذ

الحالة

ألف-3- الممتلكات والمنشآت والمعدات

يمثل مبنى مركز فيينا الدولي جزءا كبيرا من الممتلكات والمنشآت والمعدات (28,1 مليون يورو من أصل 46,9 مليون يورو). ويتألف الجزء المتبقي من الممتلكات والمنشآت والمعدات من الآلات والمعدات اللازمة للتعاون التقني (13,9 مليون يورو). وبالنظر إلى أن اليونيدو تنفذ مشاريع في جميع أنحاء العالم، فإن أصول المشاريع موجودة في بلدان مختلفة مما يؤدي إلى زيادة المخاطر على وجودها وسلامتها. ولكي تتمكن اليونيدو من إدارة هذه المخاطر، يجب أن يكون لديها نظام قوي للرقابة الداخلية. وعلى مدار ولاية مراجعة الحسابات المسندة إلينا التي استغرقت أربع سنوات، حددنا عدة نقاط ضعف في الضوابط الداخلية على وجود الأصول وإغفالات الأصول وضوابط الأصول التي أدت إلى أخطاء في البيانات المالية. ويشمل مجال الاهتمام الرئيسي أصول المشاريع الموجودة في جميع أنحاء العالم، حيث إن مخاطر استخدامها غير السليم أو عدم وجود ضوابط عليها أعلى بكثير مقارنة بالأصول الموجودة في فيينا. ومن أجل تعزيز البيئة الرقابية، ينبغي لليونيدو أن توثقت الإجراءات المحاسبية التي تنفذ يدويا، وأن تنشئ ضوابط آلية إضافية في نظام ساب، وأن تزيد من مسؤولية مديري المشاريع عن دقة البيانات المتعلقة بأصول المشاريع، بالنظر إلى أن جودتها هي التي تحدد دقة البيانات المالية وموثوقيتها. وترد أدناه قائمة بتوصيات مراجعة الحسابات في السنوات السابقة فيما يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2020	ألف-1-4-1- قد تكون الإضافات المسجلة في الممتلكات والمنشآت والمعدات غير مكتملة بسبب التأخير أو لعدم وجود الرابط بالخدمات التي يتعين رسملتها	لم تنفذ	متوسط
2022	ألف-1-1- يلزم تعزيز الضوابط على إثبات الممتلكات والمنشآت والمعدات	لم تنفذ	مرتفع
2022	ألف-1-2- يلزم تعزيز الضوابط على إلغاء إثبات أصول المشاريع في الوقت المناسب	قيد التنفيذ	مرتفع

السنة السابقة	ألف-1-4-1-1	مستوى المخاطر	الحالة
2020	قد تكون الإضافات المسجلة في الممتلكات والمنشآت والمعدات غير مكتملة بسبب التأخير المتأخر أو لعدم وجود الرابط بالخدمات التي يتعين رسملتها	متوسط	لم تنفذ
وصف كامل للتوصية			
التقدم الحالي	"نوصي بأن تضع اليونيدو روابط تلقائية بين الخدمات والأصول المشتراة لتحديد الخدمات التي يتعين رسملتها تلقائياً. وإضافةً إلى ذلك، يُشجّع على رصد الإقفال وتنفيذ الضوابط على إضافات الممتلكات والمنشآت والمعدات". لأغراض الأتمتة، أنشأت الخدمات المالية تنكرة لتكنولوجيا المعلومات موجودة حالياً في الأعمال المتراكمة. وستعجل الأتمتة المقترحة برسمة الأصول ونقل المعاملات اليدوية إلى أدنى حد، مما يؤدي إلى دقة أعلى ومخاطر أقل بحدوث أخطاء.		
المخاطر ذات الصلة	قبل إنشاء الروابط التلقائية، تعين على إدارة الأصول والخدمات اللوجستية أن تقوم يدويا برصد خدمات من قبيل التركيب والنقل وغير ذلك من التكاليف المباشرة التي يتعين رسملتها في الممتلكات والمنشآت والمعدات التي تشتري عن طريق أوامر شراء منفصلة. وبناء على الرصد، تعيد إدارة الأصول والخدمات اللوجستية يدويا الحالات الجوهرية المستبانة. ونتيجة لذلك، يجوز لليونيدو أن تحذف رسمة النفقات المباشرة من جهة، وأن تشرع في استهلاك القيمة قبل أن تصبح الممتلكات والمنشآت والمعدات جاهزة للتشغيل من جهة أخرى، بسبب التشغيل اليدوي للمراقبة.		
رد الإدارة	ستنفذ التوصية خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة بدعم من الخدمات المالية وإدارة الأصول والخدمات اللوجستية في الربع الرابع من عام 2024.		
الحالة			لم تنفذ

السنة السابقة 2022	ألف-1-1 مرتفع	يلزم تعزيز الضوابط على إثبات الممتلكات والمنشآت والمعدات
وصف كامل للتوصية		"نوصي إدارة اليونيدو بما يلي: (أ) تنفيذ ضوابط داخلية على دقة إثبات الممتلكات والمنشآت والمعدات لضمان عدم إثباتها إلا عند تسليمها وتشغيلها كما هو منكور في المستندات الداعمة؛ (ب) الأخذ بتكوين إضافي لتخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب لتوفير البيانات التحليلية اللازمة (مثل المعرف الفريد للأصل، وموقعه، وما إلى ذلك)." التوصية لها حالة مماثلة، أي أن الخدمات المالية أنشأت تذكرة لتكنولوجيا المعلومات موجودة حالياً في الأعمال المتراكمة دون تحديد موعد نهائي لها ومسؤول عنها. يؤدي عدم وجود ضوابط سليمة قائمة على تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم استحالة قدرة مديري المشاريع على تأكيد إثبات الأصول في نظام ساب إلى أن تُسلم هذه الأصول، إلى خطر المبالغة في تقدير صافي القيمة الدفترية للأصول وما يقابلها من استهلاك في البيانات المالية. وبالنظر إلى أن غالبية أصول المشاريع عالية التكلفة، فإن هناك احتمال كبير بحدوث أخطاء جوهرية. ستتخذ خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة التوصية بحلول الربع الرابع من عام 2024.
التقدم الحالي		
المخاطر ذات الصلة		
رد الإدارة		
الحالة	لم تنفذ	

السنة السابقة 2022	ألف-1-2 مرتفع	يلزم تعزيز الضوابط على إلغاء إثبات أصول المشاريع في الوقت المناسب
وصف كامل للتوصية		"نوصي إدارة اليونيدو بما يلي: (أ) تعزيز الضوابط الداخلية على الأصول غير الخاضعة للسيطرة، على سبيل المثال، عن طريق التصعيد إلى مستوى الإدارة وتطبيق نهج تنازلي عندما يكون رؤساء وحدات التعاون التقني أو مديرو شعب التعاون التقني هم من يستهل السيطرة؛ (ب) النظر في إمكانية تضمين مؤشر الأداء الرئيسي "نقل الأصول في الوقت المناسب في إطار مشروع" في تقييم توفير التعاون التقني، من أجل زيادة مسؤولية مديري المشاريع عن نقل الأصول غير الخاضعة للسيطرة في الوقت المناسب؛ (ج) وضع إرشادات عملية موجزة مع مواعيد نهائية فيما يخص التعليقات، والتأكيد على أهمية الامتثال للفقرة 70 من دليل اليونيدو لإدارة الممتلكات الوارد وصفه أعلاه." تعترف مراجعة الحسابات الخارجية بالجهود المشتركة بين إدارة الأصول والخدمات اللوجستية والخدمات المالية لتتقيح دليل إدارة الممتلكات الحالي بغرض تضمينه ضوابط داخلية إضافية في هذا المجال، وتوفير مجموعة من الدورات التدريبية بشأن إدارة الأصول لأفرقة مشاريع التعاون التقني.
التقدم الحالي		

ألف- المراجعة المالية

الف-3- الممتلكات والمنشآت
والمعدات

ألف-2- النفقات

مواضيع أخرى

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

وفي السنة المالية 2023، حددنا حالات (ما يصل إلى 20 في المائة من الأصول التي تم التصرف فيها خلال 6 أشهر في عام 2023) كانت حقوق ملكية الأصول فيها قد نُقلت بالفعل، ولكن الأصول ظلت موجودة في بيان الميزانية العمومية. ومن أجل منع حدوث حالات مماثلة في المستقبل، استحدثت إدارة الأصول والخدمات اللوجستية إجراء رقابيا داخليا يهدف إلى توفيق صكوك نقل حقوق الملكية الصادرة مع الأصول التي يجري التصرف فيها في نظام ساب، وذلك لضمان اكتمال بند "احتساب معدات التعاون التقني ضمن تكاليف التشغيل" في البيانات المالية. ونتيجة لذلك، أُلغي في الوقت المناسب إثبات جميع الأصول التي صدرت صكوك نقل حقوق ملكيتها. وفي هذا الصدد، نقترح أن يولي مراجع الحسابات الخارجي الجديد اهتماما لتنفيذ هذه التوصية وأن يقيّم ما إذا كانت الضوابط الداخلية قد عززت.

ستتخذ إدارة الأصول والخدمات اللوجستية التوصية بحلول الربع الثاني من عام 2024.

رد الإدارة

قيد التنفيذ

الحالة



ألف-4- استحقاقات الموظفين

على مدى السنوات الأربع الماضية، لم تصدر أي توصيات جديدة بشأن استحقاقات الموظفين. وفي الوقت نفسه، ما زالت هناك توصية واحدة من عام 2019 لم تتفد وهي بانتظار قرار الدول الأعضاء.

تطوير روابط تلقائية بين الخدمات والأصول المشتركة	متوسط	السنة السابقة 2019
"مواصلة المداولات في عام 2020 والخروج باقتراح، على غرار نماذج التمويل الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، يتضمن إنشاء تمويل جزئي لمواجهة خطر طريقة الدفع أولاً بأول، لمناقشته مع جهازي إدارة اليونيدو. وينبغي أن تكون الإجراءات محددة زمنياً لتنفيذ التوصيات."		وصف كامل للتوصية
لم تطرأ تطورات كبيرة بشأن مسألة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في السنة المالية 2023. ومن ثم، ظلت استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة غير ممولة واستمرت اليونيدو في إدارة البرنامج على طريقة الدفع أولاً بأول. وأبلغنا بأن المسألة ستناقش مع الدول الأعضاء في دورتي لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية في فترة السنتين الماليتين 2024-2025. وبالنظر إلى تزايد عدد المتقاعدين كل عام، فإن أهمية هذه المسألة تزايدت أكثر من أي وقت مضى.		التقدم الحالي
ستواصل المداولات مع الدول الأعضاء بهدف إقناع الدول الأعضاء بالموافقة على موارد تتجاوز المبالغ المطلوبة في نظام الدفع أولاً بأول. ويمكن استخدام تلك الأموال الفائضة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالبرنامج الحالي.		رد الإدارة
لم تتفد. لم تتخذ الدول الأعضاء قراراً بـ		الحالة

ألف-5 الميزانية

ابتداء من فترة السنتين 2022-2023، تعد اليونيدو البرنامج والميزانية وفقا لمبادئ الميزنة القائمة على النتائج وتحدد النتائج التالية:

- النتيجة 1- وضع السياسات والاستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛
- النتيجة 2- إرساء النظم الإيكولوجية الصناعية المؤاتية؛
- النتيجة 3- إنشاء الأعمال التجارية المبتكرة والشاملة والمستدامة؛
- النتيجة 4- الإدارة الاستراتيجية الفعالة من أجل تحقيق النتائج؛
- النتيجة 5- تحقيق التميز في الخدمات والعمليات المؤسسية؛
- التكلفة غير المباشرة؛
- الإدارة الكفؤة لمباني مركز فيينا الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإن وضوح النتائج المذكورة أعلاه، وامتثالها للنظام المالي ودقة مدخلات الميزانية، يثير شواغل يرد وصفها في التوصيات الواردة أدناه.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2020	باء-4-2- غياب المرونة في ترحيل المصروفات	لم تنفذ	منخفض
2022	ألف-3-1- لا تحتوي الميزانية على تفاصيل كافية عن الأنشطة المخطط لها	نُفذت	متوسط
2022	ألف-3-2- لا بد أن تُنفَّح الإجراءات والتعليمات المتعلقة بمدخلات الميزانية، بما في ذلك معدلات التضخم	نُفذت جزئياً	مرتفع

السنة السابقة	باء-4-2- غياب المرونة في ترحيل المصروفات	2020
وصف كامل للتوصية	منخفض	وصف كامل للتوصية
التقدم الحالي	منخفض	التقدم الحالي
الحالة	منخفض	الحالة
السنة السابقة	ألف-3-1- لا تحتوي الميزانية على تفاصيل كافية عن الأنشطة المخطط لها	2022
وصف كامل للتوصية	متوسط	وصف كامل للتوصية
التقدم الحالي	متوسط	التقدم الحالي
الحالة	متوسط	الحالة

ألف- المراجعة المالية		باء- مراجعة الأداء		جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات	
الف-5- الميزانية		مواضيع أخرى			
				ألف-4- استحقاقات الموظفين	
				ألف-3-2- مرتفع	
				السنة السابقة 2022	
				وصف كامل للتوصية	
				التقدم الحالي	
				رد الإدارة	
				الحالة	

(أ) موافقة البرنامج والميزانيتين مع متطلبات النظام المالي والقواعد المالية؛

(ب) التناقض مع الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى تقسيم الميزانية حسب مؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء.

أبلغنا بأن هذه المسألة نوقشت مع الدول الأعضاء، التي لا تمنع من حيث المبدأ الميزنة على أساس النتائج بدلا من البرامج، ومن ثم تعتبر التوصية قد نُفِّذت.

وفي الوقت نفسه، سلط الضوء في المناقشة الواردة أعلاه على أن النتائج الحالية غامضة تماما ولا تجسد النتائج الفعلية لعمل المنظمة وينبغي أن تكون أكثر تحديدا (انظر التوصية الجديدة باء-1-3).

نُفِّذت

الحالة

لا بد أن تُنفَّح الإجراءات والتعليمات المتعلقة بمدخلات الميزانية، بما في ذلك معدلات التضخم

السنة السابقة

2022

"نوصي إدارة اليونيدو بما يلي:

(أ) تحليل معدلات التضخم المستخدمة في حساب تكاليف الموظفين (بما في ذلك الفئتان العامة والفنية للموظفين) وكفالة أن تكون المعدلات المبنية في البرنامج والميزانيتين متسقة مع متطلبات لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

(ب) استعراض إجراءات تقدير التكاليف وتبريرها وتحليلها لأغراض الميزانية، بما في ذلك تحليل تكاليف الموظفين المدرجة في الميزانية للتأكد من اكتمالها، بما في ذلك توافق الرتبة الحالية مع رتبة الوظيفة المشغولة. وإصدار تعليمات إدارية مناسبة بناء على نتائج المراجعة؛

(ج) استكشاف الخيارات المتاحة مع الدول الأعضاء لاستيعاب التتبعات السنوية للبرامج والميزانيات لإدراج التغييرات الإيجابية أو السلبية في التضخم."

(أ)، (ج) كان معدل التضخم المستخدم في البرنامج والميزانيتين للفترة المالية 2024-2025 لحساب تكاليف الموظفين متماشيا مع معدل التضخم المتوقع الذي قدمته لجنة الخدمة المدنية الدولية، ومن ثم تعتبر التوصية (أ) قد نُفِّذت. إلا أنه نظرا للتغيرات الكبيرة في الاقتصاد الكلي، فإن معدل التضخم الفعلي قد يختلف اختلافا كبيرا عن المعدل المتوقع، ولذلك نقترح على اليونيدو أن تقيّم وتحديث عملية إعداد ميزانيتها، بما في ذلك التعليمات المتعلقة بمدخلات الميزانية. وفي هذا الصدد، لم تتخذ الدول الأعضاء قرارا بَعْد.

(ب) لم تصدر بعد تعليمات إدارية بسبب وجود أولويات متعددة، ومن المتوقع أن تصدرها الخدمات المالية بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2024.

ستقوم الخدمات المالية بتتبع عملية التخطيط والميزنة والإجراءات والتعليمات المتصلة بها في سياق إعداد ميزانية فترة السنتين 2025-2026.

نُفِّذت جزئيا؛ الفقرتان (ب) و(ج) مفتوحتان.

الحالة

ألف- المراجعة المالية

ألف-5- الميزانية
ألف-6- عملية إقفال البيانات المالية
مواضيع أخرى

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

باء- مراجعة الأداء

ألف-6- عملية إقفال البيانات المالية

توجد ثلاث توصيات لمراجعة الحسابات الخارجية بشأن إعداد البيانات المالية ما زالت مفتوحة:

- توصيتان تهدفان إلى تعزيز ضوابط تكنولوجيا المعلومات على قيود دفتر اليومية اليدوية والتسويات المحاسبية في نظام ساب، بهدف منع المعاملات غير المأذون بها أو الاحتمالية. ولم تُدخَل أي تغييرات في نظام ساب بشأن هذه المسألة.
- إحدى التوصيات ذات طابع منهجي وتتصل بتنقيح دليل السياسات الخاص باليونيدو الذي يتضمن إشارات إلى المعايير المتقدمة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام و/أو لا يتضمن أحكام المعايير الصادرة حديثاً.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2020	ألف-1-1-3- قد يؤدي غياب الضوابط على قيود اليومية اليدوية إلى معاملات غير مأذون بها أو احتمالية.	لم تنفَّذ	متوسط
2020	ألف-1-1-4- لا بد من مراقبة التعديلات اليدوية والآلية لمنع واكتشاف المعاملات غير المأذون بها أو الاحتمالية.	لم تنفَّذ	متوسط
2019	يُشجّع على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	قيد التنفيذ	منخفض

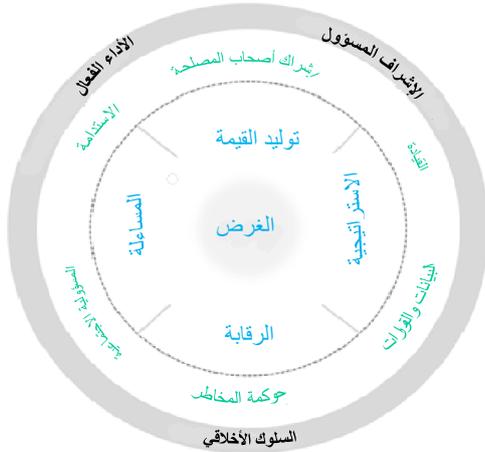
ويرد أدناه وصف موجز للتوصيات الواردة أعلاه. وللاطلاع على الوصف الكامل، يرجى الرجوع إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي للسنة المالية 2020 (IDB.49/3-PBC.37/3).

الضوابط الرقابية على قيود اليومية اليدوية	الضوابط الرقابية على التعديلات المحاسبية	الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
"قد يؤدي غياب الضوابط على قيود اليومية اليدوية إلى معاملات غير مأذون بها أو احتمالية.	"لا بد من مراقبة التعديلات اليدوية والآلية لمنع واكتشاف المعاملات غير المأذون بها أو الاحتمالية.	"تحديث طبعة عام 2014 من دليل سياسات اليونيدو بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2020 لتضمينه جميع المعايير التي أصبحت نافذة ومنطقة على اليونيدو اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019".
وأوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن تقوم الإدارة بوضع وتنفيذ إجراءات رقابية، وتوفير مراجعة مستقلة وتقييد الوصول إلى إنشاء ونشر قيود اليومية اليدوية. وكما رسة تجارية، تدرج إجراءات الرقابة تلك ضمن إجراءات الإغلاق في نهاية الفترة.	وأوصى مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بوضع وتنفيذ مبادئ توجيهية رسمية بشأن معالجة التعديلات والنظر في وضع ضوابط إضافية للتحقق من دقة التعديلات وصحتها.	
الربع الرابع من عام 2024؛ خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة والخدمات المالية	الربع الرابع من عام 2024؛ خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة والخدمات المالية	الربع الرابع من عام 2024؛ الخدمات المالية

باء - مراجعة الأداء

باء-1- الحوكمة المؤسسية

الشكل 4- نظرة عامة على إطار الحوكمة



نتائج الحوكمة
مبادئ الحوكمة التمكينية
مبادئ الحوكمة الأساسية

وفقا للمعيار ISO 37000:2021⁽⁷⁾، حوكمة المؤسسات هي نظام يُنفذ في إطار مبادئ تمكينية من أجل تحقيق الأغراض المؤسسية ونتائج الحوكمة وتوليد القيمة لفائدة المنظمة وأصحاب المصلحة فيها. وهي تحدد من الذي يخول سلطة اتخاذ القرارات، وتحدد خطوط المساءلة، وتضمن أن تتوافر للمنظمة عمليات ملائمة لصنع القرار وضوابط مناسبة حتى تحقق التوازن بين مصالح جميع أصحاب المصلحة (الدول الأعضاء والموظفون والموردون وغيرهم).

ويوضح الشكل 4 إطار حوكمة المنظمات الذي يتكون من المبادئ والنتائج. وهذه المكونات موجودة بالفعل كليا أو جزئيا داخل اليونيدو. إلا أن بعضها بحاجة إلى أن يُكَيَّف ويُحسَّن حتى تتسم حوكمة المنظمة بالكفاءة والفعالية والاتساق.

وعلى مدى ولاية مراجعة الحسابات التي دامت أربع سنوات، شهد نظام الحوكمة المؤسسية باليونيدو تحولا كبيرا من خلال تغيير المدير العام، وإعادة هيكلة أمانة اليونيدو وإصلاح الشبكة الميدانية، وإنشاء أجهزة إدارية جديدة، وإطلاق مبادرات جديدة. وقد أدت هذه التطورات، إضافة إلى وضع أهداف قوية لتعبئة الأموال وزيادة تنفيذ التعاون التقني، إلى تحقيق نمو مثير للإعجاب في حافظة أنشطة التعاون التقني مما أدى إلى اتجاه إيجابي في المؤشرات المالية.

وقد أبرزت الأنشطة المذكورة أعلاه، إلى جانب تعزيز إمكانات التعاون التقني، بعض نقاط الضعف من جهة استخدام نهج منظم ومنهجي للحوكمة المؤسسية. فالمبادرات الكثيرة التغير وعدم وجود هيكل تنظيمي مستقر ومتوازن يؤديان إلى مخاطر تحقيق مكاسب سريعة في الأجل القصير وركود تدريجي في الأجل الطويل.

وترد أدناه قائمة بتوصيات المراجعة الجديدة والصادرة في سنوات سابقة بشأن الحوكمة المؤسسية، بما يشمل جوانب الهيكل التنظيمي، وتقييم المكاتب الميدانية، وعملية إعادة الهيكلة.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2020	باء-1-1- أنشطة التعاون التقني وإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليست مجسدة في الهيكل التنظيمي لليونيدو	نُفِذت جزئيا	مرتفع
2021	باء-3-1- يلزم تحسين التواصل بين المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي	نُفِذت جزئيا	منخفض
2022	باء-1-1- لا تخضع عملية إعادة الهيكلة التنظيمية للقدر الكافي من التنظيم	نُفِذت جزئيا	متوسط
2022	باء-2-1- عملية تناوب الموظفين أثناء إعادة الهيكلة تحتاج إلى تحسين	أغلقت	منخفض
2022	باء-3-1- ينبغي تحسين عملية الرصد والتقييم	لم تنفذ	متوسط

(7) "Governance of Organizations" ISO 37000:2021

ألف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

مواضيع أخرى

باء-1- الحوكمة المؤسسية

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

مرتفع	مفتوحة	2023 جديدة	2023 جديدة	2023 جديدة	السنة السابقة 2020	مرتفع
مرتفع	مفتوحة	باء-1-1- ينبغي تحسين نظام الحوكمة المؤسسية	2023 جديدة	2023 جديدة	أنشطة التعاون التقني وإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليست مجسدة في الهيكل التنظيمي لليونيدو	مرتفع
متوسط	مفتوحة	باء-1-2- ما زالت عملية إعادة الهيكلة جارية ويبدو أنها لا تتسم بالكفاءة	2023 جديدة	2023 جديدة	وصف كامل للتوصية	
متوسط	مفتوحة	باء-1-3- ينبغي توضيح مضمون مجالات النتائج الخاصة بأنشطة اليونيدو	2023 جديدة	2023 جديدة	التقدم الحالي	
					<p>“أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن تزيد الإدارة تدريجياً من دور المكاتب الميدانية في تقديم المساعدة التقنية وأن تشرك تلك المكاتب ليس فقط في مرحلة تحديد المشاريع من أجل الاتصال بالمسؤولين المحليين وأوساط المانحين المحليين، ولكن أيضاً في مرحلة التنفيذ، بما في ذلك إدارة المشاريع والتنفيذ النهائي للمشاريع. ومن أجل تعزيز مشاركة المكاتب الميدانية في أنشطة التعاون التقني والتماشي مع إصلاح نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين، نوصي بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء تحليل لمواقع المكاتب الميدانية وإعادة النظر فيها عند الضرورة وفقاً للاعتبارات المذكورة أعلاه، وبما يشمل أموراً منها المسائل السياسية ومسائل الميزانية؛ • تقييم المهارات التقنية لموظفي المكاتب الميدانية والنظر في إقامة دورات تدريبية لهم، إذا لزم الأمر؛ • النظر في تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية على المستوى الفردي ومستوى المكاتب الميدانية وفقاً لنموذج محدد وقابل للقياس وقابل للتحقق وملئم للغرض وذي حدود زمنية “سمارت” من أجل ضمان رصد المهام المشار إليها في الاختصاصات.” <p>تعتبر التوصية المتعلقة بتحليل مواقع المكاتب الميدانية قد نُفِذت. وقد نوقشت هذه المسألة في المرحلة الثانية من عملية إعادة الهيكلة، واتخذ قرار بإبقاء المكاتب الميدانية في مواقعها الحالية، مما أدى إلى تغيير مكان بعض المكاتب في التسلسل الهرمي لشبكة المكاتب الميدانية. وقد أُجري ذلك جزئياً بسبب القيود المالية، نظراً لصعوبة فتح مكاتب ميدانية جديدة دون وجود تمويل ملائم. ومع ذلك، نُظِر في مسألة فتح مكاتب ميدانية جديدة في مواقع أخرى، على أن تمويلها الدول الأعضاء على غرار مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.</p> <p>والتوصية المتعلقة بتقييم المهارات التقنية وتنقيح مؤشرات الأداء الرئيسية مفتوحة حالياً ومن المقرر تغطيتها في عام 2024 في إطار إعادة هيكلة الشبكة الميدانية. وتشجع مراجعة الحسابات الخارجية الإدارة على إجراء هذا التقييم بالنظر إلى أن المكاتب الميدانية يُتَوَقَّع أن تشارك بفعالية أكبر في أنشطة المشاريع وأن مدى مشاركتها يعتمد اعتماداً كاملاً على ما تتحلى به من مهارات وقدرات. ونحن نلاحظ، دون انتظار نتائج التقييم المذكور أعلاه، أن المقرر الرئيسي يشجع مديري المشاريع الذين ينفذون مشاريع في الميدان على مشاركة معارفهم وخبراتهم مع الموظفين المحليين وعلى العمل كموظفين مسؤولين عن بعض المكاتب الميدانية. وإضافة إلى ذلك، أُطلقت عدة دورات تدريبية للمكاتب الميدانية لتعزيز مهاراتها الأساسية المطلوبة.</p> <p>ستتولى تنفيذ التوصية خدمات الموارد البشرية بدعم من شعبة المكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية بحلول نهاية عام 2024.</p>	
					رد الإدارة	
					الحالة	
					نُفِذت جزئياً؛ تقييم المهارات التقنية وتنقيح مؤشرات الأداء الرئيسية مفتوحان.	

يلزم تحسين التواصل بين المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي	السنة السابقة 2021 باء-3-1- منخفض
<p>يوصي مراجع الحسابات الخارجي بما يلي:</p> <p>(أ) تعزيز مشاركة موظفي المكاتب الميدانية في إعداد الوثائق التي تنظم عملها أو يستخدمها موظفوها في عملياتهم.</p> <p>(ب) إدراج قائمة بالمشاريع المحددة التي تشارك فيها المكاتب الميدانية في نماذج الإبلاغ القياسية، وتحديد الأنشطة المضطلع بها بشأن تلك المشاريع. وسوف يسمح هذا بفهم أعباء العمل الواقعة على عاتق المكاتب الميدانية ومدى مشاركتها في مشاريع التعاون التقني، مع الحفاظ على مسؤولية مديري المشاريع تجاه مشاريعهم.</p> <p>(ج) إضافة خطط عمل المكاتب الميدانية إلى محاضر الاجتماعات التي تعقد كل أسبوعين بين تلك المكاتب والمقر الرئيسي، بما من شأنه أن يتيح تتبع التقدم الذي تحرزه في عملها.</p> <p>(د) الاستمرار في تعزيز ثقافة ترمي إلى تزويد المكاتب الميدانية بتعليقات فورية على عملها.</p>	وصف كامل للتوصية
<p>يمكن اعتبار الفقرات (أ) و(ج) و(د) قد نُفذت. فالمقر الرئيسي يشرك المكاتب الميدانية بنشاط في مناقشة استراتيجية تطوير الشبكة الميدانية واللوائح ذات الصلة، والدعم اللازم مثل الدورات التدريبية والموارد وفرص التواصل، وما إلى ذلك. وتقوم المكاتب الميدانية بدور نشط في تطوير الأعمال سعياً إلى جذب الشركاء والموردين المحليين وبناء العلاقات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على أرض الواقع ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعموماً، يبدي المقر التزاماً قوياً بتعزيز الروابط مع المكاتب الميدانية وإشراكها في عمليات وضع الاستراتيجيات وصنع القرار.</p> <p>أما بالنسبة للفقرة (ب)، فنحن نفهم أن هذه التوصية قيد التنفيذ وأنها ستعالج في السنة المالية 2024 ضمن إطار الإصلاح الميداني.</p>	التقدم الحالي
<p>نُفذت شعبة المكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية التوصية (ب). وقد عُُد نموذج التقارير السنوية للمكاتب الميدانية ليشمل هذه المعلومات اعتباراً من عام 2025، أي في التقارير السنوية التي تغطي عام 2024. وفي غضون ذلك، دعت المكاتب الميدانية إلى استكمال تقاريرها السنوية لعام 2023 وتقديم معلومات عن دورها في كل مشروع من مشاريع التعاون التقني في البلد (البلدان) التي تغطيها.</p> <p>تقر مراجعة الحسابات الخارجية بجهود اليونيدو الرامية إلى تحديث نماذج التقارير وتكميلها بقائمة بالمشاريع التي تشارك فيها المكاتب الميدانية. وبالنظر إلى أن هذه النماذج لم تقدم إلى مراجعة الحسابات الخارجية في مرحلة المراجعة النهائية، فإننا سنبقي هذه التوصية مفتوحة ونقترح على مراجع الحسابات الخارجي الجديد أن يجري تحليلاً للنموذج المحدث وتطبيقه العملي، وبعد ذلك يمكن إغلاق التوصية.</p>	رد الإدارة
<p>نُفذت جزئياً؛ الفقرة (ب) لا تزال مفتوحة.</p>	رد مراجعة الحسابات الخارجية
	الحالة

لا تخضع عملية إعادة الهيكلة التنظيمية للقدر الكافي من التنظيم	باء-1-1-1 متوسط	السنة السابقة 2022
<p>"بالنظر إلى أن عملية إعادة هيكلة اليونيدو لا تزال مستمرة، نقترح أن تُحصّن إدارة اليونيدو المستندات التنظيمية ذات الصلة بتنفيذ الخطوات التالية:</p> <p>(أ) تحديد الأولويات الجديدة ومجالات التغيير المستبانة في هيكل الأمانة الجديد وإبلاغ نتائج التحديد إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل تحسين مشاركتهم في هدف إعادة الهيكلة وفهمهم لأساسه المنطقي؛</p> <p>(ب) تحديث إطار إدارة التغيير، بما في ذلك تحديث منهجية إدارة التغيير من خلال تطبيق نموذج أكثر شمولية لإدارة التغيير وتحديث خطة العمل من خلال تحديد أنشطتها، وإضافة المبادرات الناقصة، وتحديد الأشخاص المسؤولين ومؤشرات الأداء؛</p> <p>(ج) وضع خطة اتصال للسنة المالية 2023 تبين الموظفين المسؤولين والمواعيد النهائية."</p> <p>(أ) حُدثت الأولويات الجديدة في وثائق البرمجة وتم تعميمها داخليا وخارجيا. وأسندت عملية مواءمة الأولويات الجديدة مع الهيكل التنظيمي الجديد إلى خدمات الموارد البشرية. ومتى وُضعت صيغة نهائية للهيكل التنظيمي المحدث، ستكون خدمات الموارد البشرية مسؤولة عن تمارين إدارة التغيير، بما في ذلك التواصل الداخلي المتسق لتحقيق أقصى قدر من المشاركة بين الموظفين.</p> <p>ونحن نوصي الإدارة بإيلاء اهتمام خاص لتنفيذ هذه التوصية لأن عدم وجود أهداف لإعادة الهيكلة من جانب موظفي اليونيدو قد يؤثر سلبا على أدائهم. وبالنظر إلى أن اليونيدو تمر بتغييرات مستمرة في هيكل أمانتها للسنة الثانية على التوالي، فإننا لاحظنا انخفاضا في التحفيز لدى بعض الموظفين غالبا بسبب عدم فهم الهدف النهائي والوجهة النهائية في عملية إعادة الهيكلة. ومن شأن تحديد الأولويات الاستراتيجية للمنظمة بوضوح، وربطها بالهيكل المستهدف، وإعلام الموظفين بهذه الصلة، أن يساعد على تجاوز المقاومة الحالية للتغيير وزيادة التزام الموظفين.</p> <p>(ب)/(ج) نقترح إغلاق التوصيات الواردة في الفقرتين (ب) و(ج) بالنظر إلى إغلاق مكتب إدارة التغيير. إلا أنه بالنظر إلى إعادة إسناد بعض جوانب إدارة التغيير إلى خدمات الموارد البشرية، فإننا نشجع خدمات الموارد البشرية على تنفيذها حسب الاقتضاء. وقد يساعد وجود إطار متطور لإدارة التغيير وخطة اتصال على أداء أنشطة إدارة التغيير بطريقة أكثر كفاءة وتماسكا وأقل استهلاكاً للموارد.</p> <p>سنتنّذ التوصية خلال عام 2024 (وحتى عام 2025) بناء على تحليلات الحوكمة المؤسسية التي تجريها خدمات الموارد البشرية في إطار الأخذ بنهج مستمر لإدارة التغيير.</p>	وصف كامل للتوصية	التقدم الحالي
<p>نُفِذت جزئياً؛ الفقرة (أ) لا تزال مفتوحة.</p>		رد الإدارة
<p>الحالة</p>		

عملية تناوب الموظفين أثناء إعادة الهيكلة تحتاج إلى تحسين	باء-1-2 منخفض	السنة السابقة 2022
<p>"نوصي إدارة اليونيدو بالاضطلاع بالأنشطة التالية:</p> <p>(أ) استخدام الإجراءات القائمة استخداما كاملا لإجراء تقييم لاحق مستمر لعبء العمل وقدرات جميع موظفي اليونيدو من خلال تحديد نطاق العمل لكل وظيفة، والمهارات والكفاءات القائمة والمطلوبة، كندابير متابعة لعملية</p>	وصف كامل للتوصية	

التقييم المنفذة. واستنادا إلى نتائج التقييم، تحديث خطة التعلم والمشاركة (بقيادة خدمات التعلم والتطوير)، إذا لزم الأمر، وتنظيم الدورات التدريبية الإلزامية اللازمة لموظفين محددين؛

(ب) تطبيق الضوابط الداخلية المناسبة على عملية التسليم ضمن إعادة الهيكلة القادمة للشبكة الميدانية.

نقترح إغلاق هذه التوصية بالنظر إلى ارتباطها القوي بالتوصيات الإجمالية المتعلقة بوظيفة إدارة الموارد البشرية، والتي أُبرزت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2021 وهي جارية حاليا:

- باء-6-1 ينبغي صقل التكوين الحالي للقوة العاملة لضمان تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية؛
- باء-6-2 ينبغي تحديد كفاءات الموظفين الخاصة بكل وظيفة؛
- باء-6-6 نظام إدارة المعارف بحاجة إلى تحسين.

التقدم الحالي

أغلقت

الحالة

ينبغي تحسين عملية الرصد والتقييم

باء-1-3-

السنة السابقة

2022

متوسط

"نوصي إدارة اليونيدو بما يلي:

(أ) موازنة إطار الرصد والتقييم مع إطار إدارة التغيير؛

(ب) استكمال إطار الرصد والتقييم ببيانات وأهداف مرجعية للمؤشرات؛

(ج) تطوير أداة مراقبة أو لوحة معلومات لأنشطة إدارة التغيير مع مؤشرات الأداء المناسبة التي يتعين تحقيقها."

استنادا إلى التحليلات والتواصل مع اليونيدو، فهمنا أن إطار الرصد والتقييم الذي وُضع في عام 2022 لنتبع التقدم المحرز في إعادة هيكلة الأمانة وإدارة التغيير لم يُنفذ في عام 2023. ومنذ إغلاق مكتب إدارة التغيير في حزيران/يونيه 2023، سُلمت جميع أنشطة إدارة التغيير إلى خدمات الموارد البشرية وخدمات التعلم والتطوير، وأصبح الرصد والتقييم مسألة شاملة تتولاها خدمات الموارد البشرية. وفي الوقت الحالي، لم تنفذ هذه الشعبة الرصد العام للتقنيات والتغييرات الجارية في هيكل الأمانة.

التقدم الحالي

فبيانات خط الأساس لم تُجمع، ولا توجد عملية تتبّع عرضها جمع البيانات باستمرار من أجل إجراء مزيد من التحليل لكفاءة إعادة الهيكلة وفعاليتها. وفي عدم وجود بيانات متسقة موثوقة تجمع وفقا للمقاييس والأهداف المنصوص عليها في الإطار، قد تواجه اليونيدو صعوبات في تقييم نتائج إعادة الهيكلة وأثرها على أنشطة المشاريع التي تضطلع بها المنظمة.

ونحن نعتقد أن توصياتنا السابقة بشأن الرصد بحاجة إلى أن تُعالج من أجل تزويد الدول الأعضاء بمعلومات موثوقة عن نتائج إعادة الهيكلة.

ستتولى خدمات الموارد البشرية وخدمات التعلم والتطوير تنفيذ التوصية في الربع الثالث من عام 2024.

رد الإدارة

لم تنفذ

الحالة

ينبغي تحسين نظام الحوكمة المؤسسية	باء-1-1- مرتفع	السنة المالية 2023
<p>في السنة المالية 2022، بدأت اليونيدو عملية إعادة هيكلة كبيرة في أمانتها، بما في ذلك تناوب الموظفين وتنقيح الأدوار والمسؤوليات. وبعد ذلك خضع هيكل الأمانة الجديد للتنقيح والتعديل طوال السنة المالية 2023. وأنشئت شعب جديدة وألغيت شعب أخرى، مما أدى إلى مزيد من التغييرات في مسؤوليات الموظفين. واستمر تناوب الموظفين، أحيانا دون مناقشات أو حتى تنبيه للموظفين المتأويين ورؤسائهم السابقين/الجدد. وفي مرحلة المراجعة النهائية، أبلغت مراجعة الحسابات الخارجية بأن عملية التنقيح ما زالت جارية وأنه لا توجد نشرة منشورة للمدير العام بها هيكل أمانة اليونيدو المنقح لعام 2023.</p> <p>على مدى العامين الماضيين، أطلقت اليونيدو عددا كبيرا من المبادرات الرامية إلى زيادة كفاءة التعاون التقني، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني، والاسترداد الكامل للتكاليف، والتمويل الابتكاري، ومحاسبة التكاليف، والاسترداد الكامل للتكاليف، وتوسيع نطاق التعاون التقني، ومبادرة تحسين التعاون التقني. ونحن نرى أن هذه المبادرات لا تدار بشكل صحيح. وعلى وجه الخصوص، لا يوجد لبعضها مالك مسؤول يسأل عنها، أو قد يتخلى عنها في منتصف الطريق، في حين أن بعض المبادرات قد تتداخل وتسير بالتوازي مما يؤدي إلى استهلاك غير ناجح لموارد غالية، ولا سيما وقت الموظفين وجهدهم. وينطوي عدم وجود نهج منظم لإدارة المبادرات على خطر عدم إنجاز أي منها بما يحقق زيادة في الكفاءة التشغيلية.</p> <p>أوضحت إدارة اليونيدو أنه في تشرين الأول/أكتوبر 2023 قرر مجلس القيادة التوجيهية تعيين إدارة المبادرات المالية الاستراتيجية لتنسيق جميع الجهود المتعلقة بتحسين الاسترداد الكامل للتكاليف والتعاون التقني. وتولت إدارة المبادرات المالية الاستراتيجية قيادة العديد من مبادرات الإصلاح، إلا أن تقدمها ما زال مقيدا بمحدودية الموارد.</p> <p>وعلاوة على ذلك، فإن بعض التوصيات التي وضعها مراجعو الحسابات الخارجيون والداخليون في السنتين الماضيتين لم تسند إلى شخص مسؤول/شعبة مسؤولة (مالك). ولذلك، لم يحرز أي تقدم بشأن تلك التوصيات. وتُدعم بعض التوصيات بخطة عمل إدارية، والبعض الآخر لم يضمن خطوات محددة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية.</p>	<p>التغييرات المستمرة في أمانة اليونيدو</p> <p>المبادرات المنفذة</p> <p>حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات</p>	
<p>نشجع إدارة اليونيدو على ما يلي:</p> <p>أ- تحقيق الاستقرار في هيكل الأمانة لمساعدة الموظفين على اعتياد مسؤولياتهم الجديدة، وتشكيل وتعزيز أفرقة مكرسة، ووضع خطط طويلة الأجل تتماشى مع استراتيجية المنظمة؛</p> <p>ب- إدارة المبادرات بشكل منهجي من خلال تحديد قائمة محدثة بالمبادرات الحالية وتحديد أهداف محددة ومواعيد نهائية وموظفين مسؤولين.</p>		<p>التوصية</p> <p>الحالة: مفتوحة</p>
موافقة		رد الإدارة

ما زالت عملية إعادة الهيكلة جارية ويبدو أنها لا تتسم بالكفاءة	باء-1-2- متوسط	السنة المالية 2023
<p>بعد مرور سنتين على عملية إعادة الهيكلة، ما زال هيكل أمانة اليونيدو يتغير باستمرار. وعلى الرغم من أن بعض الأفرقة تمكنت من التكيف بسرعة مع طريقة العمل الجديدة ومن إحراز تقدم كبير في أنشطتها، فإن أفرقة أخرى ليس لديها أهداف واضحة أو موارد، وتعاني من ازدواجية المهام واستمرار تناوب الموظفين.</p> <p>تعد وحدة شعبة التمويل الابتكاري والمؤسسات المالية الدولية مثلا على إعادة الهيكلة الناجحة. فهذه الوحدة أسهمت في الطلب الذي قدمته اليونيدو لتصبح كيانا مشرفا على البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ضمن إنجازات أخرى. وأصبحت اليونيدو عضوا مؤسسا في تحالف جديد للمناطق الخاصة للمعالجة الزراعية الصناعية (SAPZs) وشريكا تقنيا في إطار اتفاق البلدان الناطقة بالبرتغالية.</p>		الوصف
<p>في الوقت نفسه، نحن نوجه الانتباه إلى بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين فيما يتعلق بنتائج إعادة هيكلة اليونيدو:</p>		قصص النجاح
<ul style="list-style-type: none"> • الوظيفة الواحدة تُقسّم بين عدة أفرقة. لاحظنا أن مشاريع مرفق البيئة العالمية تتولاها شعبتان من مديريتين مختلفتين للتعاون التقني، هما شعبة خفض انبعاثات الكربون والطاقة المستدامة وشعبة الشراكات في مجالي المناخ والتكنولوجيا، في حين أن مركز تنسيق مرفق البيئة العالمية يقع في الشعبة الثالثة، وهي شعبة العلاقات مع الدول الأعضاء وشركاء التمويل. وهذا ينشئ صعوبات في التواصل والسعي وراء المشاريع الجديدة حيث تركز المديرية المختلفة على أهداف مختلفة. ونحن على علم بإحدى الحالات التي أعطى فيها مرفق البيئة العالمية مشروعا إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة بسبب عدم وجود تآزر بين أفرقة اليونيدو العاملة مع مرفق البيئة العالمية. • بعض الأفرقة ليس لديها مهام وظيفية واضحة أو اتجاه واضح. على سبيل المثال، المهام الوظيفية لوحدة الامتثال التي أنشئت حديثا غير واضحة. وعلى وجه التحديد، ليس واضحا ما هي القوانين واللوائح والأطر التي يتوقع أن تضمن الامتثال لها، وما هي المخاطر التي يُفترض أن تحمي منها. ومن هذا المنطلق، لا يتمشى إنشاء وحدة امتثال منفصلة مع الممارسة الحالية للأمم المتحدة، حيث تخصص وظيفة امتثال لكل وحدة ضمن مجال مسؤوليتها (على سبيل المثال، تمتثل وحدة الاشتراء لقانون الاشتراء، وتمتثل الموارد البشرية لقانون العمل، وما إلى ذلك). وقد يصبح أيضا وجود مركز تنسيق واحد عن الامتثال نقطة اختناق بسبب نقص الموارد والخبرات المحددة. • تعاني بعض الأفرقة من نقص الموارد. لاحظنا أن شعبة العمليات الخاصة تتخبط بكثافة في التفاعل مع الدول الأعضاء السابقة وغير الأعضاء واجتذابها. إلا أنه لا يوجد لديها ما يكفي من الموظفين والميزانية لمهامها الحالية، وقد تقابل صعوبات في أدائها. وهي تواجه صعوبات أيضا من جهة المهام الوظيفية والاتجاه، حيث إن استراتيجيتها وخطتها الموضوعتين لم يوافق عليهما. والمهام المتصلة بالعمل مع المشاريع المعرضة للمخاطر لا تؤدي فعليا نظرا لعدم وجود منهجية لتحديد هذه المشاريع. • بعض وظائف الوحدات الملغاة لا تُسند إلى أفرقة جديدة. لاحظنا أنه لا يوجد فريق في مديريةية الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية للعمل على التواصل وتطوير العلاقات مع الدول الأعضاء القائمة. وبالنظر إلى نجاح شعبة العمليات الخاصة في اجتذاب دول أعضاء جديدة، فإن تكليفها بالاتصال بالدول الأعضاء القائمة للحيلولة دون احتمال انسحاب الدول الأعضاء وفقدان التمويل، قد يبدو أمرا معقولا. 		مجالات التحسين

ألف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

مواضيع أخرى

باء-1- الحوكمة المؤسسية

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

نشجع إدارة اليونيدو على إجراء تحليل متعمق لهيكل الأمانة الحالي ووضع هيكل نهائي يتماشى مع مهمة اليونيدو واستراتيجيتها والموارد المتاحة ومهارات الموظفين وقدراتهم.	التوصية
	الحالة: مفتوحة
موافقة. ستُنَفَّذ التوصيات خلال عام 2024 (وحتى عام 2025) بناء على التحليلات المؤسسية الأوسع نطاقاً التي تقودها خدمات الموارد البشرية والخدمات المالية في إطار الأخذ بنهج مستمر لإدارة التغيير. وستشارك الكيانات المؤسسية المعنية أثناء التنفيذ.	رد الإدارة

السنة المالية 2023	باء-1-3- متوسط	ينبغي توضيح مضمون مجالات النتائج الخاصة بأنشطة اليونيدو
الوصف		نما إلى علمنا أن بعض الدول الأعضاء لاحظت في السنة المالية 2023 أن تقرير اليونيدو السنوي لعام 2022 لم يقدم معلومات كافية عن جوهر عمليات اليونيدو وتأثيرها الفعلي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن خمسة من مجالات النتائج التي تشكل أساس البرنامج والميزانيتين وكذلك التقرير السنوي، عالية المستوى وغامضة بحيث إن الدول الأعضاء لا تفهم دائماً ماهية الأنشطة التي تنفَّذ والأثر الذي يُحقق. وعلاوة على ذلك، فإن المساءلة، بما في ذلك شرح الغرض من أنشطة المنظمة ونتائج مشاركتها مع أصحاب المصلحة، مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة المؤسسية ويلزم توجيه الانتباه إليها. ووجود نتائج واضحة وتفاصيل محددة لأنشطة المنظمة يمكن أن يساعد الدول الأعضاء على فهم "ما الذي تدفع مقابله" وأن يوفر في نهاية المطاف مزيداً من التمويل لليونيدو.
التوصية		نشجع إدارة اليونيدو على تحديث النهج المتبع إزاء النتائج الخمس بالتعاون مع الدول الأعضاء:
الحالة: مفتوحة		أ- استعراض مجالات النتائج الخمس وإعادة صياغتها، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لتحقيق الشفافية وتجسيد أنشطة اليونيدو على أفضل وجه؛
		ب- استناداً إلى تنقيح مجالات النتائج الخمس، تعديل هيكل التقرير السنوي وفقاً لذلك، واستكمالته بأهداف ونتائج محددة للعمل المنجز، بما يتيح فهم أنشطة اليونيدو وكيف تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
رد الإدارة		موافقة.



باء-2- إدارة المخاطر المؤسسية ومخاطر المشاريع

إدارة المخاطر مبدأ أساسي للحوكمة يتيح التعامل مع الأحوال غير المؤكدة أثناء الوصول إلى أهداف المنظمة. وثمة أهمية حاسمة لوجود نظام ناضج لإدارة المخاطر بالنسبة لليونيدو بوصفها منظمة دولية تضم أكثر من 2 000 موظف ومشاريع للتعاون التقني في جميع أنحاء العالم. وتنقسم إدارة المخاطر في اليونيدو إلى نظامين رئيسيين:

- إدارة المخاطر المؤسسية وهي نهج استراتيجي لإدارة المخاطر بشكل كلي على نطاق المنظمة ونظامها البيئي؛
- إدارة مخاطر المشاريع وهي عملية تحديد وتحليل أي مخاطر تنشأ على مدار دورة حياة مشروع ما والتصدي لها، بغرض مساعدة المشروع على البقاء على المسار الصحيح وتحقيق هدفه.

وفي السنة المالية 2022، أجرينا تقييماً للنضج لكل من إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة مخاطر المشاريع في اليونيدو بهدف تحديد نقاط القوة وإبراز فرص التحسين. وأشارت نتائج هذا التقييم إلى أن اليونيدو، في جوانب عديدة، ما زالت في بداية الرحلة، لذلك وضعنا خريطة طريق مفصلة لزيادة تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة مخاطر المشاريع. وتمثل التوصيات الواردة في تقرير السنة المالية 2022 ملخصاً لخريطة الطريق المذكورة.

وفي السنة المالية 2023، بذلت اليونيدو جهداً كبيراً لتحسين إدارة المخاطر لديها. فقد اضطلعت، على سبيل المثال، بعمل مكثف لتطوير سياسة إدارة المخاطر المؤسسية ونهج إدارة مخاطر المشاريع، من خلال تحديث سجل المخاطر الموحد، وتطوير أداة لإدارة المخاطر، وما إلى ذلك. وبالنظر إلى أن غالبية توصياتنا تستلزم قدراً معيناً من الوقت والموارد لتنفيذها، فإننا نرى أن التقدم الحالي مثالي.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2022	باء-3-1- لم تتحقق بالكامل إمكانات "القدوة الحسنة على مستوى القيادة" كأساس لإدارة المخاطر المؤسسية	نُقِدَت	مرتفع
2022	باء-3-2- تحتوي سياسة إدارة المخاطر المؤسسية على معلومات متقدمة أو متطلبات غير مستخدمة في الممارسة	قيد التنفيذ	متوسط
2022	باء-3-3- يلزم تحسين هيكل سجل المخاطر الموحد	قيد التنفيذ	متوسط
2022	باء-3-4- لا توجد أدوات محددة لتكنولوجيا المعلومات لإدارة المخاطر المؤسسية	نُقِدَت	منخفض
2022	باء-3-5- قد لا يُنظر في مسائل إدارة المخاطر عند اتخاذ القرارات بشأن المشاريع	قيد التنفيذ	متوسط
2022	باء-3-6- عدم وجود نهج موحد ومنتظم تجاه إدارة مخاطر المشاريع	قيد التنفيذ	متوسط

السنة السابقة	باء-3-1	مستوى المخاطر
2022	لم تتحقق بالكامل إمكانات "القدوة الحسنة على مستوى القيادة" كأساس لإدارة المخاطر المؤسسية	مرتفع
وصف كامل للتوصية	"نقترح أن تضع إدارة اليونيدو خريطة طريق تتضمن إجراءات تهدف إلى تحديد قدوة حسنة قوية على مستوى القيادة، استناداً إلى التوصيات المحددة التي قدمتها مراجعة الحسابات الخارجية في تقرير مفصل منفصل عن تقييم نضج اليونيدو في مجال إدارة المخاطر."	
التقدم الحالي	في السنة المالية 2023، نقر بتحقيق تحسينات كبيرة من جهة القدوة الحسنة على مستوى القيادة. وعلى وجه الخصوص:	

• عينت اليونيدو موظف إدارة المخاطر؛

• تناقش مسائل إدارة المخاطر المؤسسية بالتفصيل في مجلس التنمية الصناعية؛

• جارٍ تنقيح سياسة جديدة لإدارة المخاطر المؤسسية.

وإضافة إلى ذلك، أصبحت وظائف لجنة العمليات حالياً تشتمل على إجراء تحليل منتظم لمسائل إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة مخاطر المشاريع، للأغراض التالية:

‘1’ ضمان تنفيذ إطار إدارة المخاطر في اليونيدو في حينه وتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز إلى مجلس القيادة التوجيهية؛

‘2’ التوصية بإجراءات تخفيف المخاطر فيما يتعلق بحافظة المشاريع المعرضة للخطر ورصد تنفيذها بانتظام. وبالنظر إلى التحسينات التي طرأت على تنظيم القدوة الحسنة، فإننا نرى أن هذه التوصية نفذت. إلا أننا نقترح أن يواصل مراجع الحسابات الخارجية الخلف تحليل تنفيذ الممارسات المعنية وتطبيقها بشكل متسق.

نُفذت

الحالة

تحتوي سياسة إدارة المخاطر المؤسسية على معلومات متقدمة أو متطلبات غير مستخدمة في الممارسة

باء-3-2

السنة السابقة

متوسط

2022

وصف كامل للتوصية

"نوصي إدارة اليونيدو بما يلي:

(أ) تحديث سياسة إدارة المخاطر المؤسسية استناداً إلى التوصيات المحددة التي قمتها مراجعة الحسابات الخارجية في تقرير مفصل منفصل عن تقييم نضج اليونيدو في مجال إدارة المخاطر؛

(ب) استحداث بيان تقبل المخاطر (المزيد من المعلومات، يرجى استخدام "Risk Appetite" COSO Guidance "(- critical to success", May 2020

(أ) تكف اليونيدو على تنقيح سياسة إدارة المخاطر المؤسسية الحالية من أجل تعزيز الحوكمة والرقابة، وزيادة تعزيز هيكل إدارة المخاطر في المنظمة، وتوفير نهج موحد يتماشى تماماً مع الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة الداخلية الجديدين لليونيدو. ومن المتوقع أن توضع سياسة إدارة المخاطر المؤسسية المحدثة في صيغتها النهائية بعد أن يجري مكتب التقييم والرقابة الداخلية استعراضاً لأغراض التأكيد بشأن إدارة المخاطر المؤسسية لأخذ جميع التوصيات في الاعتبار.

التقدم الحالي

(ب) ستتضمن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية المحدثة إجراء لتحديد مدى تقبل المخاطرة. ونحن نقدر الجهد الكبير الذي يبذله فريق إدارة المخاطر. وأجرت اليونيدو مقارنة مرجعية لبيانات تقبل المخاطر على نطاق منظمات الأمم المتحدة، ووضعت مشروعاً لبيان تقبل المخاطر ليكون بمثابة مبدأ توجيهي أساسي. إلا أن مركز التنسيق المعني بإدارة المخاطر المؤسسية باليونيدو فضل إرجاء تقديم المشروع إلى حين الانتهاء من الأعمال الثنائية مع المديرين الإداريين. وتهدف هذه الأعمال إلى التحقق من صحة تصنيف المخاطر المؤسسية ومستوياتها المزمع تنفيذها وفقاً لتوجيهات لجنة المنظمات الراعية لمكافحة الإبلاغ المالي الاحتيالي (COSO)، فضلاً عن التوجيهات الصادرة عن فرقة العمل المتعددة الوظائف المعنية بإدارة المخاطر التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات	باء- مراجعة الأداء باء-1- الحوكمة المؤسسية باء-2- إدارة المخاطر المؤسسية ومخاطر المشاريع مواضيع أخرى	ألف- المراجعة المالية
ويمكن اعتبار أن هذه التوصية نُقِدت عند إصدار سياسة إدارة المخاطر المؤسسية الجديدة ووضع بيان تقبل المخاطر بموجب هذه السياسة.	سينقذ مكتب المدير الإداري التوصية، بتوجيه من مركز التنسيق المعني بإدارة المخاطر المؤسسية لليونيديو، في الربع الثالث من عام 2024.	رد الإدارة
	قيد التنفيذ	الحالة
	يلزم تحسين هيكل سجل المخاطر الموحد	السنة السابقة 2022 باء-3-3 متوسط
"نوصي إدارة اليونيديو بما يلي: (أ) وضع خطة عمل من أجل إجراء دراسة استقصائية منتظمة لتقييم المخاطر، بما في ذلك قائمة بالمشمولين بالمقابلات والمسؤولين والمواعيد النهائية؛ (ب) إجراء دراسة استقصائية منتظمة لتقييم المخاطر بناءً على خطة العمل الموضوعية؛ (ج) تنقيح سجل المخاطر الموحد استناداً إلى نتائج الدراسة الاستقصائية لتقييم المخاطر والتوصيات المقدمة من مراجعة الحسابات الخارجية في تقرير مفصل منفصل عن تقييم نضج إدارة المخاطر لدى اليونيديو." نحن نفهم أن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية المحدثة ستتضمن أحكاماً جديدة بشأن إجراء الدراسة الاستقصائية لتقييم المخاطر، وتحديدًا، الأطر الزمنية الجديدة لإجرائها وغيرها من اللوائح. وتعكف اليونيديو حالياً على تعزيز سجل المخاطر المؤسسية لديها بإدماج أفكار متعمقة من تقييم المخاطر لعام 2023، مستمدة من نصوص وأهداف البرنامج والميزانيتين للفترة 2024-2025 وتوصيات الرقابة والضرورات الاستراتيجية على نطاق مديريات اليونيديو، في تصنيف المخاطر على مستوى المؤسسة. وعقب الأعمال الثنائية والتحقق من تصنيف المخاطر، سيضع مركز تنسيق إدارة المخاطر المؤسسية لليونيديو والوظائف الداعمة له خطة لتقييم مشترك للمخاطر المؤسسية لعام 2024 مع زيادة مشاركة الإدارة العليا.	وصف كامل للتوصية	التقدم الحالي
سينقذ مكتب المدير الإداري التوصية، بتوجيه من مركز التنسيق المعني بإدارة المخاطر المؤسسية لليونيديو، في الربع الثالث من عام 2024.	رد الإدارة	رد الإدارة
	قيد التنفيذ	الحالة
	لا توجد أدوات محددة لتكنولوجيا المعلومات لإدارة المخاطر المؤسسية	السنة السابقة 2022 باء-3-4 منخفض
"نقترح أن تضع إدارة اليونيديو خطة لتنفيذ أدوات تكنولوجيا المعلومات من أجل تقييم المخاطر وتوحيدها والتحقق منها وإدارتها، بما في ذلك الأشخاص المسؤولين والمواعيد النهائية."	وصف كامل للتوصية	وصف كامل للتوصية

ألف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

باء-1- الحوكمة المؤسسية

باء-2- إدارة المخاطر
المؤسسية ومخاطر المشاريع

مواضيع أخرى

التقدم الحالي

في السنة المالية 2023، خطت اليونيدو خطوة مهمة إلى الأمام وبدأت العمل على نسخة تجريبية لأداة لإدارة المخاطر قائمة على برنامج ميكروسوفت إكسل، وستُدمج بعد ذلك في إحدى منصات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها. وتتضمن النسخة التجريبية معلومات عن جميع المخاطر القائمة التي تواجهها اليونيدو وتتيح تصنيفها من منظورات مختلفة، مما قد يساعد على وضع خطط للتخفيف منها. ونحن نفهم أن النسخة التجريبية ستُعرض قريباً على المدير العام، وبعد ذلك سيجري تنفيذها ومواصلة تطويرها. ولذلك، نحن نرى أن هذه التوصية قد نُفِّذت.

نُفِّذت

الحالة

قد لا يُنظر في مسائل إدارة المخاطر عند اتخاذ القرارات بشأن المشاريع

باء-3-5

السنة السابقة

متوسط

2022

"نقترح أن تستحدث إدارة اليونيدو عملية اتخاذ القرارات القائمة على المخاطر في جميع مراحل تنفيذ المشاريع، وخصوصاً بتحديث الوثيقة الجديدة بشأن التعاون التقني المعنونة "المبادئ التوجيهية الإدارية والتشغيلية لدورة حياة برامج ومشاريع التعاون الإنمائي" بالمتطلبات التالية:

(أ) استخدام نهج قائم على المخاطر عند اتخاذ القرارات في مرحلة تطوير المشروع وتسجيله بشكل مناسب في صحيفة ملخص الخدمة أو تقرير البداية أو وثائق المشروع الأخرى ذات الصلة؛

(ب) مراجعة المخاطر عند الانتهاء من كل مرحلة من مراحل المشروع وتقديم النتائج في تقارير مرحلية أو وثائق المشروع الأخرى."

من المتوقع أن يُدرج النهج الجديد لإدارة مخاطر المشاريع وفصل منفصل عن تحديد المشاريع المعرضة للمخاطر في المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني، التي هي حالياً قيد الاستعراض ولم تصدر. ويجوز أن تُغلق التوصية بعد استعراض المبادئ التوجيهية للتعاون التقني وإصدارها. ونحن نشجع مراجع الحسابات الخارجي المقبل على تحليل التنفيذ العملي للنهج الجديد.

التقدم الحالي

ستنفذ شعبة الجودة والأثر والمساءلة التوصية بحلول نهاية عام 2024.

رد الإدارة

قيد التنفيذ

الحالة

عدم وجود نهج موحد ومنهجي لإدارة مخاطر المشاريع

باء-3-6

السنة السابقة

متوسط

2022

"نوصي بأن تنفذ إدارة اليونيدو نهجاً منهجياً موحداً لإدارة مخاطر المشاريع بدءاً بوضع المبادئ التوجيهية الدنيا لإدارة المخاطر المنطبقة على جميع المشاريع. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان المشروع خاضعاً لمتطلبات اتفاقات التمويل، فينبغي لتلك الاتفاقات ألا تتجاوز المبادئ التوجيهية الداخلية."

وصف كامل للتوصية

جُرِّب في الربع الرابع من عام 2023 نهج جديد لاستعراض وثائق المشاريع في مرحلة الموافقة على المشروع، بما في ذلك النظر في مسائل إدارة مخاطر المشروع، وعُمد بالكامل في الربع الأول من عام 2024 استناداً إلى قائمة مرجعية منقحة وإرشادات محدثة على صفحات الشبكة الداخلية "الإنترنت" لمديري المشاريع. وستُعقد دورات تدريبية منقحة بشأن إدارة مخاطر المشاريع اعتباراً من الربع الأول من عام 2024 للموظفين المعنيين حديثاً.

التقدم الحالي

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات	باء- مراجعة الأداء باء-1- الحوكمة المؤسسية باء-2- إدارة المخاطر المؤسسية ومخاطر المشاريع	ألف- المراجعة المالية
	ستواصل شعبة الجودة والأثر والمساءلة تنفيذ التوصية في عام 2024 وفقا للتجربة التي أجريت في الربع الثالث من عام 2023، وستقيّم نتائجها في الربع الأول من عام 2025.	رد الإدارة
	قيد التنفيذ	الحالة

الف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

باء-2- إدارة المخاطر المؤسسية ومخاطر المشاريع
باء-3- إدارة المشاريع
مواضيع أخرى

باء-3- إدارة المشاريع

الهدف الرئيسي لليونيدو هو تعزيز التنمية الصناعية وتسريع وتيرتها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي. ويتحقق هذا الهدف في أغلبه من خلال التعاون التقني الذي يشمل تنفيذ المشاريع والبرامج في مختلف الصناعات والمجالات. وتبعاً لذلك، تؤثر نوعية اللوائح والممارسات المتعلقة بإدارة المشاريع تأثيراً مباشراً على قدرة اليونيدو على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

في السنة المالية 2020، أجرينا تقييماً لوظيفة إدارة المشاريع برمتها في اليونيدو وفقاً للمعيار ISO 21500 المعنون "إرشادات بشأن إدارة المشاريع". وفي السنة المالية 2021، واصلنا التحليل وأجرينا تقييماً لستة مشاريع مختارة لمعرفة كيفية تطبيق ممارسات اليونيدو في مجال إدارة المشاريع في حالات محددة وما إذا كان تطبيقها متسقاً من مشروع إلى آخر.

وفي عام 2023، قامت شعبة المبادرات المالية الاستراتيجية لليونيدو، بالاشتراك مع خبير استشاري خارجي، بوضع مفهوم كامل يتضمن توصيات بشأن الاسترداد الكامل للتكاليف، واقتراحاً لاستراتيجية تطبيقية بشأن تنفيذ التعاون التقني المعزز. وأبرز المفهوم المجالات التي يلزم تحسينها وقدم توصيات شبيهة بتوصيات مراجعة الحسابات الخارجية التي لم تنفذ بعد. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024، لم تكن سوى أربع توصيات، من أصل 11 توصية، على المسار الصحيح من حيث التنفيذ، بينما كانت التوصيات السبع المتبقية إما متأخرة أو عُقِّت.

وعلى الرغم من أن المنظمة تبدي التزاماً بتحسين ممارساتها في إدارة المشاريع وتتخذ خطوات معينة لتحديد أفضل مسار للعمل، فإن التطبيق العملي لخطط التحسين ما زال بطيئاً إلى حد ما أو غير ناجح. وما برحت المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني المنتظرة قيد العمل لأكثر من ثلاث سنوات، تاركة المنظمة للعمل بلوائح متقدمة في إدارة المشاريع، التي هي المجال الرئيسي لأنشطة أعمال المنظمة.

وبالنظر إلى الهدف الطموح المتمثل في زيادة إنجاز التعاون التقني بنسبة 25 في المائة سنوياً، ينبغي لإدارة اليونيدو أن تركز على تنفيذ التوصيات التي قدمها مراجعو الحسابات الخارجيون والاستشاريون.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2018	الفقرة 177. لا بد من تحسين إطار الرصد والإبلاغ المتعلق بالنتائج المؤسسية	تُفُذت جزئياً	مرتفع
2020	باء-2-1- منهجية إدارة المشاريع متقدمة	قيد التنفيذ	متوسط
2020	باء-2-2-1- نهج "المقاس الواحد يناسب الجميع" في إدارة المشاريع	قيد التنفيذ	متوسط
2020	باء-2-2-2- جودة إدارة المشاريع: مجالات التحسين	قيد التنفيذ	مرتفع
2021	باء-2-1- عدم كفاية المبررات المسوغة للميزانية	أغلقت	متوسط
2021	باء-2-3- معايير تقييم منتصف المدة والتقييم النهائي غير محددة بوضوح	تُفُذت جزئياً	متوسط
2023	باء-3-1- وضع مبادئ توجيهية تطبيقية عملية لدليل المنح بغرض تعزيز الضوابط الداخلية وضمان الامتثال الكامل	مفتوحة	متوسط
2023	باء-3-2- تنقيح حافظة المشاريع بغرض زيادة تنفيذ التعاون التقني وتحقيق أهداف القيادة	مفتوحة	متوسط

السنة السابقة 2018	الفقرة 177 مرتفع	لا بد من تحسين إطار الرصد والإبلاغ المتعلق بالنتائج المؤسسية
وصف كامل للتوصية		<p>"أوصى مراجع الحسابات الخارجي اليونيدو بتحسين عملياتها المؤسسية الخاصة برصد النتائج والإبلاغ عنها من خلال ما يلي:</p> <p>(أ) تعزيز استخدام الإطار المتكامل للنتائج والأداء كإطار مؤسسي للرصد والإبلاغ عن النتائج البرنامجية؛</p> <p>(ب) وضع إطار مؤسسي لرصد النتائج والإبلاغ عنها، بالتعاون مع المديرية والإدارات والشعب والمكاتب الميدانية ومنفذي البرامج، بهدف إتاحة إمكانية إجراء تقييم شامل وشفاف وموثوق وقائم على الأدلة للتقدم المحرز في تحقيق النتائج المخطط لها يمكن أن يترجم إلى بيان كامل للنتائج؛</p> <p>(ج) صوغ إرشادات تدعم تنفيذ إطار الرصد والإبلاغ الذي يتطلب اكتمالا ومستوى أعلى من الوضوح والموثوقية من أجل تيسير استعراض النتائج والإبلاغ عنها بفعالية".</p> <p>(أ) نقر بالجهود الكبيرة التي تبذلها اليونيدو لضمان وضع مؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء لكل مشروع في حافظة المنظمة، ونعتبر هذه التوصية قد نُفِّذت.</p> <p>(ب) أجرت شعبة الجودة والأثر والمساءلة عملية مستفيضة للتأكد من أن مؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء عُيِّنت لجميع المشاريع المشمولة بحافظة اليونيدو، وأن أهدافا ونتائج فعلية للفترة المشمولة بالتقرير أُدرجت في النظام لكل مؤشر من مؤشرات الإطار المتكامل المعنية. ويُؤدَّى هذا العمل على أساس انتقائي يرد وصفه في الوثيقة الداخلية المعنونة "استعراض جودة بيانات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء - أهداف المشروع لعام 2023". وينصح بالتأكد من دقة القيم الفعلية في جميع المشاريع وجميع مؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء. إلا أنه بالنظر إلى نقص الموارد، نرى أن التوصية يمكن اعتبارها قد نُفِّذت.</p> <p>(ج) هذه التوصية قيد التنفيذ ويمكن إغلاقها إذا كانت المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني تحتوي على متطلبات ومبادئ توجيهية بشأن تعيين مؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء للمشاريع.</p> <p>ستتولى شعبة الجودة والأثر والمساءلة تنفيذ الفقرة (ج) التي لم تتفَّذ بحلول الربع الرابع من عام 2024، بالتعاون مع الكيانات الأخرى المعنية.</p>
التقدم الحالي		
رد الإدارة		
الحالة		نُفِّذت جزئياً؛ الفقرة (ج) قيد التنفيذ.

السنة السابقة 2020	باء-2-1 متوسط	منهجية إدارة المشاريع متقدمة
وصف كامل للتوصية		<p>"اعترفت الإدارة بالفعل بالمنهجية المتقدمة، واستُهلَّت الاستجابة (من المقرر إصدار نسخة جديدة من المبادئ التوجيهية المتكاملة لإدارة المشاريع في عام 2021). وهناك بعض النقاط التي يتعين النظر فيها:</p> <p>تخطيط الأنشطة التمهيديّة مسبقاً، مثل التدريبات للأخذ بالمبادئ التوجيهية المحدثة، والرسائل الإعلامية الموجّهة إلى الموظفين، والكتيبات الشاملة لفائدة المتعاقدين وغيرهم من الأطراف.</p> <p>تنظيم المبادئ التوجيهية المحدثة وغيرها من السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المشاريع في شكل أداة متقدمة على الإنترنت يمكن الوصول إليها في جميع أنحاء العالم من خلال واجهة تفاعلية سهلة الاستخدام، ونظام بحث ذكي، ونماذج الوثائق الأساسية، وما إلى ذلك".</p>

ألف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

باء-2- إدارة المخاطر المؤسسية ومخاطر المشاريع
باء-3- إدارة المشاريع
مواضيع أخرى

التقدم الحالي

جار وضع الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية المحدثة للتعاون التقني. ونحن نسلم بأن إعادة صياغة هذه الوثيقة عملية مكثفة وتستلزم بعض الوقت لاستيعاب الهيكل التنظيمي الجديد، والأولويات الاستراتيجية الحالية لليونيديو، ومجالات الاستخدام الأمثل، وكذلك توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين ذات الصلة. ويجوز أن تُغلق التوصية بعد إصدار المبادئ التوجيهية المحدثة للتعاون التقني. وفي الوقت نفسه، نشجع مراجع الحسابات الخارجي المقبل على تحليل التنفيذ العملي لنهج إدارة المشاريع المحدث في السنوات التالية.

رد الإدارة

سُجِّبَ منهجية جديدة للحفاظ في الربع الثاني من عام 2024 بقيادة خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، بالتعاون مع فرقة عمل من شعبة الجودة والأثر والمساءلة ومكتب المدير الإداري ومكتب التعاون الثلاثي وفيما بين بلدان الجنوب، وستُنْفَذ على نطاق واسع في الربع الرابع من عام 2024. وسيُسنَد هذا الجهد في نهاية المطاف إلى "مديرية البرمجة الاستراتيجية" الجديدة.

الحالة

قيد التنفيذ

السنة السابقة

باء-2-2-1

2020

متوسط

نهج "المقاس الواحد يناسب الجميع" في إدارة المشاريع

"على الرغم من تنوع أنواع المشاريع، فإن النهج الإداري هو نفسه. وقد يكون من المفيد التمييز بين المشاريع وإدارتها على أساس مدى تعقدها ونوعها.

أوصى مراجع الحسابات الخارجي اليونيديو بإجراء تحليل شامل لما يلي:

- حافظة اليونيديو، لفهم مختلف أنواع المشاريع ووضع سياسات تُعنى بما يلي:
 - نطاق إدارة اليونيديو للمشاريع (أي أنواع الأنشطة التي ينبغي إدارتها بوصفها مشاريع)؛
 - مستويات المشاريع المحتملة (حسب درجة التعقيد والميزانية والأهمية الاستراتيجية والمخاطر والصناعة وما إلى ذلك).
- تطوير نموذج لإدارة المشاريع يستوعب مستويات وفئات مختلفة من المشاريع:
 - آليات الصياغة والتقييم والاعتماد، على سبيل المثال، استخدام مخططات سير عمل أقل تعقيدا فيما يخص المشاريع القياسية؛
 - التنفيذ ومراقبة الجودة.
- النظر في استخدام الممارسات المرنة في إدارة المشاريع. وبالنسبة لبعض المشاريع، يمكن أن تصبح تلك الممارسات بديلا فعالا لنهج "الشلال" القياسي (التبعية) في الإعداد والتنفيذ.

التقدم الحالي

أبلغت مراجعة الحسابات الخارجية بأن فريقا للتنسيق على نطاق المنظمة تقوده خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة سيحدد أفضل الطرق لتقييم الحافظة الحالية ووضع معايير ومقاييس لتجميع المشاريع الجديدة وفقا لمستويات المشاريع (من حيث المالبات والمخاطر والتأثير والأهمية السياسية والأولويات الاستراتيجية والابتكار). وسيُنشَأ نظام جديد لتسجيل درجات المشاريع/البرامج وفقا للمستويات وسيُجسد في المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني.

وأدمجت أيضا في مشروع المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني العملية المحدثة لصياغة المشاريع وتقييمها والموافقة عليها. ويجوز إغلاق التوصية بعد أن تصدر المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني وبعد أن يتأكد مراجع الحسابات الخارجي الخلف من أن هذه الوثيقة تنص على عدة خيارات لعملية صياغة المشاريع وتقييمها والموافقة عليها تبعا لنوع المشروع/البرنامج.

رد الإدارة

سُجِّرَبَ منهجية جديدة لتصنيف الحافظة في الربع الثاني من عام 2024 بقيادة خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، بالتعاون مع فرقة عمل من شعبة الجودة والأثر والمساءلة ومكتب المدير الإداري ومكتب التعاون الثلاثي وفيما بين بلدان الجنوب، وستُنَفَّذَ على نطاق واسع في الربع الرابع من عام 2024. وسيُسنَد هذا الجهد في نهاية المطاف إلى مديرية البرمجة الاستراتيجية الجديدة.

قيد التنفيذ

الحالة

جودة إدارة المشاريع: مجالات التحسين

السنة السابقة
2020
باء-2-2-2
مرتفع

وصف كامل للتوصية

أوصى مراجع الحسابات الخارجي بالاضطلاع بما يلي:

عملية الصياغة والتقييم والموافقة:

- إعادة النظر في تكوين وأدوار المراجعين، بما في ذلك مدى وتوقيت مشاركتهم.
- معايير وأدوات المراقبة الداخلية:

- إنشاء آليات إبلاغ داخلية ذات أشكال ومسؤوليات محددة ومقاييس أداء واضحة ومعيارية تركز على المؤشرات الكمية ومؤشرات تصنيف حالة المشاريع بألوان إشارة المرور (RAG indicators).
- تطوير لوحات معلومات عن تقدُّم الحافظة وتقديم أوصاف مفصلة لخطوات الرصد المطلوبة.

وصف مرحلة التنفيذ:

- تقسيم مرحلة التنفيذ إلى عدة مراحل، بما في ذلك التأسيس والتنفيذ الأساسي والإغلاق.
- تحديد مجموعة من النواتج الرئيسية لكل مرحلة، ووضع النماذج القياسية وإجراءات التقييم والموافقة والتخزين لهذه النواتج.

إجراءات مراقبة الجودة خلال مرحلة التنفيذ:

- وضع مصفوفة واضحة من النواتج التي تتضمن مجموعة من وثائق المشروع على أساس درجة التعقُّد ونوع المشروع، وتسليط الضوء على وثائق "مراجعة الحسابات" وتحديد المرحلة التي سَتُعَدُّ فيها الوثيقة.
- إجراء استعراضات منتظمة لنوعية تقارير الحالة والنواتج وتنفيذ عملية مرحلية قائمة على مستوى الإنجاز (stage-gate process).

ستتضمن المبادئ التوجيهية الجديدة المقبلة للتعاون التقني عملية محدثة للصياغة والتقييم والموافقة، وقسما مفصلا عن الرصد والإبلاغ، بما يشمل جوانب الجودة. ويتماشى هذا الأخير بشكل كامل مع سياسة الرصد والإبلاغ الجديدة (نشرة المدير العام DGB/2021/14)، وسيتضمن نظاما للبرامج والمشاريع المعرَّضة للمخاطر، يتماشى مع معايير الجودة المنصوص عليها في إطار ضمان الجودة (نشرة المدير العام DGB/2019/11). ولا يمكن تنقيح هذه التوصية إلا بعد إصدار المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني.

التقدم الحالي

ستتولى شعبة الجودة والأثر والمساءلة تنفيذ التوصية بحلول الربع الرابع من عام 2024.

رد الإدارة

قيد التنفيذ

الحالة

ألف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

باء-2- إدارة المخاطر الموسمية ومخاطر المشاريع
باء-3- إدارة المشاريع
مواضيع أخرى

عدم كفاية المبررات المسوغة للميزانية	باء-2-1 متوسط	السنة السابقة 2021
<p>"يوصي مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بوضع نموذج مفصل قياسي لحساب جميع التكاليف اللازمة للمشروع حسب بنود ميزانية التعاون التقني، بما في ذلك توثيق الافتراضات/الأسس المنطقية الكامنة وراء تلك الحسابات وتضمن النموذج في المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالتعاون التقني، كأن يُدرج على سبيل المثال في مبادئ توجيهية إدارية وتشغيلية جديدة لدورة عمر برامج ومشاريع التعاون الإنمائي."</p> <p>نحن نؤكد أن هذه التوصية تهدف إلى تحسين المبررات المسوغة لميزانية المشاريع. ولا تورد النماذج الحالية إلا تقديرا تقريبا عالي المستوى للميزانية بدلا من إيراد حساب مفصل. ومن أفضل الممارسات أن تتضمن الميزانيات الأساس المنطقي والافتراضات كأساس للحسابات.</p> <p>وقد جرت موافقتنا بتعليقات الإدارة:</p> <p>"نفذت خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، في الربع الأول من عام 2024، نموذجا جديدا للتعاون التقني المتوقع، بالتعاون مع شعبة دعم التنسيق والتكامل ومديرية التعاون التقني والتنمية الصناعية المستدامة، بالنظر إلى أن إعادة ترتيب مراحل ميزانيات مشاريع التعاون التقني الحالية ستستلزم إجراء مفاوضات كبيرة مع شركاء التمويل. ومع ذلك سنبذل جهود لدعم مديري المشاريع لتقديم ميزانية أكثر دقة في عام 2024 فصاعدا. ويوجد بالفعل نموذج ميزانية مشاريع على صفحة الإنترنت الداخلية لشعبة الخدمات المالية يشمل جميع التكاليف المحتملة."</p> <p>وبناء على ما سبق نقترح إغلاق هذه التوصية. إلا أننا نقترح على مراجع الحسابات الخارجي الخلف أن ينفذ إجراءات متابعة وأن يتأكد من أن ميزانيات المشاريع معدة بدقة ومسوغاتها مبررة بشكل صحيح.</p>	وصف كامل للتوصية	التقدم الحالي
أغلقت		الحالة
<p>معايير تقييم منتصف المدة والتقييم النهائي غير محددة بوضوح</p> <p>"يوصي مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بما يلي:</p> <p>(أ) استكمال سياسات اليونيدو في مجال التقييم بتعاريف لتقييم منتصف المدة والتقييم النهائي واللاحق إلى جانب تحديد وقت إجراء تلك التقييمات أثناء دورة عمر المشروع.</p> <p>(ب) تشجيع مديري المشاريع على أن يعينوا في وثائق المشروع مواعيد نهائية محددة لإجراء التقييم المستقل للمشروع وكذلك الشخص المسؤول عنه. ويمكن أن يساعد ذلك على مواصلة تقييم المشاريع وتعزيز الضوابط الداخلية.</p> <p>(ج) وضع آليات تمويل لتقييم آثار المشاريع بعد انتهائها مع تحديد معايير لاختيار المشاريع التي ستخضع للتقييم اللاحق."</p> <p>(أ) أجرينا استعراضا لدليل التقييم المحدث لعام 2023 ولاحظنا أن الفقرة 2-3- تتضمن رسما بيانيا مرئيا يشير إلى فترات الأنواع المختلفة للتقييم، وتشمل تقييم منتصف المدة والتقييم النهائي واللاحق. ولذلك، نحن نعتبر أن هذه التوصية نفذت.</p>	باء-2-3 متوسط	السنة السابقة 2021
		وصف كامل للتوصية
		التقدم الحالي

(ب) نحن نفهم أن الأحكام التي تحدد المواعيد النهائية للتقييم المستقل للمشروع بواسطة مديري المشاريع قد تضمنت في المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني. ويجوز أن تُغلق التوصية بعد إصدار المبادئ التوجيهية للتعاون التقني واستعراضها.

(ج) لاحظنا إحراز تقدم كبير في تنفيذ هذه التوصية، وإن كانت لا تزال قيد التنفيذ. وعلى وجه الخصوص، وضع مكتب التقييم والرقابة الداخلية مذكرة مفاهيمية وخريطة طريق للتشجيع على إنشاء صندوق للتقييم اللاحق. وأيدت اللجنة الاستشارية للرقابة مقترح مكتب التقييم والرقابة الداخلية وقدمت توصية ملائمة إلى الدول الأعضاء في الفريق العامل غير الرسمي المعنى بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية في حزيران/يونيه 2023. وعلاوة على ذلك، ورد في الوثيقة م ت ص 51/م- طلب إلى الأمانة أن تكفل توافر تمويل شفاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للتقييمات المستقلة ومهام الرقابة الداخلية، وأقرت لجنة العمليات التوصية بإنشاء صندوق استثماري للتقييم. وبالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي أبدته الأطراف المختلفة، نحن نرى أن هذه التوصية ستنفذ في غضون الموعد النهائي المحدد.

ينبغي أن توجّه التوصية (ب) رسمياً إلى مكتب المدير الإداري بمديرية التعاون التقني والتنمية الصناعية المستدامة (تتولى حالياً خدمات تكنولوجيا المعلومات والرقمنة تنسيق مهمة المبادئ التوجيهية الجديدة للتعاون التقني). وسوف تُنفذ في عام 2024.

رد الإدارة

سينفذ مكتب التقييم والرقابة الداخلية التوصية (ج) بحلول الربع الثاني من عام 2025.

لُنْفَذَت جَزِيئاً؛ الفِقرَتان (ب) و(ج) قيد التنفيذ

الحالة

ينبغي صياغة التطبيق العملي لدليل المِنَح من أجل تعزيز الضوابط الداخلية وتحقيق الامتثال الكامل

باء-3-1

السنة المالية

متوسط

2023

ثمة أهمية بالغة بالنسبة لليونيدو لوضع وتطبيق نظام إدارة جيد التنظيم للشركاء المنفذين بسبب تزايد الطلبات من شركاء التمويل.

الوصف

أصدرت اليونيدو، في إطار تقييم الركائز الخاص بالاتحاد الأوروبي، دليل المِنَح في عام 2021 الذي يتضمن شروطاً لمنح المِنَح وإدارتها وتنفيذها ضمن برامج ومشاريع التعاون التقني. وقد أجرينا تحليلاً لتطبيقه العملي وحددنا المجالات التالية للتحسين:

الصعوبات الحالية

1- معوقات التطبيق العملي لشروط دليل المِنَح

بعض أحكام دليل المِنَح غامضة ومضلة إلى حد كبير، مما يجعل الامتثال لها أمراً صعباً. فعلى سبيل المثال، ينص دليل المِنَح على عملية اشتراء موحدة للشركاء المنفذين والمستفيدين الآخرين من المنح، ويشار إلى كليهما في الدليل باسم "المستفيدين من المنح". إلا أنه في الممارسة العملية، قد لا تكون بعض الأحكام ذات صلة إلا بالمستفيدين الآخرين من المنح.

وأقرت اليونيدو بهذه المسألة وأشارت إلى أنه جارٍ وضع مذكرات توجيهية لتغطية جوانب معينة تتطلب إصلاحاً سريعاً، بالنظر إلى أن تنقيح دليل المِنَح قد يستغرق أكثر من سنة.

2- المعاملات مع الشركاء المنفذين لا تُتَّبَع في نظام ساب

لا يوجد للشركاء المنفذين والمعاملات التي تُجرى مع هؤلاء الشركاء أي تعريف في نظام ساب، مما يعقد عمليات الرصد والإبلاغ. وتؤدي عدم إمكانية جمع البيانات الدقيقة والكاملة إلى ترك الإدارة دون أساس للتقييم الاستراتيجي وتصحيح المسار.

الف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

باء-2- إدارة المخاطر الموسمية ومخاطر المشاريع
باء-3- إدارة المشاريع
مواضيع أخرى

3- عدم وجود موارد مخصصة للوفاء بمتطلبات الرصد

وفقا لدليل المَنح، على اليونيدو أن تتحقق من التقارير التقنية والمالية المقدمة من الشركاء المنفذين. ويتطلب التحقق من التقارير المالية تخصيص موارد بشرية لاختبار الوثائق الداعمة، وهي عملية مستفيضة وتستغرق وقتا طويلا. وفي غياب الموارد، توجد مخاطرة بعدم الوفاء بمتطلبات الرصد. وبالنظر إلى تقييم الركائز المقبل الخاص بالاتحاد الأوروبي، فإن عدم الامتثال لدليل المَنح بدوره يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على استمرار التمويل من الاتحاد الأوروبي.

نحن نوصي إدارة اليونيدو بما يلي:

التوصية

الحالة: مفتوحة

(أ) مواصلة تحديث وتوضيح اللوائح ذات الصلة بتتقيق متطلبات دليل المَنح؛

(ب) استكشاف خيارات تعريف المعاملات التي تُجرى مع الشركاء المنفذين في نظام ساب؛

(ج) الانتهاء من تعيين خبير رقابة مالية يناط به دور مراقبة معاملات الشركاء المنفذين واختبارها.

رد الإدارة

موافقة. تعكف شعبة المشتريات على تحديث دليل المَنح؛ ويوفر دليل المحاسبة الخاص باليونيدو (رقم 53) حلا مؤقتا يمكن الأخذ به قبل الانتهاء من الدليل. ورهنا بالموارد المتاحة، يمكن تنفيذ تدابير أخرى، إلى جانب أهداف الإدارة و/أو التعقيبات المتعلقة بالتحقق وفقا لمتطلبات الاتحاد الأوروبي.

يلزم تنقيح حافظه المشاريع بغرض زيادة تنفيذ التعاون التقني وتحقيق أهداف القيادة

باء-3-2

السنة المالية

متوسط

2023

الوصف

بالنظر إلى أن اليونيدو تعمل بنشاط على تحقيق هدف المدير العام بزيادة تنفيذ التعاون التقني بنسبة 25 في المائة سنويا، فإننا نشجع المنظمة على إعادة النظر في نهجها المتبع في إدارة حافظه المشاريع وتحسينه من جهة ما يستبان من مشاكل.

مبادئ اختيار المشاريع

على وجه الخصوص، قد تحتاج اليونيدو إلى تحديث نهجها في اختيار المشاريع. ففي السنوات القليلة الماضية، كانت لدى اليونيدو مشاريع صغيرة كثيرة تدر عادة تمويلا قليلا ولكنها تتطلب الكثير من الجهد والوقت للتنفيذ. ووفقا للتقديرات الداخلية، يُنفق 70 في المائة من الوقت على مشاريع تمثل عشرة في المائة من الإيرادات. وبالتأكيد لا بد أن يؤخذ في الاعتبار أن اليونيدو لا يمكنها، بوصفها وكالة تابعة للأمم المتحدة وعليها واجبات والتزامات تجاه الدول الأعضاء، أن ترفض تنفيذ مشاريع معينة. وفي الوقت نفسه، نشجع اليونيدو على إعادة النظر في نهجها بقبول المشاريع الصغيرة، بغرض التماشي مع الاستراتيجية الحالية بشكل أفضل.

استطالة أمد المشاريع

تتعلق مشكلة أخرى بتواتر استطالة أمد المشاريع مما يؤثر على عبء عمل مديري المشاريع ويدهور تنفيذ المشاريع باستهلاك ما يصل إلى 40 في المائة من وقت مديري المشاريع. وقد تختلف الأسباب في ذلك، ومنها:

- سوء التخطيط، مما يؤدي إلى الحاجة إلى الإطالة؛
- عدم وجود حافز لمديري المشاريع لإغلاق المشاريع في وقتها المحدد، حيث لا يوجد تأثير على المكافآت والترقيات وما إلى ذلك؛
- بعض المشاريع لا تنفذها اليونيدو، بل كيانات منفذة محلية قد لا يتوافر لديها ما يكفي من الموارد والوقت لتنفيذ جميع الأنشطة المقررة في غضون الموعد النهائي. وكثيرا ما تكون هذه الكيانات المنفذة هيئات حكومية ولا تملك اليونيدو أي نفوذ حقيقي للتعجيل بأنشطة المشاريع؛
- يوجد عدم اتساق في الزمن بين إبرام اتفاقات المانحين والمستفيدين والوقت الفعلي اللازم لكي تنجز اليونيدو المشروع.

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات	باء- مراجعة الأداء باء-2- إدارة المخاطر الموسمية ومخاطر المشاريع باء-3- إدارة المشاريع مواضيع أخرى	ألف- المراجعة المالية
	<p>نوصي إدارة اليونيدو بما يلي:</p> <p>(أ) إعادة تقييم نهجها في بدء المشاريع الصغيرة وتنفيذها؛</p> <p>(ب) تحليل حافطة المشاريع الحالية لفهم أسباب استقالة أمد المشاريع واتخاذ تدابير لإزالتها. وفي حال تعذر إزالة الأسباب، نترح تحسين إجراءات الاستقالة حتى يتمكن مديرو المشاريع من بذل المزيد من الجهد في التنفيذ الفعلي للمشروع.</p>	<p>التوصية</p> <p>الحالة: مفتوحة</p>
	موافقة.	رد الإدارة

الف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

مواضيع أخرى

باء-4- الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني

باء-3- إدارة المشاريع

باء-4- الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني

في عام 2020، استحدثت اليونيدو نهج الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني، وهو نهج جديد لتنفيذ التعاون التقني. ويهدف النهج إلى تعزيز قدرة اليونيدو على زيادة إنجاز التعاون التقني وتعديل نموذج أعمال التعاون التقني، الذي كان يحركه "مدير المشروع" في ظل ضوابط محدودة ودون فصل بين الواجبات.

وبالنظر إلى أن نهج الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني ينطوي على تغيير كبير في عمليات تسيير أعمال اليونيدو، فقد أجرينا تحليلاً شاملاً لهذه المبادرة في إطار مراجعة السنة المالية 2021 ووضعنا التوصيات المدرجة أدناه. إلا أن تنفيذ النهج بالكامل وعمليات تعزيز طابعه المؤسسي ما برحت في تباطؤ منذ السنة المالية 2022، مع عدم وجود إدارة مركزية له ولا جهود لرصده واستكشاف الأخطاء به وإصلاحها. ونتيجة لذلك، عُلقَت توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

وفي السنة المالية 2023، استهل المدير العام استعراضاً إرشادياً لنهج الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني تولى تنفيذه مكتب التقييم والرقابة الداخلية، للكشف عن عدم الاتساق العام في التنفيذ والافتقار إلى النهج المؤسسي. وقُدِّم تقرير الاستعراض وبه توصيات بشأن النهج إلى المدير العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وأسفر عن إدماج مبادرة الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني في تمرين تحسين التعاون التقني. وبناء على ما سبق، نحن نرى أنه يمكن إغلاق التوصيات أدناه.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2021	باء-4-1- إضفاء الطابع المركزي على المشتريات المتوسطة القيمة	أغلقت	مرتفع
2021	باء-4-2- يتطلب تنفيذ مشروع تجريبي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني تحليلاً ورصداً مستمرين	أغلقت	متوسط
2021	باء-4-3- لا يوجد شكل رسمي للفصل بين واجبات مديري المشاريع خلال دورة المشروع	أغلقت	منخفض

يرد أدناه وصف كامل للتوصيات الواردة أعلاه.

إضفاء الطابع المركزي على المشتريات المتوسطة القيمة	يتطلب تنفيذ مشروع تجريبي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني تحليلاً ورصداً مستمرين	لا يوجد شكل رسمي للفصل بين واجبات مديري المشاريع خلال دورة المشروع
"يوصي مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بتفويض مهام الاشتراء المتوسطة القيمة (من 5 000 يورو إلى 40 000 يورو) إلى شعبة خدمات المشتريات. ومن شأن هذا النهج المركزي أن يبسط عملية الاشتراء ويقلل من تعقيدها ويزيد من جودتها وكفاءتها ويحرر مديري المشاريع من المهام الإدارية الروتينية، مما يسمح لهم بالتركيز على تنفيذ المشاريع."	"يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإجراء تحليل لفعالية مبادرة الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني، يشمل الخطوات التالية: أ- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي ستقيّم في إطار التحليل قبل تنفيذ مبادرة الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني وبعدها. ب- إجراء دراسة أساسية مرجعية لمؤشرات الأداء الرئيسية المذكورة أعلاه، وجمع البيانات، وإجراء التحليل. ج- تنفيذ كشوف دوام لجميع موظفي اليونيدو وأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية."	"يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تعد الإدارة إرشادات مفصلة تنص على الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمجموعتي مديري المشاريع المشاركة في التعاون التقني. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تتضمن هذه الوثيقة ما يلي: أ- التوصيف الوظيفي، ويشمل الأدوار والمسؤوليات المحددة لكل مجموعة من مديري المشاريع والأنشطة والمهام التي يتعين القيام بها ضمن نطاق مسؤوليتهم. ب- إطار المساءلة، ويشار فيه إلى آليات الإبلاغ، وهيكّل التسلسل الإداري بين مجموعتي



مديري المشاريع، فضلا عن قنوات الاتصال ومبادئ التعاون.

ج- إجراءات تسوية النزاعات في حالة نشوء أي سوء تفاهم بين مديري المشاريع من مجموعتين مختلفتين في نفس المشروع."

الف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

مواضيع أخرى

باء-5- إدارة الموارد البشرية

باء-4- الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني

باء-5 إدارة الموارد البشرية

موظفو اليونيدو هم القوة الدافعة الرئيسية وراء تنفيذ مشاريعها وبرامجها، وهم أثنى مورد للمنظمة. وتمثل إدارة الموارد البشرية وظيفة هامة في اليونيدو تؤثر تأثيراً طويلاً مباشراً وغير مباشر على أدائها. وانطلاقاً من هذا المفهوم، أجرينا تقييماً لكفاءة عمليات الموارد البشرية في السنة المالية 2021، شمل إجراء تحليل مرجعي يستند إلى المقاييس ومؤشرات الأداء الرئيسية وأفضل الممارسات، ووضعنا عدداً من التوصيات العملية.

ومنذ ذلك الحين، ما برحت إدارة الموارد البشرية في اليونيدو تواجه تحديات معينة، منها إعادة هيكلة أمانة اليونيدو والموارد البشرية، وتغيير القيادة، والافتقار إلى الاستراتيجية والموارد. وأصبحت خدمات التعلم والتطوير وحدة منفصلة ليس لديها حالياً قائد فريق.

وكان لكل ما سبق تأثير مباشر على أداء خدمات الموارد البشرية، بما في ذلك تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي. ونتوقع من القيادة الجديدة للموارد البشرية أن تقبل المسؤولية عن تطوير إدارة الموارد البشرية، مع التركيز على جملة أمور منها توصيات مراجع الحسابات الخارجي في قسم الموارد البشرية، التي يمكن أن تساعد اليونيدو على زيادة الكفاءة التشغيلية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2021	باء-6-1- ينبغي صقل التكوين الحالي للقوة العاملة لضمان تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية	نُفِذَتْ جزئياً	مرتفع
2021	باء-6-2- ينبغي تحديد كفاءات الموظفين الخاصة بكل وظيفة	قيد التنفيذ	مرتفع
2021	باء-6-4- نظام إدارة أداء الموظفين بحاجة إلى تحسين	نُفِذَتْ جزئياً	متوسط
2021	باء-6-5- وظيفة التعلم والتطوير بحاجة إلى تحسين	نُفِذَتْ جزئياً	متوسط
2021	باء-6-6- نظام إدارة المعارف بحاجة إلى تحسين	نُفِذَتْ جزئياً	متوسط
2021	باء-6-7- عملية التوظيف بحاجة إلى تحسين	نُفِذَتْ جزئياً	متوسط
2021	باء-6-8- لا يتم تقييم أعباء العمل على مديري المشاريع بشكل منهجي	نُفِذَتْ جزئياً	منخفض

السنة السابقة	باء-6-1-	ينبغي صقل التكوين الحالي للقوة العاملة لضمان تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية
2021	مرتفع	
		وصف كامل للتوصية
		"من أجل الاتساق مع الركائز التنظيمية وتحقيقاً لأهداف اليونيدو الاستراتيجية، يوصي مراجع الحسابات الخارجي بما يلي:
		(أ) تحليل تكوين القوة العاملة في اليونيدو ومعدلات تبديلها، وتحديد المهارات والمعارف الأكثر قيمة التي يمتلكها الموظفون الدائمون وأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية، وترتيب المناصب التي يكون فيها وجود موظفين على المدى الطويل بالغ الأهمية أو مستصوباً أو غير ضروري. واستبانة المواهب الرئيسية في صفوف أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية.
		(ب) تطوير استراتيجية للقوة العاملة بناء على التحليل أعلاه. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية استبقاء الموظفين والالتزام بالعمل وتقييمات الأداء والدورات التدريبية (بما في ذلك الدورات التدريبية الإلزامية بشأن سياسات اليونيدو ومبادئها التوجيهية لفائدة أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية).
		(أ) في كانون الثاني/يناير 2023، أعدت خدمات الموارد البشرية مذكرة للمدير العام تضمنت تحليلاً للقوة العاملة في اليونيدو استناداً إلى بيانات الفترة 2021-2022، وكذلك التحديات المتعلقة بالموارد البشرية والحلول المقترحة
		التقدم الحالي

لها. وتضمنت المذكرة قائمة بالأنشطة التي يتعين تنفيذها في إطار عملية تخطيط القوة العاملة. ونحن نعتبر أن هذه التوصية نفذت.

(ب) وضعت خدمات الموارد البشرية أيضا مشروعا لاستراتيجية الموارد البشرية للفترة 2023-2025 (خريطة طريق للتغيير والتحول في المنظمة) بناء على أولويات المدير العام الجديدة. إلا أن هذه الوثيقة لم يوافق عليها. ووفقا لتعليقات خدمات الموارد البشرية في بداية عام 2024، من المقرر أن توضع وثيقة جديدة، هي استراتيجية الموارد البشرية في اليونيدو، بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2024.

ونحن نقر بهذه الخطوة الهامة. وإذا كان مقررا أن تتخذ الاستراتيجية شكل خريطة طريق، فإننا نود أن نقترح إيراد الإنجازات الرئيسية والمواعيد النهائية للأنشطة الرئيسية، وترتيب أولويات المهام، وتحديد الأشخاص المسؤولين، واستحداث أداة للرصد.

نوجه الانتباه أيضا إلى أن استراتيجية اليونيدو بشأن أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية ما زالت غير واضحة، رغم أنهم يشكلون نحو ثلثي القوة العاملة الإجمالية في اليونيدو. وعند تحليل نتائج تقييم الاحتياجات في مجال التعلم والتطوير لعام 2023، صادفنا تعليقات عديدة بشأن عدم وصول أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية إلى التدريب، حتى فيما يخص المواضيع والمهارات الفنية ذات الصلة المباشرة بعملهم. وتعتمد اليونيدو في عملياتها اعتمادا كبيرا على هذا النوع من القوة العاملة التي تظل حاسمة الأهمية لاستمراريتها كمنظمة. وفي الوقت نفسه، يُترك أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية خارج عمليات الموارد البشرية، مثل تقييم الأداء والتدريب وتحفيز الموظفين، وما إلى ذلك. ونحن نشجع اليونيدو بقوة على وضع استراتيجية تهدف إلى إشراك هذا الجزء الهائل من القوة العاملة في عمليات الموارد البشرية الرئيسية.

أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية

ستنفذ خدمات الموارد البشرية الفقرة (ب) المتعلقة بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2024.

رد الإدارة

نُفذت جزئياً؛ الفقرة (ب) لا تزال مفتوحة

الحالة

ينبغي تحديد كفاءات الموظفين الخاصة بكل وظيفة

باء-6-2-

السنة السابقة

مرتفع

2021

"يوصي مراجع الحسابات الخارجي بالنظر في خطة العمل التالية لتحديد وتقييم الكفاءات وسد الفجوات في الكفاءات:

وصف كامل للتوصية

1- رسم خرائط للكفاءات

(أ) تحديد المجموعات الرئيسية من الكفاءات.

(ب) تحديد الكفاءات التي تندرج ضمن كل مجموعة لكل شعبة/مكتب في اليونيدو.

(ج) إنشاء نظام تقييم بالنقاط لكل كفاءة من أجل تقييم مستوى الإتقان.

(د) استكمال موجزات توصيفات الوظائف لكل موظف/وظيفة في شعب/مكاتب اليونيدو بالمستوى المستهدف من الكفاءات.

(هـ) تحليل وتحديث موجزات توصيف الوظائف وفقا لمتطلبات لجنة الخدمة المدنية الدولية.

2- تقييم الكفاءات

(أ) إجراء تقييم لكفاءات الموظفين العاملين في وظائف ثابتة مقابل موجزات توصيف الوظائف المستهدفة، بما يشمل تقييم الموظف لنفسه وتقييم المشرفين والأقران له.

(ب) وضع خطة عمل لسد الفجوات بين المستوى الفعلي والمستوى المستهدف للكفاءات.

1- رسم خرائط للكفاءات.

التقدم الحالي

أجرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى دراسة استقصائية لمنظومة الأمم المتحدة في أوائل عام 2021، بينت أن هناك خطراً كبيراً من أن تخطيط القوة العاملة داخل منظمات الأمم المتحدة قد يكون غير متواءم مع احتياجاتها. وقام مكتب التقييم والرقابة الداخلية، عقب هذه الدراسة الاستقصائية واستناداً إلى تقييم المخاطر الخاص به، بإجراء دراسة إرشادية بشأن الكفاءات في اليونيدو، وأعدّ تقريراً استشارياً، بدعم من إدارة الموارد البشرية وجهات الوصل من جميع المديرات والإدارات والمكاتب وتعاونها، تضمّن مرفقاً بأهم الكفاءات التقنية والسلوكية حسب المديرات/الإدارات/المكاتب فيما يخص إدارات معينة، دون مزيد من التطرق تسلسلياً إلى المناصب المنفصلة لكل موظف.

وأنفق على وضع خطة عمل إدارية لتسلسل الكفاءات المنشودة المستبانة، بدءاً من مستوى الإدارات إلى وظائف بعينها، ثم مضاهاتها بعد ذلك بمجموعة مهارات الموظفين العاملين حالياً في تلك الوظائف. وبعبارة أخرى، كانت الفكرة هي تحليل الفرق بين المواصفات الفعلية للموظفين الحاليين والمواصفات المنشودة، من حيث الكفاءات، والنص على إجراءات التوظيف والترقية والتدريب، وما إلى ذلك، لسد الفجوة المستبانة. وبالنظر إلى إعادة هيكلة الأمانة في عام 2022، قد يلزم تحديث الكفاءات المدرجة في التقرير الاستشاري في عام 2021، لإعادة مواءمة الكفاءات المستبانة مع الهيكل الجديد.

ووفقاً للتعليقات المقدمة، سيوضع نموذج للكفاءات في اليونيدو في إطار استراتيجية الموارد البشرية، التي يتوقع أن تكتمل بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2024.

2- تقييم الكفاءات.

وفقاً لشرح اليونيدو، لا تعترف المنظمة إجراء تقييم مستفيض للمهارات المهنية للموظفين، وذلك أساساً لعدم وجود موارد لهذه العملية الكبرى. وفي الوقت نفسه، تتخذ اليونيدو خطوات لتقييم مهارات الموظفين من خلال وظيفة برنامج LinkedIn. إلا أنه لا توجد خطط محددة لتوفير تدريب بناء على هذا التقييم. ونحن نشجع الإدارة على وضع خطة شاملة وتحديد خطوات لتقييم كفاءات الموظفين، بما في ذلك تقييم موظفي المكاتب الميدانية من حيث الإصلاح الميداني.

ستتخذ خدمات الموارد البشرية التوصية بحلول نهاية عام 2024.

رد الإدارة

قيد التنفيذ

الحالة

نظام إدارة أداء الموظفين بحاجة إلى تحسين

السنة السابقة

باء-6-4-
متوسط

2021

"يوصي مراجع الحسابات الخارجي بالنظر في إدخال التحسينات التالية على إدارة أداء الموظفين:

وصف كامل للتوصية

1- تحديد الأهداف:

(أ) وضع إرشادات بشأن إعداد مؤشرات الأداء الرئيسية، التي ينبغي أن تشمل الجوانب التالية:

- تعليمات بشأن كيفية صياغة الأهداف بشكل صحيح، على سبيل المثال: (أ) تحديد الأهداف في شكل لفظي أو كإجراءات محددة، (ب) صياغة الأهداف وفقا لنموذج محدد وقابل للقياس وقابل للتحقق وملائم للغرض وذو حدود زمنية (SMART) أو مفهوم التخطيط والتحليل والاتصال والعمل الجماعي (PACT) (أو أي مفهوم مناسب آخر)، (ج) ربط الأهداف الشخصية بأهداف الإدارة.
- اشتراط وضع المعايير اللازمة لقياس تحقيق كل هدف.
- اشتراط الإشارة إلى الأنشطة الرئيسية التي ينبغي القيام بها لتحقيق مؤشرات معينة من مؤشرات الأداء الرئيسية.

ب- تضمين إنجاز التدريبات الإلزامية في حينها بانتظام في مؤشرات الأداء الرئيسية الشخصية لكل موظف.

2- تقييم الأداء:

أ- إجراء تقييمات المهارات المهنية للموظفين بشكل دوري.

ب- النظر في الحصول على تعقيبات سريعة أو ظرفية حين يقدم مشرف ما أو أحد الأقران أو الأطراف المقابلة تقييما لأداء الموظف بناء على إنجاز مهمة معينة أو مشروع معين.

ج- إجراء استعراض التقدم المحرز في إنجاز مؤشرات الأداء الرئيسية على نحو أكثر تواترا.

في عام 2023، أصدرت اليونيدو إطارا جديدا لتقييم وإدارة الأداء. وقد استعرضنا هذا الإطار وقدمنا الملاحظات التالية فيما يتعلق بتوصيات السنة السابقة:

التقدم الحالي

1- (أ) نقر بأن الإطار الذي صدر حديثا يتضمن نظاما لتقييم الأداء ينص على إلزام موحد لجميع الموظفين بضرورة تقييم النتائج التعاقدية المسندة إليهم من حيث نوعية المنجزات وكميتها وحسن توقيتها. ونحن نعتبر أن التوصية قد نفذت ونقترح أن يجري مراجع الحسابات الخارجي الجديد تقييما للتعويض العملي للإطار.

وإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن بعض أحكام الوثيقة تستلزم قدرا أكبر من الدقة في المواصفات والصياغة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بطول دورة التقييم ومراحلها المنفصلة. وقد وافقت خدمات الموارد البشرية على ذلك والتزمت بمعالجة هذه المسألة في إطار تنقيح الإطار المتوقع إجراؤه بعد انقضاء دورة كاملة لتقييم الأداء.

1- (ب) لا ينص الإطار الجديد على التزام جميع الموظفين بإدراج تدريبات إلزامية في مؤشرات أدائهم الرئيسية، وإن كان لا يتضمن أحكاما بشأن تعيين دورات تدريبية للتحسين المهني، وما إلى ذلك. ومن أجل التأكيد على أهمية هذه المسألة في وظيفة التعلم والتطوير، نوصي بشدة بتضمين شرط الدورات الإلزامية في مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين.

ألف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

باء-4- الاستخدام الأمثل للموارد في مجال التعاون التقني

باء-5- إدارة الموارد البشرية

مواضيع أخرى

رد الإدارة

ستتخذ خدمات الموارد البشرية الفقرة 1 (ب) المعلقة في عام 2025.

الحالة

تُنفذ جزئياً؛ الفقرة 1 (ب) مفتوحة

السنة السابقة

باء-6-5-

2021

متوسط

وظيفة التعلم والتطوير بحاجة إلى تحسين

وصف كامل للتوصية

"يوصي مراجع الحسابات الخارجي بتنفيذ الإجراءات التالية لتحسين عملية التعلم:

(أ) إعداد خطط التعلم والتطوير للموظفين بناء على تقييم كفاءتهم واستراتيجية الموارد البشرية. ويلزم أن تتضمن الخطط الأساس المنطقي لأي دورات تدريبية وإجراءات تطوير أخرى متصلة بأهداف محددة للإدارة وللمنظمة في نهاية المطاف.

(ب) إعداد ميزانية التعلم بناء على خطط التعلم والتطوير الخاصة بالإدارة وبالموظف ويكون لها أساس منطقي واضح.

(ج) وضع خطة تدريب سنوية مجمعة وتتبع تنفيذها.

(د) تنفيذ نظام واحد لإدارة التعلم."

التقدم الحالي

(أ) بالنظر إلى أن كفاءات الموظفين لم تقيّم بشكل صحيح، فإنه لا توجد خطة تدريب للموظفين تهدف إلى سد الفجوات المعرفية المحددة. ويشارك الموظفون في التدريبات على أساس مخصص وليس بشكل منهجي، باستخدام الموارد المتاحة، بما في ذلك منصة التعلم LinkedIn ذات الوصول المحدود.

وعلاوة على ذلك، أثناء تقييم الاحتياجات في مجال التعلم والتطوير لعام 2023، لاحظ موظفو اليونيدو ما يلي:

- عدم وجود صلة بين التدريب والتوصيف الوظيفي ("لا يوجد مسار تعليمي محدد لدوري والأدوار المماثلة")
- أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية والموظفون العاملون في الميدان لا يشاركون في أنشطة اليونيدو التعليمية ولا تتاح لهم فرص التدريب ("لا تتوافر فرص التدريب لأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية على الرغم من أنه يتوقع منهم أن يؤديوا نفس مهام الموظفين أو مهاماً مماثلة"، "لا يتاح التعلم المصمم خصيصاً إلا للموظفين من الفئة الفنية وليس للاستشاريين")
- التدريبات المقترحة ليست منظمة وليست جزءاً لا يتجزأ من سير العمل؛ لا توجد ثقافة تعلم ("التعلم والتطوير ليسا شيئاً عادياً أو ذا طابع مؤسسي بقدر كاف"، "لا يؤخذ التدريب على مستوى استراتيجي واستباقي، من خلال تخصيص الوقت وتحديد الفجوات المعرفية").

واستناداً إلى ما تقدم، نعتبر أن التوصية لم تُنفذ ونشجع الإدارة بقوة على وضع خطط تعلم لكل من الموظفين الدائمين وأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية بعد إجراء تقييم كفاءاتهم (انظر التوصية باء-6-2 أعلاه).

(ب) تبلغ النسبة المرجعية في منظومة الأمم المتحدة لميزانية التعلم 2 في المائة من إجمالي تكاليف المرتبات، في حين أن ميزانية التعلم في اليونيدو حالياً أصغر بعشر مرات، أي 0,2 في المائة من تكاليف المرتبات. وتُصمم خطط التعلم بناء على الميزانية المتاحة وموارد التدريب المجانية وليس على الاحتياجات الفعلية. وبالنظر إلى أن

كفاءات الموظفين لم تقيّم بشكل صحيح، فإنه لا توجد أطر موضوعة للكفاءات لكل وظيفة ولا استراتيجية للموارد البشرية، ولا توجد بيانات محددة لتسويق التمويل الإضافي للتعليم والتدريب.

ونحن نعتبر أن هذه التوصية لم تُنفذ. ويمكن إغلاقها بعد إجراء تقييم شامل لكفاءات الموظفين والاحتياجات الفعلية من التدريب.

(ج) على الرغم من أن اليونيدو لا توجد لديها خطة تدريب موحدة وتستخدم عدة موارد للتعليم (التدريبات عبر الإنترنت ودون اتصال بالإنترنت، وتدريبات منظومة الأمم المتحدة، وتدريبات LinkedIn، وما إلى ذلك)، فإن المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة التدريب موجودة على الشبكة الداخلية وعلى Viva Engage. ومن ثم، يمكن للموظفين أن يعثروا على جميع التدريبات المتاحة في مكان واحد أو مكانين. وبالنظر إلى ندرة الموارد، نحن نعتقد أن الترتيب الحالي لخطة التدريب كاف ويمكن إغلاق هذه التوصية.

(د) تنفذ اليونيدو نظام مودل لإدارة التعلم (Moodle) الذي يتضمن معلومات عن الدورات التدريبية التي تُسند للموظفين أو التي يختارونها، وعن سجلات الحضور لدورات تدريبية معينة، ودورات تدريبية وحلقات دراسية شبكية مسجلة، وما إلى ذلك. ويتيح النظام إمكانية الوصول إلى تحليلات معينة، ولذلك نشجع اليونيدو على مواصلة استكشاف واستخدام هذه الخاصية الوظيفية، ونعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

ستنفذ خدمات التعلم والتطوير الفقرتين المعلقتين (أ) و(ب) في عام 2025.

رد الإدارة

نُفذت جزئياً؛ الفقرتان (أ) و(ب) مفتوحتان

الحالة

نظام إدارة المعارف بحاجة إلى تحسين

السنة السابقة

باء-6-6- متوسط

2021

"يوصي مراجع الحسابات الخارجي باتخاذ الخطوات التالية لتحسين إدارة المعارف:

وصف كامل للتوصية

1- الأشخاص

(أ) مواصلة ممارسة دورات تبادل المعارف بانتظام، بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت، وتوسيع نطاقها، ومواصلة تعزيز ثقافة تبادل المعارف و"مركز المعارف".

(ب) إعداد قائمة بالدروس المستفادة التي ستجري مناقشتها وتحديثها بعد جلسات تبادل المعارف.

2- العملية

(أ) تعيين أبطال المعارف المسؤولين عن وضع استراتيجية إدارة المعارف، وتحسين وحدة إدارة المعارف، وتنظيم دورات تبادل المعارف، والإشراف على تحميل الوثائق اللازمة.

(ب) وضع سياسة أو مبدأ توجيهي يصف بالتفصيل عملية تسليم المشاريع.

(ج) وضع مخططات مفصلة لإجراءات سير الأعمال.

3- التكنولوجيا

(أ) إجراء استبيان عن رضا المستعملين لمديري المشاريع وغيرهم من مستخدمي نظام إدارة المعارف والتعاون لجمع الاقتراحات بشأن الجوانب التقنية والوظيفية المطلوبة والمرغوبة للنظام (بنية الملفات، ووظائف البحث، وما إلى ذلك).

(ب) استنادا إلى نتائج الاستبيان، تحسين وظائف نظام إدارة المعارف والتعاون الحالي وإنشاء بنية ملفات أكثر بداهة وسهولة في الاستخدام.

(ج) تنظيم تخزين النماذج في مكان واحد، أو إدراج النماذج الحديثة الضرورية في نظام ساب/النظم الأخرى ذات الصلة."

1- الأشخاص

التقدم الحالي

في عام 2023، تواصل اليونيدو ممارسة جلسات تبادل المعارف المنتظمة التي تعقد بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، والتي يتوقع أن تكتسب زحما. ونفذت اليونيدو حملات لغرس ثقافة التعلم داخل المنظمة، وسارعت أفرقة عديدة إلى تبادل معارفها بشأن المواضيع ذات الأهمية. وإضافة إلى ذلك، تُصاحب أي تحسينات تطرأ على العملية الإدارية بعقد حلقة دراسية شبكية أو حلقتين دراسيتين شبكيتين بالبحث المباشر. وفي هذا الصدد، نحن نعتبر أن هذه التوصية نفذت.

2- العملية

(أ) حسبما فهمنا، فإن وظيفة إدارة المعارف ليست مسندة إلى أي وحدة محددة من وحدات اليونيدو. إلا أن جزءا كبيرا من أنشطة إدارة المعارف في السنة المالية 2023 كان مدعوما من خدمات الموارد البشرية أو خدمات التعلم والتطوير، التي كانت تقود مجتمع التعلم والتطوير وصفحات المجتمع والمجموعات الأخرى التي تعزز مشاركة المعارف. وعلى الرغم من أننا نعترف بجهود اليونيدو المبذولة في هذا الصدد ونعتبر أن التوصية قد نفذت، فإننا نشجع المنظمة بقوة على مواصلة تحسين وظيفة إدارة المعارف لديها وعلى تنفيذ خطط العمل الإدارية المحددة في تقرير مكتب التقييم والرقابة الداخلية المعنون "إدارة المعارف في اليونيدو".

(ب) لا توجد إرشادات محددة بشأن نقل المعارف عن المشاريع، مما قد يؤدي إلى فقدان معلومات مهمة عن المشاريع وما يتبع من ذلك من صعوبات لا داعي لها، فضلا عن التأخير في تنفيذ المشاريع. ونماذج مذكرات نقل المعارف ليست مصممة خصيصا لتلائم تسليم المشاريع. ولذلك فهي لا تُستخدم دائما في عملية تسليم المشروع أو قد تحتوي على معلومات غير كافية عن حالة المشروع.

وبالنظر إلى أن اليونيدو تواصل أنشطة إعادة الهيكلة في الأمانة والمكاتب الميدانية على السواء، وأن تناوب مديري المشاريع والمشاريع غالبا ما سيستمر، فإننا نعتبر أن التوصية قيد التنفيذ.

(ج) لا يوجد لدى المنظمة تمثيل تخطيطي ووصف خطوة بخطوة لعمليات سير الأعمال. وهذه يمكن أن تكون مفيدة في مناسبات عديدة، على سبيل المثال في إطار إعادة الهيكلة، لمساعدة الموظفين المناوبين أو المعينين حديثا على تعلم وظائفهم الجديدة بشكل أسرع. وأبرز أيضا الحاجة إلى هذه المخططات الموظفين الذين شاركوا في تقييم احتياجات اليونيدو في مجال التعلم والتطوير لعام 2023. وفي هذا الصدد، نقترح على خدمات الموارد البشرية أو خدمات التعلم والتطوير أن تشجع الأقسام الفنية والإدارية على حد سواء على تحليل مدى توفر أدلة مفصلة و/أو توصيفات تخطيطية لإجراءات سير أعمالها، ونوصي بوضع وثائق من هذا القبيل في حال عدم توافرها.

3- التكنولوجيا

تعتمد كفاءة تنفيذ التعاون التقني على جملة أمور منها وجود نظام مريح ومنظم لإدارة المعارف، مما يقلل من الوقت اللازم لحفظ المستندات الضرورية، ويحرر قدرات مديري المشاريع ويساعد جزئيا في عملية التسليم، حسب الاقتضاء. وحسبما فهمنا، فإن هذه التوصية لم تنفذ بعد، ويعزى ذلك جزئيا إلى ضيق الموارد.

ستنفذ خدمات التعلم والتطوير الفقرات المعلقة 2 (ب و ج) و3 في عام 2025.

رد الإدارة

نُفذت جزئيا؛ الفقرتان 2 (ب) و 2 (ج) والفقرة 3 مفتوحة

الحالة



عملية التوظيف بحاجة إلى تحسين	باء-6-7- متوسط	السنة السابقة 2021
<p>"يوصي مراجع الحسابات الخارجي بالنظر في الخطوات التالية لتحسين عملية التوظيف:</p> <p>(أ) إعادة تقييم جميع خطوات عملية التوظيف وتحديد الخطوات الشكلية/غير الناجمة أو إزالتها.</p> <p>(ب) إعادة النظر في دور مجلس التعيين والترقية في عملية التوظيف، على سبيل المثال، منحه صلاحية أكبر، مثلاً في اختيار المرشح المفضل أو إجراء مقابلة إضافية مع المرشح المفضل لدى المدير القائم بالتوظيف، أو نقل وظيفة المجلس بالتحقق من الامتثال إلى المراقب بإدارة الموارد البشرية.</p> <p>(ج) توثيق مبررات اختيار المرشح النهائي.</p> <p>(د) تطبيق عملية تنافسية لأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية."</p> <p>(أ)/(ب) نحن نفهم أن اليونيدو استحدثت نظام عوامل النجاح الجديد ووضعت مبادئ توجيهية منفصلة توضح بعض خطوات عملية التوظيف. إلا أن الوثائق مبعثرة ولا يوجد ملف موحد واحد يصف عملية التوظيف بأكملها باستثناء قائمة إجراءات التوظيف وجدولها الزمني. والعملية الحالية طويلة (قد يستغرق التوظيف أكثر من 6 أشهر) ومكان الاختناق ليس واضحاً. وتحتاج اليونيدو إلى تحليل دورة التوظيف بأكملها ووضع مخطط موحد لتحسين خطوات العملية إلى المستوى الأمثل بعد ذلك. وأخذاً في الاعتبار العدد الكبير من المتقاعدين في المستقبل القريب، من الأهمية بمكان أن يُكفّل استبدالهم بفعالية.</p> <p>وقد التزمت خدمات الموارد البشرية بوضع سياسات للتوظيف الداخلي والخارجي على السواء، بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2024. ونحن نقترح أن يقوم مراجع الحسابات الخارجي الجديد بتقييم هذه الوثائق وطريقة تطبيقها عملياً. وفي الوقت الحالي، نحن نعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.</p> <p>(ج)/(د) استناداً إلى استعراض الوثائق المقدمة بشأن توظيف الموظفين الدائمين وأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية، يمكننا الخلوص إلى أن قرارات اختيار الموظفين مبررة تماماً وأن أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية يُنتقون على أساس تنافسي، وتبعاً لذلك، نُفّذت التوصيتان.</p> <p>ستنفّذ خدمات الموارد البشرية الفقرتين (أ) و(ب) بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2024.</p>	وصف كامل للتوصية	التقدم الحالي
نُفّذت جزئياً؛ الفقرتان (أ) و(ب) قيد التنفيذ		رد الإدارة
لا يتم تقييم أعباء العمل على مديري المشاريع بشكل منهجي	باء-6-8- منخفض	السنة السابقة 2021
<p>"يوصي مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بما يلي:</p> <p>(أ) تطوير وتنفيذ أداة لإدارة الموارد تشير إلى المشاريع الحالية والمهام الرئيسية لموظفي المشاريع، وكذلك منتهها، على سبيل المثال، بناء على كشوف دولم الموظفين. وهذا من شأنه أن يتيح رؤية عبء العمل الفعلي للموظفين وإعادة توزيع المهام وفقاً لذلك.</p>	وصف كامل للتوصية	

ألف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا
المعلومات

مواضيع أخرى

باء-5- إدارة
الموارد البشريةباء-4- الاستخدام الأمثل للموارد
في مجال التعاون التقني

(ب) تحديد مهارات الموظفين وكفاءاتهم ومعارفهم الخاصة وإسناد المهام والمشاريع المعقدة/المتخصصة لأولئك الذين يتحلون بالمهارات اللازمة والذين يمكنهم إنجاز المهام بكفاءة أكبر.

(ج) إجراء تحليل متعمق لعبء عمل مديري المشاريع في الإدارات المختلفة لفهم أسباب إنفاق الموظفين من إدارة ما وقتاً وجهداً أكبر في مشروع واحد أكثر من موظفي إدارة أخرى، واتخاذ الإجراء المناسب في هذا الصدد. وسيكون استخدام كشوف الدوام مفيداً في هذا الصدد.

(أ) بالنظر إلى أن المعلومات المتعلقة بعدد المشاريع لكل مدير مشروع معروضة على منصات الإدارة ويمكن تحميلها في شكل تقارير مختلفة، فإننا نعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.

(ب) يقترح إغلاق هذه التوصية لأنها تتداخل مع التوصية باء-6-2 (انظر أعلاه).

(ج) نحن نفهم أن تحليل عبء عمل مديري المشاريع لم ينفذ وهو لم يُسند حالياً لأي شخص/شعبة. وترتبط هذه التوصية أيضاً بما يلي:

- التقرير الاستشاري الذي أصدره مكتب التقييم والرقابة الداخلية بشأن كفاءات اليونيدو في أيلول/سبتمبر 2021، والذي التزمت الإدارة على أساسه بأربع خطط إدارية ما زالت معلقة.
 - مفهوم زيادة الاسترداد الكامل للتكاليف واقتراح بوضع استراتيجية تطبيقية لتعزيز تنفيذ التعاون التقني وسلسلة المشاريع صادر في عام 2023، الذي تضمن أيضاً توصية مماثلة بشأن تحليل القوة العاملة، ولكنه تأخر حالياً.
- ونود أن نسلط الضوء على الأهمية العملية لهذا التحليل لأنه سيتيح إعادة توزيع الموارد بشكل صحيح وسيسهل في تحقيق هدف المدير العام المتمثل في زيادة تنفيذ التعاون التقني بنسبة 25 في المائة سنوياً.
- ونحن نعتقد أن هذه المهمة المعقدة تستلزم مشاركة شعبي الموارد البشرية والتعاون التقني، كليهما، ونقترح إنشاء فريق عمل متعدد الوظائف.

ستشترك شعبتا خدمات الموارد البشرية والتعاون التقني في تنفيذ التوصية في الفترة المالية 2024-2025.

التقدم الحالي

رد الإدارة

نُفذت جزئياً؛ الفقرة (ج) لم تُنفذ

الحالة

باء-6- الفساد والاحتيال

الفساد والاحتيال مسألتان معقدتان تتسببان، في عدم وجود إدارة سليمة، في تقويض ثقة الجمهور والإخلال بالتنمية الاقتصادية وإعاقة التقدم الاجتماعي. وبالنسبة لليونيدو، بوصفها جزءا من منظومة الأمم المتحدة، من المهم بصفة خاصة التقيد بأعلى المعايير الأخلاقية والمساءلة، التي تشمل تهيئة وتعهد بيئة لا تتسامح إطلاقا مع الاحتيال.

وفي السنة المالية 2022، ركزنا تقييمنا على سياسات وممارسات مكافحة الفساد المطبقة داخل اليونيدو، بالنظر إلى أن الفساد هو أحد العناصر الرئيسية الثلاثة للاحتيال، إلى جانب اختلاس الموجودات وتحريف الحسابات. وقد عرضت اليونيدو سياسات وعمليات جيدة الصياغة تهدف إلى منع الفساد، واقترحنا زيادة تعزيزها استنادا إلى توصياتنا. وفي السنة المالية 2023، أحرزت اليونيدو تقدما كبيرا، لا سيما فيما يتعلق بالعناية الواجبة فيما يخص الموردين، واستمرت في تحديث وتعزيز الوثائق التنظيمية وأنشطة التدريب والتوعية.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2022	باء-2-1- يلزم تحسين تنظيم مخاطر الفساد	قيد التنفيذ	مرتفع
2022	باء-2-2- ينبغي تحسين إجراءات العناية الواجبة فيما يخص الموردين	نُفِذت	متوسط
2022	باء-2-3- يلزم تحسين أنشطة التدريب على مكافحة الاحتيال والفساد	نُفِذت جزئيا	متوسط
2022	باء-2-4- لا تخضع فعالية الخط الساخن للإبلاغ عن المخالفات للتحليل بانتظام	قيد التنفيذ	منخفض

السنة السابقة	باء-2-1- مرتفع	يلزم تحسين تنظيم مخاطر الفساد
2022	وصف كامل للتوصية	"بغية تعزيز الضوابط على العمليات المعرضة للفساد والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الفساد، نوصي بأن تنظر إدارة اليونيدو في تحديث السياسات القائمة بإدراج إرشادات بشأن كشف مخاطر الفساد ومنعها والتخفيف من حدتها في المجالات التالية: التعاون مع الأشخاص المعرضين سياسيا ومؤسسات الدولة والشركات الحكومية؛ الهدايا (استكمال الوثيقة التنظيمية ذات الصلة بالأحكام التي تنظم تقديم الهدايا مع اشتراط الاحتفاظ بسجل للهدايا المستلمة والمقدمة المعلنة). وإضافة إلى ذلك، نقترح تضمين المستندات التنظيمية الضوابط ذات الصلة بتنفيذ الإرشادات المذكورة أعلاه." من المتوقع أن تحدت سياسة التوعية بالاحتيال ومنعه وفقا للنتائج التي تتمخض عنها عملية تقييم مخاطر الاحتيال التي أجراها مكتب التقييم والرقابة الداخلية على نطاق المنظمة، والتي تهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة والمختلفة، والمجالات والعوامل التي قد تسهم عموما في الاحتيال والفساد. وجار حاليا وضع اللمسات الأخيرة على التعليمات الإدارية التي تنظم الهدايا والميداليات والأوسمة والمجاملات وستصدر في عام 2024. سياسة التوعية بالاحتيال ومنعه: ستنفذ وحدة الأخلاقيات والمساءلة التوصية بالتنسيق مع الوحدات المعنية بحلول الربع الأول من عام 2025.
	التقدم الحالي	
	رد الإدارة	



التعليمات الإدارية بشأن الهدايا: ستشارك في تنفيذ التوصية وحدة الأخلاقيات والمساءلة وإدارة الأصول والخدمات اللوجستية، بحلول الربع الرابع من عام 2024.

الحالة	قيد التنفيذ
--------	-------------

السنة السابقة 2022	باء-2-2- متوسط	ينبغي تحسين إجراءات العناية الواجبة فيما يخص الموردين
-----------------------	----------------	---

وصف كامل للتوصية

"نوصي بالنظر في الخطوات التالية لتحسين العناية الواجبة فيما يخص الموردين:
(أ) تعزيز الضوابط الداخلية على تقييم أداء المتعاقدين قبل الإفراج عن الدفعة النهائية بموجب العقد؛
(ب) وضع قائمة سوداء للموردين وتحديثها بانتظام؛
(ج) الأخذ بإجراء مبسط وفعال من حيث التكلفة للعناية الواجبة فيما يخص المعاملات التي تقل قيمتها عن 2 000 يورو لتحديد الطرف المقابل والتحقق مما إذا كان كيانا تجاريا شرعيا".

التقدم الحالي

(أ) استجابة لهذه التوصية، استُحدثت في السنة المالية 2023 نظام للتقييم الإلكتروني للموردين لأغراض المشتريات المركزية. وهذا النظام يحول دون إغلاق أمر الشراء إلى أن يتم التوقيع على تقرير التقييم، مما يتيح تبعا لذلك جمع قاعدة بيانات للموردين الذين تم تقييمهم. واستنادا إلى ما تقدم، نعتبر أن التوصية قد نُفذت ونشجع اليونيدو على توسيع نطاق اشتراط التقييم الإلكتروني ليشمل الاشتراء اللامركزي وتوسيع قاعدة بيانات الموردين.
(ب) بدلا من وضع الموردين في قائمة سوداء، بدأت اليونيدو في تجميع قاعدة بيانات للموردين من خلال استمارات تقييم الموردين (انظر الفقرة (أ) أعلاه) التي تفصل نتائج أداء الموردين والتعليقات العامة على عملهم. وإضافة إلى ذلك، تتحقق اليونيدو من المعلومات المتعلقة بتعليق عمل البائعين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وبذلك تعتبر التوصية قد نُفذت.
(ج) في عام 2023، بلغت المشتريات التي تقل قيمتها عن 2 000 يورو ما يقرب من 1,5 مليون يورو. وبالنظر إلى أن المنظمة تعاني من نقص حاد في الموارد، فإننا نقترح إغلاق هذه التوصية ونشجع اليونيدو على بدء عملية فحص عشوائي للمشتريات المنجزة التي تقل قيمتها عن 2 000 يورو في أكثر المجالات أو فئات السلع عرضة للمخاطر.

الحالة	نُفذت
--------	-------

السنة السابقة 2022	باء-3-2- متوسط	يلزم تحسين أنشطة التدريب على مكافحة الاحتيال والفساد
-----------------------	----------------	--

وصف كامل للتوصية

"نوصي بالنظر في الخطوات التالية لتحسين التدريب على مكافحة الاحتيال والفساد:
(أ) مع مراعاة الترقية في المنصة التقنية التي تستضيف التدريب على مكافحة الاحتيال، من المهم التأكيد على الحاجة إلى مراقبة الحضور. وعلى وجه الخصوص، تُشجّع الإدارة على إجراء التحليل السليم لمن يحضرون التدريب مع مزيد من المتابعة واتخاذ المزيد من التدابير ذات الصلة لحفز الموظفين على حضور الدورات التدريبية المتعلقة بالاحتيال والفساد؛
(ب) استحداث دورات تدريبية إلزامية ومنتظمة لمكافحة الاحتيال والفساد لفائدة جميع الموظفين (وليس فقط للقادمين الجدد)؛

(ج) وضع رابط للتدريب على مكافحة الاحتيال في مجال الأخلاقيات الحالي على الشبكة الداخلية وإبلاغ الموظفين بمكان العثور عليه وكيفية استخدام محتواه في عملهم اليومي."

(أ) من المتوقع أن تعزز آليات الرصد بعد إصدار سياسة اليونيدو للتوعية بالاحتيال ومنعه. ومن ثم، نحن نعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ ونقترح إغلاقها بعد إصدار السياسة وإدخال آليات الرصد في المنصة التقنية التي تستضيف التدريب على مكافحة الاحتيال.

(ب) نلاحظ العمل الهام الذي قامت به وحدة الأخلاقيات والمساءلة من حيث التوعية بالاحتيال، بما في ذلك أسباب التوعية بالاحتيال والرسائل الموجهة إلى جميع موظفي اليونيدو بشأن المسائل المتصلة بالأخلاقيات، مما يسمح باعتبار هذه التوصية قد نُفذت.

(ج) تتضمن صفحة الشبكة الداخلية لوحدة الأخلاقيات والمساءلة قسما مخصصا تحديدا لـ"منع الاحتيال" يشمل جملة أمور منها رابط إلى تدريب اليونيدو الإلزامي على الإنترنت بشأن التوعية بالاحتيال ومنعه؛ ودورات تدريبية إلكترونية من منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فضلا عن معلومات عن أسبوع التوعية بالاحتيال. وفي هذا الصدد، نحن نعتبر أن هذه التوصية نُفذت.

ستنفذ وحدة الأخلاقيات والمساءلة التوصية (أ) بحلول الربع الثاني من عام 2025.

التقدم الحالي

رد الإدارة

نُفذت جزئيا؛ الفقرة (أ) قيد التنفيذ

الحالة

لا تخضع فعالية الخط الساخن للإبلاغ عن المخالفات للتحليل بانتظام

باء-2-4-
منخفض

السنة السابقة
2022

"نوصي بإجراء تقييم لفعالية الخط الساخن للإبلاغ عن المخالفات من خلال استحداث استقصاءات منتظمة فيما يتعلق بمستوى الرضا عن الخط الساخن للإبلاغ عن المخالفات ومستوى الثقة به بين الموظفين وأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية كل سنتين إلى ثلاث سنوات على الأقل."

وصف كامل للتوصية

وفقا لمكتب التقييم والرقابة الداخلية، ستتناول هذه التوصية ضمن تقييم جودة وظيفة التحقيق المخطط لها في الربع الأول من عام 2024. وبالنظر إلى أننا لم نتلق نتائج التقييم وقت إعداد التقرير، فإن التوصية لا تزال قيد التنفيذ.

التقدم الحالي

سينفذ مكتب التقييم والرقابة الداخلية التوصية بحلول نهاية عام 2024.

رد الإدارة

قيد التنفيذ

الحالة

الف- المراجعة المالية

باء-6- الفساد

باء- مراجعة الأداء

باء-7- نظام الأمم المتحدة
للمنسقين المقيمين الفساد

مواضيع أخرى

جيم- مراجعة تكنولوجيا
المعلومات

باء-7- نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين

منذ عام 2019، ما برحت اليونيدو عضوا في نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين الذي يهدف إلى الجمع بين مختلف منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها لتحسين كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري. وهو يعتبر قناة إضافية لتوسيع عدد المشاريع التي تنفذها اليونيدو، وهو يساعد المنظمة تبعا لذلك في بلوغ هدفها المتمثل في زيادة تنفيذ التعاون التقني.

وبالنظر إلى أن مساهمة اليونيدو في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين بلغت 5,2 ملايين دولار في الفترة 2020-2021 (4,2 ملايين دولار في الفترة 2022-2023)، فقد تقرر تحليل فوائده للمنظمة وتقديم تقرير عن النتائج إلى أصحاب المصلحة في إطار مراجعة الحسابات للسنة المالية 2021. ومنذ ذلك الحين، أحرزت اليونيدو تقدما كبيرا في تنفيذ التوصيات، ولم يتبق سوى بند واحد.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2021	باء-5-1- يجب النظر في الفوائد المتأتية من المشاركة في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين بصفة مستمرة وتقديم تقارير عنها	تُنفذت جزئياً	متوسط

السنة السابقة 2021	باء-5-1- متوسط	يجب النظر في الفوائد المتأتية من المشاركة في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين بصفة مستمرة وتقديم تقارير عنها
وصف كامل للتوصية		<p>"أخذا في الاعتبار للتقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين، يوصي مراجع الحسابات الخارجي الإدارة بما يلي:</p> <p>(أ) مواصلة تقييم كفاءة المشاركة في نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين وبذل الجهود لإبلاغ الدول الأعضاء بنتائجه. ولهذا الغرض، يمكن إدراج الفصل ذي الصلة في التقرير السنوي.</p> <p>(ب) النظر في وضع مؤشرات مالية وغير مالية محددة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق تعاون ناجع وفعال مع المنسقين المقيمين، وتحديد الأهداف ذات الصلة، مثل عدد المشاريع التي يُحصل عليها في إطار نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين، وحجم الأموال التي تُجمع.</p> <p>(ج) إبلاغ المنسقين المقيمين بأهداف اليونيدو وخططها لفترة السنتين المقبلة لتعزيز كفاءة التعاون وفعاليتها. فعلى سبيل المثال، قد تشير اليونيدو تحديداً إلى اهتمامها بالابتكارات من أجل الحصول على مشاريع ذات صلة من نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين."</p>
التقدم الحالي		<p>(أ) نقر بجهود اليونيدو في إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتعاون مع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين من خلال تضمين التقرير السنوي لعام 2022 فقرة قصيرة بها تعليقات رقيقة المستوى عن طبيعة التعاون بين اليونيدو ونظام المنسقين المقيمين. إلا أنها لا تشير إلى النتائج التي تحققت من خلال هذا التعاون. وأخذاً في الاعتبار أن بعض الدول الأعضاء تعرب عن قلقها إزاء المشاركة في نظام المنسقين المقيمين، فإننا نشجع اليونيدو على تقديم مزيد من التفاصيل للدول الأعضاء في تقاريرها السنوية عن نتائج التعاون مع نظام المنسقين المقيمين وفوائده.</p> <p>(ب) فيما يخص التعاون مع نظام المنسقين المقيمين، تطبق اليونيدو حالياً مؤشرات مثل (1) عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تكون اليونيدو عضواً فيها و(2) عدد أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (أطر التعاون) التي وُضعت. ونحن متفوقون على أن هذه المؤشرات مقياس لائق ونشجع اليونيدو على إيراد النتائج المنبثقة عن هذه المؤشرات في تقاريرها السنوية. ونقترح إغلاق التوصية، وإن كان من المهم أن نشير إلى أن المشاركة في الأفرقة القطرية والتوقيع على أطر التعاون ينبغي ألا تكون الأهداف النهائية لأن هذه ليست سوى</p>



خطوات أولى على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتعين على اليونيدو أن تبذل جهوداً مدروسة وموجهة نحو الأهداف لاستخلاص أنشطة التعاون الإنمائي من أطر التعاون الإنمائي.

(ج) بناء على المعلومات المقدمة، نحن نفهم أن اليونيدو تشارك بنشاط في أكثر من 100 فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومن ثم، نقترح إغلاق هذه التوصية. إلا أنه من الأهمية بمكان، في ظل التغيير السريع، أن تظل اليونيدو على اتصال بالشركاء وأن تتأكد من أن المنسقين الدائمين على علم بخطط اليونيدو واستراتيجياتها وتطلعاتها في كل منطقة وكل بلد. ويبدو أن إجراء مقابلات سنوية مع جميع المنسقين المقيمين المعنيين، مرة واحدة في السنة على الأقل، ترتيب مناسب ونشجع عليه بشدة.

سينفذ مكتب التخطيط الاستراتيجي والمشاركة مع الأمم المتحدة التوصية (أ) بحلول الربع الأول من عام 2025.

رد الإدارة

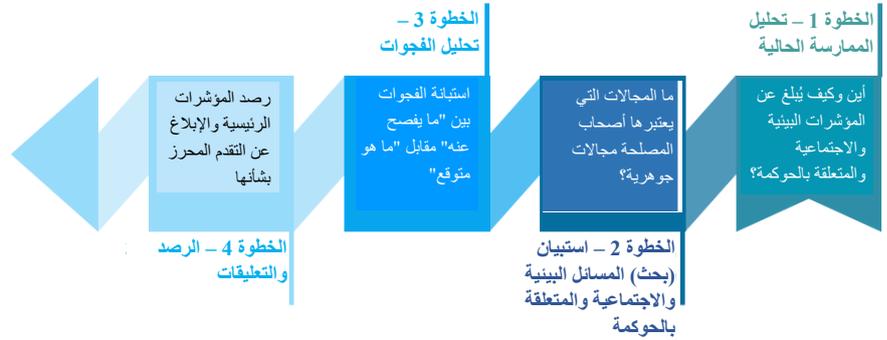
نُفِذَتْ جُزئياً؛ الفقرة (أ) قيد التنفيذ

الحالة



باء-8- الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

في السنة المالية 2021، أجرينا تحليلاً شاملاً لممارسات اليونيدو في الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بناء على نهج من أربع خطوات:



ونتيجة للتحليل الذي أجريناه، وضعنا ست توصيات شاملة. وقد عولجت ثلاثة منها في عام 2022 واثنان في عام 2023. وتتعلق التوصية الوحيدة المتعلقة بعرض النتائج التي تحققها المنظمة في التقرير السنوي. وفي عام 2022، أعادت اليونيدو النظر في نهجها المتبع في هيكل التقرير السنوي وهي تعكف حالياً على تنقيحه، ولذلك فهناك أن التوصية المتعلقة بتنفيذ في إطار عملية التنقيح هذه.

ونود أن نعترف بجهود اليونيدو الكبيرة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، والتزامها بتقديم النتائج إلى أصحاب المصلحة بطريقة واضحة وشفافة.

السنة	التوصية	الحالة	مستوى المخاطر
2021	باء-1-2- قد تغفل المؤشرات الواردة في التقرير السنوي تقديم بيانات مقارنة	قيد التنفيذ	متوسط
2021	باء-1-3- قد تركز "قصص النجاح" والأعداد القليلة من المؤشرات اهتمام أصحاب المصلحة على جزء صغير من أعمال اليونيدو	نُقِدَت	متوسط
2021	باء-1-6- لا تتضمن البلاغات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في الوقت الراهن عددا من الإفصاحات ذات الصلة	نُقِدَت	مرتفع

السنة السابقة	باء-1-2-	قد تغفل المؤشرات الواردة في التقرير السنوي تقديم بيانات مقارنة
2021	متوسط	
		"يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن تدرج الإدارة بيانات مقارنة في تقرير اليونيدو السنوي بشأن المؤشرات المعروضة، وذلك باستخدام رسوم بيانية أو تخطيطية لجعلها أكثر وضوحاً ولعرض الاتجاهات المحددة في البيانات المقدمة."
		أعد تقرير اليونيدو السنوي لعام 2022 طبقاً للنهج الجديد. وتم تحديث هيكل التقرير. وتضمن المرفق ميم مؤشرات الميزنة القائمة على النتائج، وبها بيانات فعلية عن نتائج عام 2022 وأهداف البرنامج والميزانية للفترة 2022-2023. ونحن نعتزف بجهود اليونيدو في هذا الصدد، إلا أننا نشجع المنظمة أيضاً على تقديم بيانات مقارنة عن السنوات السابقة لبيان الاتجاه.

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات	باء- مراجعة الأداء باء-7- نظام الأمم المتحدة للبنسقين المقيمين الفساد باء-8- الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحركة مواضيع أخرى	ألف- المراجعة المالية
	<p>وإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن النتائج الفعلية لعام 2022، فيما يخص غالبية المؤشرات، تجاوزت الأهداف المحددة لفترة السنتين 2022-2023 بأكملها. وقد يشير ذلك إلى وجود عيوب في عملية تحديد الأهداف، ونحن نشجع اليونيدو بقوة على النظر في هذه المسألة. ونقترح أيضا أن يجري مراجع الحسابات الخارجي القادم تقييما للمتابعة في هذا الصدد.</p> <p>ستنفذ شعبة أجهزة تقرير السياسات التوصية بحلول الربع الثاني من عام 2024.</p>	<p>رد الإدارة</p> <p>الحالة</p> <p> قيد التنفيذ</p>

فيما يتعلق بالتوصيتين باء-1-3 وباء-1-6، جرت موافقتنا بالنهج الذي وضعته اليونيدو لاختيار "قصص النجاح" التي ستدرج في التقرير السنوي. ونفهم أيضا أنه من المقرر إجراء استعراض لمؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء وتنقيح لمبادئ تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء كجزء من إعداد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2026-2030. وتعتبر هاتان التوصيتان قد نُفذتا.

جيم- تكنولوجيا المعلومات

التوصيات الرئيسية:

التوصيات

مستوى المخاطر

الحالة

جيم-1- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرتفع	نُفِذَت جزئياً	جيم-1-1- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات إدارة الحسابات المتميزة ضمن نظام ساب
متوسط	نُفِذَت جزئياً	جيم-1-2- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات حقوق الوصول المتميز ضمن عملية إدارة التغيير
مرتفع	نُفِذَت جزئياً	جيم-1-3- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات الفصل بين الواجبات بين المستخدمين التجاريين
مرتفع	نُفِذَت	جيم-1-4- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات إعدادات الأمن في نظام ساب
متوسط	نُفِذَت جزئياً	جيم-1-5- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات إزالة حقوق الوصول من الموظفين المفصولين/ المستقلين
منخفض	نُفِذَت	جيم-1-6- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات رصد الوظائف المؤتمتة لنظام ساب

جيم-2- الأمن السيبراني

متوسط	نُفِذَت	جيم-2-3- المجال السيبراني (السنة المالية 2020). عملية إدارة مواطن التعرض للمخاطر تحتاج إلى تحسين
متوسط	نُفِذَت	جيم-2-4- المجال السيبراني (السنة المالية 2020). تم الوصول إلى بيانات حساسة من خدمة تبادل المعلومات الداخلية

أجرينا تقييماً للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات لتقييم موثوقية وسلامة التطبيقات الرئيسية التي تستخدمها اليونيدو. وأدرج التطبيقان التاليان في نطاق مراجعة الحسابات:

- تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب؛
- إدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب.

وشمل تقييم مراجعة الحسابات الخارجية لنظم المعلومات المجالات التالية:

قيادة تكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات وعملياتها، لضمان إسهام تكنولوجيا المعلومات لدى المؤسسة في إدامة وتوسيع استراتيجيات المنظمة وأهدافها.	حوكمة تكنولوجيا المعلومات
عملية التحكم في التغيير وإدارته طوال دورة حياته بأكملها، بما في ذلك بدء طلب التغيير والموافقة عليه، والترميز، والاختبار والقبول، والانتقال إلى الإنتاج، وإغلاق التغيير.	التغييرات البرنامجية
عملية إدارة وصول المستخدمين، بما في ذلك منح إذن الوصول ومراجعتها وإلغاؤه، وكذلك الوصول المتميز وحماية كلمة المرور.	الوصول إلى البرامج والبيانات
العملية الهادفة إلى دعم العمليات المستمرة، بما في ذلك المعالجة الآنية، وجدولة الدفعات ومعالجتها، والنسخ الاحتياطية واستعادة الملفات، وتحديد المشاكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ومعالجتها.	العمليات الحاسوبية

وبالنظر إلى أن الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات قُيِّمت في الأعوام السابقة، فقد قُيِّمت مراجعة الحسابات الخارجية على وجه التحديد إصلاح نتائج العام السابق للسنة المالية 2022 جنبا إلى جنب مع اختبار الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ضمن نطاق المراجعة المحددة. وقدّمنا أيضا معلومات محدثة عن معالجة أوجه القصور في الأمن السيبراني التي استبينت في السابق.

وعموما، تضمن نهجنا ما يلي:

- **استعراض وثائق الضوابط** (بما في ذلك السياسات والمعايير وتعليمات التشغيل وما إلى ذلك): تأكدنا من أن الإدارة حددت ووثقت الضوابط الرئيسية للعمليات الكائنة ضمن نطاق حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والوصول إلى البرامج والبيانات، والتغييرات البرنامجية، والعمليات الحاسوبية.
- **تقييم التصميم**: عقدنا اجتماعات، وعند الاقتضاء، تفقدنا خطوات العمليات لتأكيد فهمنا للعمليات وتقييم تصميم الضوابط الرئيسية.
- **تقييم الفعالية التشغيلية للضوابط**: إجراء اختبار مستقل لمجموعة مختارة من الضوابط الرئيسية العالية المخاطر (بما في ذلك التحقق المباشر من إعدادات النظام الكائنة ضمن النطاق).

وبناء على التقييم والتحقق الذي أجريناه للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات والاستنتاج الذي تُوصّل إليه في السنة المالية 2023، فإن رأينا العام هو أن مراجع الحسابات الخارجي لا يمكنه أن يعتمد على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات بسبب أوجه القصور في مجالات إدارة الوصول، بما في ذلك إدارة الوصول المتميز والضوابط على إزالة حقوق الوصول من الموظفين الموصولين/المستقلين، والفصل غير الواضح بين الواجبات بين المستخدمين التجاريين. وينتج عن ذلك الإجراءات الإضافية التي تقوم بها مراجعة الحسابات الخارجية وتتطلب اهتماما إضافيا بالبيانات المستخرجة من نظم اليونيدو الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات (تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب وإدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب).

ومع ذلك، نرى أن اليونيدو بذلت جهودا كبيرة لتحسين بيئة الرقابة الداخلية لديها والامتثال لأفضل الممارسات. ويتمثل نهج الإدارة إزاء الإصلاح في التركيز أولا على المجالات ذات المستوى الأعلى من المخاطر، بما يشمل الإشراف الوثيق على وضع تصاميم فعالة للضوابط وتنفيذ إجراءات الرصد. ونعترف بالجهود التي بذلتها إدارة اليونيدو من أجل معالجة أوجه القصور في الضوابط التي استبينت في السنة المالية 2022. ويتطلب علاج أوجه القصور في الضوابط تكريس موارد محددة، ولذلك من المهم أن يُتتبع التقدم المحرز، أكثر من تحديد المشكلة. ومن أجل إدامة التركيز على التقدم المحرز، عرضنا حالة المشاكل فيما يخص نتائج السنة السابقة على النحو التالي:

لم تعالج. تم تحديد المشكلة، وتُنصح الإدارة بالنظر في اتخاذ خطوات مستقبلا.

نُفذت جزئيا. تعاملت الإدارة مع المشكلة، لكن على الرغم من التقدم المحرز، ما زالت النتيجة دون تغيير.

عولجت. أزال العمل المؤدى القصور في الضوابط المحددة أو استحدثت ضوابط تعويضية.

إدارة الحسابات المتميزة ضمن نظام ساب	جيم-1-1- مرتفع	السنة السابقة 2022
<p>"نوصي بالنظر في الممارسات العامة التالية لتعزيز إدارة الحسابات المتميزة ضمن نظام ساب:</p> <p>(أ) إجراء استعراض لحقوق الوصول الممنوحة للمستخدمين التجاريين لضمان توفير الوصول على أساس مبدأ الحاجة إلى المعرفة وأقل امتياز وضمان الإذن به على نحو سليم. ونوصي أيضا بإعادة تقييم حقوق الوصول الممنوحة تلقائيا؛ وقد يتطلب ذلك استعراض مصفوفة الأدوار الحالية؛</p> <p>(ب) بمجرد استعراض حقوق الوصول المفرطة وإزالتها عند الاقتضاء، وضع إجراء منتظم لاستعراض الوصول لضمان الإدارة السليمة للوصول؛</p>		وصف كامل للتوصية

(ج) عند تنفيذ إجراءات الرصد، التأكد من وجود دليل واضح على الإجراءات المنفذة: من نفذ الإجراء ومتى، وما هي الاستنتاجات التي تم التوصل إليها. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي توثيق إجراءات المتابعة والإجراءات التصحيحية المنفذة (إذا لزم الأمر)؛

(د) التأكد من أن المنظمة أُنذت بجميع الأنشطة المنفذة في إطار الحسابات التي تستخدمها أطراف خارجية؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال استعراض الأنشطة المضطلع بها في إطار تلك الحسابات (إجراء آلي أو يدوي منتظم).

(أ) لاحظنا انخفاض عدد الحسابات التي لديها مثل هذا الوصول. إلا أننا حددنا في السنة المالية 2023 حالات حقوق وصول مفرطة وحادثة أمنية ينطوي على إنشاء حساب متميز نشط لمستخدم غير محدد الشخصية دون موافقة.

وقد أبلغتنا الإدارة بالتقدم المحرز في هذا الصدد. إلا أن الحسابات المتميزة تتيح للمستخدمين أن يجرؤ معاملات حساسة قد تؤثر على البيانات المالية. وبالنظر إلى أوجه القصور التي استبينت في السنة المالية 2023، فإننا نلاحظ أن الضوابط في هذا المجال ما زالت غير موثوقة. ولذلك، يعد مستوى المخاطر مرتفعاً.

(ب) يوجد إجراء لاستعراض الوصول، ولكن يجري حالياً عمل استعراض كامل لحقوق الوصول.

(ج) لاحظنا استحداث إجراء جديد للرصد وحصلنا على عينة من تقرير الربع الثاني والربع الرابع من السنة المالية 2023. ونخلص إلى أن توصيتنا قد نفذت.

(د) أُلغى تشغيل وصول الأطراف الثالثة الذي لوحظ أثناء مراجعة حسابات السنة المالية 2022.

موافقة وستنفذ في السنة المالية 2024.

التقدم الحالي

رد الإدارة

نفذت جزئياً: الفقرتان (أ) و(ب) قيد التنفيذ

الحالة

حقوق الوصول المتميز ضمن عملية إدارة التغيير

السنة السابقة جيم-1-2-

متوسط

2022

وصف كامل للتوصية

"نوصي بالنظر في التدابير التالية:

(أ) استعراض حقوق الوصول فيما يخص نقل التغييرات وتصحيح الأخطاء وتغيير إعدادات النظام في نظم ساب، والتأكد من منح هذا الوصول على أساس مبدأ الحاجة إلى المعرفة والحاجة إلى الحصول؛

(ب) النظر في تحسين ضوابط رصد التغييرات المنشورة في الإنتاج لضمان وجود دليل واضح على الإجراء المنفذ: من نفذ الإجراء ومتى، وما هي الاستنتاجات التي تم التوصل إليها. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي توثيق إجراءات المتابعة والإجراءات التصحيحية المنفذة (إذا لزم الأمر)؛

(ج) النظر، إذا تعذر إزالة الوصول إلى تصحيح الأخطاء وتغيير إعدادات النظام بالكامل من الموظفين المسؤولين عن تطوير نظام ساب، في رصد إضافي للأنشطة المنفذة في إطار تلك الحسابات مع فصل التعارض بين الواجبات. وعند تصميم ضوابط الرصد، ينبغي أن تراعى العوامل التالية:

• الموظفون المسؤولون عن الرصد (ينبغي النظر في استقلالية المراقب)؛

• تواتر الرصد؛

• توثيق نتائج الرصد؛

• الاضطلاع بأنشطة متابعة للمشاكل المستبانة.

التقدم الحالي

(د) في حالة منح الوصول لأطراف ثالثة، يجب توفيره فقط لمهمة محددة ولفترة زمنية محددة. ويجب وضع ضوابط رصد إضافية لاستعراض نشاط الحسابات التي تستخدمها أطراف ثالثة.

(أ) لاحظنا انخفاضاً في عدد الحسابات التي تتمتع بحقوق وصول فيما يخص نقل التغييرات وتصحيح الأخطاء وتغيير إعدادات النظام، ولكن لوحظت حالات منح حقوق وصول مفرطة وحادثة أمنية ينطوي على إنشاء حساب متميز نشط لمستخدم غير محدد الشخصية دون موافقة في السنة المالية 2023. وعلى وجه الخصوص، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، مُنح الوصول لتصحيح الأخطاء في تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب وإدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب إلى حسابات مستخدمين من فئة S Service، وإلى أحد المستخدمين التجاريين في إدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب. وينبغي أن يكون إسناد تصحيح الأخطاء محدوداً قدر الإمكان حيث إن أي عمليات توثق من صلاحية الدخول يمكن أن تتجاوز باستخدام هذا التفويض، وتتيح للمستخدمين أن يغيروا البيانات أثناء المعالجة. وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام الحسابات من فئة S Service لتسجيل عمليات دخول تفاعلية متعددة غير مسجلة، مما يجعل رصدها أمراً صعباً. ويوصى بمنح وصول فردي مخصص عبر أنواع الحسابات التفاعلية (dialog account) وتقييد الوصول للحسابات من فئة S Service.

وأبلغتنا الإدارة أن الإجراءات التصحيحية اللازمة اتخذت في الربع الأول من عام 2024، وفُرضت رقابة على الحقوق المتميزة المعنية. ولاحظنا أن هذه التحسينات ستخضع لإجراءات مراجعة مستقلة يقوم بها مراجع الحسابات الخارجي الجديد في السنة المالية 2024.

(ب) و(ج) لاحظنا استحداث إجراء جديد للرصد وحصلنا على عينة من تقرير الربع الثاني والربع الرابع من عام 2023 ولاحظنا أن التوصية قد نُفذت.

(د) لاحظنا أنه أثناء مراجعة حسابات السنة المالية 2022، أُلغى تشغيل وصول الأطراف الثالثة.

موافقة وقد نُفذ الحل بالكامل في الربع الأول من عام 2024.

رد الإدارة

نُفذت جزئياً؛ الفقرة (أ) قيد التنفيذ

الحالة

الفصل بين الواجبات بين المستخدمين التجاريين

جيم-1-3

السنة السابقة

مرتفع

2022

وصف كامل للتوصية

"نوصي بالنظر في التدابير التالية:

(أ) إجراء تحليل لحقوق الوصول إلى نظام تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب وإدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب التي ينبغي عدم دمجها في دور واحد أو تقديمها لشخص واحد، وتطوير مصفوفة التعارضات لكل نظام؛

(ب) تحليل الأدوار المركبة المستحدثة داخل نظام تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب وإدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب فيما يخص التعارضات في الفصل بين الواجبات المحددة في مصفوفة التعارضات في الخطوة السابقة؛ وتقسيم حقوق الوصول المتضاربة عبر الأدوار المستقلة؛

(ج) تحليل حقوق الوصول الممنوحة بالفعل للمستخدمين النهائيين لنظام تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب وإدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب؛ وإلغاء حقوق الوصول المتضاربة عند الحاجة وإعادة تعيين الأدوار للحفاظ على الفصل بين الواجبات؛

ألف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

التقدم الحالي

(د) عندما يلزم الإبقاء على الوصول المتعارض لدى شخص واحد لأي سبب من الأسباب، إعمال ضوابط منتظمة إضافية (آلية أو يدوية) على أنشطة حسابات المستخدمين التي بها تعارضات في الفصل بين الواجبات لضمان أن تكون أي أنشطة متضاربة مأمونا بها على النحو الصحيح".

(أ) لاحظنا انخفاض عدد الحسابات التي لديها مثل هذا الوصول. إلا أنه تم تحديد حالات منح حقوق مفرطة وحادث أمني في عام 2023. ويمكن تحسين الرقابة أثناء استعراض عملية الوصول.

(ب) وضع مشروع لمصفوفة الأدوار، وجر بلورة مفهوم الأدوار للمستخدمين التجاريين.

(ج) جار استعراض حقوق الوصول، وما زالت حالات الوصول المفرط في السنة المالية 2023 قيد الملاحظة.

(د) لم تُنشأ ملفات تعريف قياسية مع تخصيص الأدوار لجميع مراكز المستخدمين التجاريين بحسب الوظيفة العملية.

موافقة. لا بد من وجود تعاون قوي مع المسؤولين عن سير الأعمال لتنفيذ هذا الإجراء الرقابي تنفيذًا فعالًا في الوقت المناسب. وستُنفذ التوصية في عام 2024.

رد الإدارة

نُفِذت جزئياً؛ الفقرات (أ) - (د) قيد التنفيذ

الحالة

إعدادات الأمن في نظام ساب

جيم-1-4-

السنة السابقة

2022

مرتفع

"نوصي إدارة اليونيدو بضمان تهيئة إعدادات أمان كلمة السر في نظم معلوماتها ومواردها وفقاً لمتطلبات الأمن المقررة و/أو أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية للبايعين".

وصف كامل للتوصية

لاحظنا إصدار سياسة مفصلة لكلمة المرور في عام 2023 بها تعريف لمؤشرات الأمان (الحد الأدنى لطول كلمة المرور، والحد الأقصى للأيام قبل تغيير كلمة المرور، وما إلى ذلك) داخل المنظمة.

التقدم الحالي

ولاحظنا أن سياسة كلمة المرور طُبِّقت على نظم الواجهة الخلفية (backend) لنظام ساب وعلى برنامج Microsoft Active Directory. ولاحظنا أيضاً أنه تم تفعيل التوثيق المتعدد العوامل لمجموعة من التطبيقات في عام 2023، من بينها الوصول الخارجي إلى نظام ساب. ولذلك، تعتبر التوصية قد نُفِذت.

نُفِذت

الحالة

إزالة حقوق الوصول من الموظفين المفصولين/المستقلين

جيم-1-5-

السنة السابقة

2022

متوسط

"نوصي بالتأكد من غلق حسابات المستخدمين الخاصة بالموظفين المنفصلين في الوقت المناسب بعد تاريخ انتهاء العقد إضافةً إلى فترة السماح البالغة سبعة أيام من خلال:

وصف كامل للتوصية

(أ) تفعيل فحوصات دقة إضافية للبيانات الرئيسية للموظفين في الموارد البشرية في نظام ساب، وهي تُستخدم لتحديد تاريخ صلاحية حساب المستخدم؛

(ب) تنفيذ استعراض دوري لحسابات المستخدمين الخاصة بالموظفين المنفصلين (على سبيل المثال، النهج القائم على العينات أو من خلال التقارير المؤتمتة)".

(أ) كما أشرنا سابقاً، اتخذت الإدارة إجراءات لمعالجة النقص المرتبط بالتناقض في التواريخ بين سجلات الموارد البشرية وتخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب. إلا أنه خلال السنة المالية 2023، حددنا حساباً واحداً

التقدم الحالي

لموظف مفصول لم يُقفل في حينه في نظامي تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب وإدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب (لم يُقفل بعد تاريخ انتهاء عقد الموظف إضافة إلى فترة السماح البالغة سبعة أيام وفقا لسياسة المنظمة). ويتعين إجراء استعراض لفحوصات الدقة.

(ب) أُجري استعراض دوري لحسابات المستعملين الخاصة بالموظفين المنفصلين.

موافقة وسنعيد العمل بنظام الإغلاق اليومي لحسابات المستخدمين في السنة المالية 2024.

رد الإدارة

الحالة

نُفِذَتْ جِزِيًّا؛ الْفِقْرَةُ (أ) قِيدَ التَّنْفِذِ

السنة السابقة

جيم-1-6-

رصد الوظائف المؤتمتة لنظام ساب

2022

منخفض

وصف كامل للتوصية

"نوصي باتخاذ التدابير التالية:

(أ) استعراض قائمة الوظائف المؤتمتة المجدولة في تخطيط الموارد المؤسسية ضمن نظام ساب وإدارة العلاقات بالموردين ضمن نظام ساب للتحقق من أنها ذات صلة بالأغراض التجارية؛ وتعطيل الوظائف المتقادمة التي انتفت الحاجة إليها؛

(ب) التأكد من أن الأخطاء/الإخفاقات في الوظائف المؤتمتة يمكن للموظفين المسؤولين اكتشافها وحلها في الوقت المناسب إما عن طريق تفعيل ضوابط مؤتمتة أو يدوية (الإخطار المؤتمت للموظفين المسؤولين، والاستعراض اليدوي لسجلات تنفيذ الوظائف، وما إلى ذلك).

(أ) أُجري استعراض للوظائف المؤتمتة، وأزيلت الوظائف غير الضرورية.

التقدم الحالي

(ب) استُحدثت خاصية الإخطار المؤتمت لمسؤولي ساب لإرسال رسائل بشأن المهام التي أخفقت. وتُرصد المهام التي تخفق رسدا مستمرا وتتخذ إجراءات تصحيحية بشأنها إذا لزم الأمر.

الحالة

عولجت

السنة السابقة

جيم-2-3-

عملية إدارة مواطن التعرض للمخاطر تحتاج إلى تحسين

2020

متوسط

وصف كامل للتوصية

"أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن تجري اليونيدو تقييمات منتظمة لمواطن الضعف الداخلية والخارجية. ويجوز أيضا دعم هذه التقييمات من خلال اختبارات الاختراق الخارجي. وينبغي إجراء عمليات مسح آلية لتقييم الضعف بانتظام.

وينبغي تقييم مواطن الضعف ومنحها الأولوية ومعالجتها."

لاحظنا أن اليونيدو تجري عمليات مسح تلقائية منتظمة. وعندما تستبان المشاكل، تُقدّم الطلبات ذات الصلة، وتُعالج نقاط الضعف، وتصدر التقارير ذات الصلة. وتجري اليونيدو أيضا اختبارات اختراق خارجية عن طريق موردين من الأطراف الثالثة.

التقدم الحالي

وإضافة إلى ذلك، وُضع إجراء موثّق بشأن تحديد مواطن الضعف وتقييمها وتحديد أولوياتها ومعالجتها ويجري تنفيذه.

الحالة

عولجت

الف- المراجعة المالية

باء- مراجعة الأداء

جيم- مراجعة تكنولوجيا المعلومات

تم الوصول إلى بيانات حساسة من خدمة تبادل المعلومات الداخلية	جيم-2-4- متوسط	السنة السابقة 2020
<p>”نوصي بأن تنتظر اليونيدو في اتخاذ تدابير لزيادة المستوى العام للأمن السيبراني والحد من خطر أن يستغل المهاجمون الحقيقيون نقاط الضعف المكتشفة أثناء هذه المراجعة. تحظى التوصيات التالية بأولوية قصوى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معالجة مواطن الضعف التقنية المبينة في التقرير المفصل؛ • تحسين الأمن على خدمة xfiles.unido.org من خلال ضوابط تقنية إضافية. <p>تأتي التوصيات التالية في المرتبة الثانية من حيث الأولوية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ مجموعة من التدابير لمنع تخمين كلمة المرور (مثل اختبار حروف التحقق)؛ • تحسين أو تنفيذ قدرات الكشف والاستجابة (مثل الكشف والاستجابة في نقطة النهاية EDR، ونظم كشف التسلل IDS/نظم منع التسلل IPS، ومركز العمليات الأمنية)؛ • بدء برنامج تقييم الثغرات الأمنية وإدارة الحوادث.” <p>لاحظنا إحرار تقدم كبير في بعض المسائل التي أثرت أثناء مراجعة حسابات السنة المالية 2022. وقد نتجت المشاكل المتبقية التي استبينت في عمليات المراجعة في الأعوام السابقة عن استخدام خدمة xfiles.unido.org التي أوقف تشغيلها بنجاح في عام 2023، ورجل المستخدمون إلى النظام السحابي OneDrive الآمن. واستنادا إلى ما سبق، تعتبر التوصية قد نُفذت.</p>		وصف كامل للتوصية
عولجت		التقدم الحالي
		الحالة

المرفق الأول- البيانات المالية لليونيدو

البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

تقرير من المدير العام

1- يسرني أن أقدم البيانات المالية لعام 2023، التي أُعدت بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووفقاً لأحكام المادة العاشرة من النظام المالي.

الإشترابات المقررة

2- يتوقف التنفيذ المالي للبرنامج المعتمد والميزانيتين المعتمدين على الحجم الفعلي للموارد النقدية المتاحة أثناء السنة، بما في ذلك توقيت سداد الإشترابات المقررة. وتُبيّن أدناه، بملايين اليوروات، مقادير الإشترابات المقررة المحصلة فعلياً ومقاديرها المقررة وفقاً لقرارات المؤتمر العام، مع الأرقام المقابلة للسنة الأولى من فترة السنتين السابقة.

الجدول 1

الإشترابات المقررة

2021-2020		2023-2022		
النسبة المئوية	بملايين اليوروات	النسبة المئوية	بملايين اليوروات	
100,0%	138,9	100,0%	141,9	الإشترابات المقررة المستحقة التحصيل
89,9%	124,9	93,2%	132,2	الإشترابات المقررة المحصلة بحلول نهاية فترة السنتين
10,1%	14,0	6,8%	9,6	النقص في التحصيل

3- وكانت نسبة تحصيل الإشترابات المقررة عن فترة السنتين 2023-2022 هي 93,2 في المائة، وهي أعلى مما كانت عليه في فترة السنتين 2021-2020، حين بلغت 89,9 في المائة. وكان مقدار الإشترابات المقررة غير المسددة المتراكمة في نهاية العام 21,7 مليون يورو، باستبعاد مبلغ قدره 71,2 مليون يورو مستحق من دول أعضاء سابقة، وبذلك يكون قد انخفض عما كان عليه في عام 2022 (27,2 مليون يورو). ويقدم المرفق الأول (هـ)، الوارد في ورقة الاجتماع PBC.40/CRP.2، معلومات مفصلة عن حالة الإشترابات المقررة. وهناك حالياً دولة عضو واحدة قد أبرمت اتفاق خطط سداد لتسديد متأخراتها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، كان عدد الدول الأعضاء التي لا يحق لها التصويت 49 دولة، مقارنة بـ 42 دولة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

الأداء مقاساً بأساس الميزانية

4- أدى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2010 إلى تغيير الأساس الذي تعد استناداً إليه البيانات المالية للمنظمة إلى الاستحقاق الكامل؛ إلا أنه لم يحدث في منظومة الأمم المتحدة أي تغيير في منهجية إعداد البرامج والميزانيات. ونتيجة لذلك، يقتضي المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو "عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية"، أن يُدرج في البيانات المالية بيان يقارن بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان 5)، يُعدّ بالاستناد إلى أساس الميزانية.

5- وقد أدرج باب مستقل لتزويد قراء البيانات المالية بمعلومات عن أساس الميزانية. ويرد في الفقرات التالية عرض لأبرز المعالم المالية لعام 2023.

6- وتستند المقارنة إلى برنامج وميزانيتي فترة السنتين 2023-2022، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة (المقرّر م ع-19/م-16)، والمشمّلة على نفقات إجمالية من الميزانية العادية قدرها 145,9 مليون يورو، تموّل من الإشترابات المقررة بمقدار 141,8 مليون يورو ومن إيرادات أخرى ومكاسب الكفاءة وكافة الموارد المتاحة بمقدار 4,1 مليون يورو.

- 7- وعلى أساس الميزانية، بلغت النفقات الفعلية من الميزانية العادية أثناء فترة السنتين 2022-2023 ما مقداره 139,6 مليون يورو (مقابل 132,7 مليون يورو لفترة السنتين 2020-2021)، أو 95,7 في المائة (مقابل 92,1 في المائة لفترة السنتين 2020-2021) من النفقات الإجمالية المعتمدة في الميزانية.
- 8- وبلغت الإيرادات الأخرى المحصّلة فعلياً لفترة السنتين 2022-2023 ما مقداره 2,1 مليون يورو، بما فيها الإيرادات من المساهمات الحكومية في تكاليف شبكة المكاتب الميدانية، والإيرادات المتنوعة، وتمويل الفجوة في الميزانية. ويشكل صافي مجموع النفقات، البالغ 137,5 مليون يورو، نسبة 96,9 في المائة من صافي اعتمادات الميزانية العادية البالغ 141,8 مليون يورو. ونتيجة لذلك، بلغ رصيد صافي الاعتمادات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما مقداره 4,4 ملايين يورو (انظر المرفق الأول (أ) و(ب) من الوثيقة PBC.40/CRP.2).
- 9- وفي الميزانية التشغيلية لعام 2023، بلغ مقدار المبالغ المستردة في إطار تكاليف دعم البرامج 25,6 مليون يورو (مقابل 18,2 مليون يورو في عام 2022). وسُجّلت نفقات قدرها 19,0 مليون يورو (مقابل 18,4 مليون يورو في عام 2022)، مما أفضى إلى زيادة الإيرادات على النفقات بمقدار 6,6 ملايين يورو (مقابل فائض بمقدار 0,2 مليون يورو في عام 2022). ونتيجة لذلك، بلغ الرصيد الختامي للحساب الخاص بتكاليف دعم البرامج، أي حجم الاحتياطي التشغيلي، على أساس نقدي معدل، ما مقداره 33,9 مليون يورو، مقابل رصيد افتتاحي قدره 27,3 مليون يورو، بما في ذلك احتياطي تشغيلي إلزامي قدره 3,0 ملايين يورو. ومن خلال استرداد التكاليف، حققت المنظمة 2,9 مليون يورو في عام 2023 (مقابل 2,6 مليون يورو في عام 2022)، وقد خصص جزء من هذا المبلغ لتمويل الزيادات التي طرأت على تقديرات الميزانية العادية والميزانية التشغيلية في فترة السنتين 2022-2023.
- 10- وبلغ حجم تنفيذ التعاون التقني لعام 2023، مقاساً حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، 241,6 مليون يورو من حيث النفقات، مقابل 218,0 مليون يورو في عام 2022. ويرد في التقرير السنوي لليونيدو 2023 (PBC.40/2-IDB.52/2) مزيد من المعلومات عن خدمات اليونيدو في مجال التعاون التقني.
- 11- ويبشر الرصيد النقدي، وهو 420,2 مليون يورو (مقابل 390 مليون يورو في عام 2022)، لتنفيذ أنشطة التعاون التقني، بالخير بالنسبة إلى قدرة المنظمة على تنفيذ المشاريع في المستقبل. بيد أنه فيما يتعلق بالميزانية العادية، يعوق عدم سداد الاشتراكات المقررة، أو سدادها في وقت متأخر، تنفيذ برامج الميزانية العادية المعتمدة.

هيكل الحوكمة

- 12- لليونيدو، حسبما ينص عليه دستورها، ثلاثة أجهزة رئيسية هي: المؤتمر العام، ومجلس التنمية الصناعية، والأمانة. وإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة تسمى لجنة البرنامج والميزانية لمساعدة المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية، إلى جانب المسائل المالية الأخرى المتعلقة بالمنظمة. وتجتمع الدول الأعضاء في اليونيدو مرة كل سنتين في إطار المؤتمر العام، الذي هو أعلى أجهزة تقرير السياسات في المنظمة. ويحدد المؤتمر المبادئ التوجيهية والسياسات ويعتمد ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها. ويجتمع أعضاء مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية مرة كل سنة للاضطلاع بوظائفهم المبينة في الدستور، بما فيها استعراض تنفيذ برنامج العمل المعتمد والميزانية العادية والميزانية التشغيلية المقابلتين له، وكذلك مقررات المؤتمر الأخرى. وباعتباري كبير الموظفين الإداريين في المنظمة، فأنا مسؤول بوجه عام عن توجيه أعمال المنظمة ولدي الصلاحيات العامة اللازمة لذلك.

إطار الرقابة

- 13- مع إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في عام 2017 (مقررا المجلس م ت ص-44/م-3 وم ت ص-48/م-5)، تعززت حوكمة وظائف الرقابة واستقلالها أكثر في اليونيدو. وإضافة إلى الامتثال للممارسات الفضلى الدولية، تعزز اللجنة الاستشارية للرقابة الشفافية في الإبلاغ المالي والرقابي إلى أجهزة تقرير السياسات في اليونيدو. واتساقاً مع مقرري المجلس م ت ص-44/م-3 وم ت ص-44/م-4 وكذلك ميثاق مكتب التقييم والرقابة الداخلية، بصيغته المعتمدة من المجلس في المقرّر م ت ص-48/م-10 والصادر في نشرة المدير العام DGB/2020/11، يقدم مكتب التقييم والرقابة الداخلية وكذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقارير مستقلة عن أنشطتهما إلى مجلس التنمية الصناعية.

خاتمة

- 14- استطاعت اليونيدو في عام 2023 أن ترفع مستوى تنفيذ خدماتها بنسبة 25 في المائة، مما نتج عنه، إلى جانب زيادة نسبة استرداد التكاليف، تحصيل إيرادات متنوعة وتحقيق وفورات في التكاليف تجاوزت 6.6 ملايين يورو في الميزانية التشغيلية. وستواصل هذه الجهود في عام 2024 من أجل تقوية مساهمة اليونيدو في الوفاء بالاحتياجات العالمية الملحة. وستواصل اليونيدو، من خلال تحسين آلياتها المالية الداخلية، مثل استرداد كامل التكلفة، المضي قدماً على مسار النمو خدمة للدول الأعضاء فيها.
- 15- وبهذه الروح، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدول الأعضاء لمساهماتها المالية الكريمة ودعمها المتواصل لأعمالنا. فلولا تلك المساهمات والجهود التي يبذلها طاقم موظفي اليونيدو بأجمعه، لما استطعنا أن نحقق ذلك التقدم الكبير في عام 2023.

غيرهارد مولر
المدير العام

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البيانات المالية عن السنة المنتهية

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

المسؤولية عن تقديم البيانات المالية والمصادقة عليها

المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مسؤول عن إعداد البيانات المالية وسلامتها، ومسؤولية مراجعة الحسابات الخارجية هي إبداء رأيه في هذه البيانات.

وقد أُعدت البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمادة العاشرة من النظام المالي لليونيدو، واستُخدمت فيها السياسات المحاسبية الملائمة، التي طُبقت تطبيقاً متسقاً استناداً إلى آراء رشيده وحصيفة وأفضل تقديرات للإدارة.

ولدى المنظمة نُظِم من الضوابط والسياسات والإجراءات المحاسبية الداخلية من أجل إدارة المخاطر وكفالة موثوقية المعلومات المالية وحماية الأصول وكشف ما قد يكون وقع من مخالفات.

وقد قُيِّدَت جميع المعاملات المهمة في الدفاتر المحاسبية بصورة سليمة، وهي محتسبة على النحو المناسب في البيانات المالية المرفقة والملحوظات المصاحبة لها. وتكشف هذه البيانات بدقة معقولة المركز المالي للمنظمة وللصناديق التي تحتفظ بها المنظمة كأمانات، ونتائج عملياتها، والتغيرات التي طرأت على مركزها المالي.

ميمي تالاس
مديرة إدارة الخدمات والعمليات المؤسسية

غيرهارد مولر
المدير العام

فيينا، 27 آذار/مارس 2024

اليونيدو

البيان 1: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف اليوروات)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (معاد حسابها)	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة	
بآلاف اليوروات	بآلاف اليوروات		
			الأصول
			الأصول الجارية
488 876	512 125	2	النقدية ومكافئات النقدية
147 151	102 413	3	المبالغ المستحقة التحصيل (من المعاملات غير التبادلية)
4 038	5 442	3	المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية
802	730	4	المخزون
27 957	31 501	5	الأصول الجارية الأخرى
668 824	652 211		مجموع الأصول الجارية
			الأصول غير الجارية
124 061	157 822	3	المبالغ المستحقة التحصيل (من المعاملات غير التبادلية)
61 231	46 919	7	الممتلكات والمنشآت والمعدات
567	364	8	الأصول غير الملموسة
6 069	4 784	9	الأصول غير الجارية الأخرى
191 928	209 889		مجموع الأصول غير الجارية
860 752	862 100		مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم الجارية
11 808	13 877	10	المبالغ المستحقة الدفع (المعاملات التبادلية)
11 938	11 526	11	استحقاقات الموظفين
26 948	39 411	10	التحويلات المستحقة الدفع (من المعاملات غير التبادلية)
87 490	96 411	12	المبالغ المحصلة سلفاً والإيرادات المؤجلة
32 944	34 345	13	الخصوم الجارية والمالية الأخرى
171 128	195 570		مجموع الخصوم الجارية
			الخصوم غير الجارية
160 095	167 421	11	استحقاقات الموظفين
26 451	24 062	22-13	الخصوم غير الجارية الأخرى
186 546	191 483		مجموع الخصوم غير الجارية
357 674	387 053		مجموع الخصوم
			صافي الأصول
481 761	453 126	14	الفوائض/(العجزات) المتراكمة وأرصدة الصناديق
21 317	21 921	15	الاحتياطيات
503 078	475 047		مجموع صافي الأصول
860 752	862 100		مجموع الخصوم وصافي الأصول

الملحوظات المرفقة بهذه البيانات المالية جزء لا يتجزأ منها.

اليونيدو

البيان 2: بيان الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
(بآلاف اليوروات)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (معاد حسابها)	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة	
بآلاف اليوروات	بآلاف اليوروات		
			العائدات
70 928	70 928	16	الاشتراكات المقررة
227 882	234 184	16	التبرعات
645	3 884	16	عائدات الاستثمار
22 747	24 459	16	الأنشطة المدرة لعائدات
2 581	2 520	16	إيرادات أخرى
324 783	335 975		مجموع العائدات
			النفقات
141 229	145 303	17	تكاليف واستحقاقات الموظفين
39 951	56 595	17	التكاليف التشغيلية
91 796	101 553	17	الخدمات التعاقدية
27 124	24 713	17	معدات التعاون التقني المحتسبة ضمن تكاليف التشغيل
6 731	5 836	17	الاستهلاك والإهلاك
3 145	1 854	17	نفقات أخرى
309 976	335 854		مجموع النفقات
14 807	121		فائض/(عجز) التشغيل
31 704	(22 165)	17	مكاسب/(خسائر) أسعار الصرف
46 511	(22 044)		الفائض/(العجز) في الفترة المالية

الملحوظات المرفقة بهذه البيانات المالية جزء لا يتجزأ منها.

اليونيدو

البيان 3: بيان التغيرات في صافي الأصول عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
(بآلاف اليوروات)

المحوظة	الفائض/(العجز) المتراكم	الاحتياطيات	مجموع صافي الأصول
	بآلاف اليوروات		
	349 733	20 885	370 618
	صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
	الحركة أثناء السنة		
	89 463		89 463
		432	432
	(27)		(27)
23	(1 850)		(1 850)
	87 586	432	88 018
	صافي الحركة المحتسبة مباشرة في صافي الأصول		
	(2 069)		(2 069)
23	46 511		46 511
	132 028	432	132 460
	مجموع الحركة أثناء السنة		
15-14	481 761	21 317	503 078
	صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (معاد حسابها)		
	الحركة أثناء السنة		
14-11	(3 330)		(3 330)
15		604	604
14	(79)		(79)
15-14	(3 409)	604	(2 805)
	صافي الحركة المحتسبة مباشرة في صافي الأصول		
15-14	(3 182)		(3 182)
	(22 044)		(22 044)
	(28 635)	604	(28 031)
	مجموع الحركة أثناء السنة		
	453 126	21 921	475 047
	صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		

الملحوظات المرفقة بهذه البيانات المالية جزء لا يتجزأ منها.

اليونيدو

البيان 4: بيان التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
(بآلاف اليوروات)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (معاد حسابها)	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة
بآلاف اليوروات	بآلاف اليوروات	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
46 511	(22 044)	الفائض/(العجز) للسنة
(19 743)	22 154	(المكاسب)/(الخسائر) غير المتحققة من صرف العملات الأجنبية
6 731	5 836	8-7 الاستهلاك والإهلاك
(2 069)	(3 182)	14 المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء
89 463	(3 330)	14 المكاسب/(الخسائر) في التقييم الاكثوري للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(50)	72	4 (الزيادة)/(النقصان) في المخزونات
(26 106)	9 573	3 (الزيادة)/(النقصان) في الحسابات المستحقة التحصيل
(6 222)	(2 259)	5 (الزيادة)/(النقصان) في الأصول الأخرى
11 885	8 921	12 الزيادة/(النقصان) في المبالغ المحصلة سلفاً والإيرادات المؤجلة
(4 174)	14 532	10 الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع
(82 968)	6 914	11 الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين
(650)	(988)	13 الزيادة/(النقصان) في الخصوم والمخصصات الاحتياطية الأخرى
24 400	22 487	7 (المكاسب)/(الخسائر) الناتجة عن بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات
(2 158)	(9 837)	16 إيرادات الاستثمارات/الفوائد المصرفية (الصافي)
432	604	15-14 المبالغ المحولة إلى الاحتياطيات
(1 877)	(79)	تحركات أخرى
33 405	49 374	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(20 819)	(13 784)	7 شراء الممتلكات والمنشآت والمعدات
(91)	(14)	8 شراء الأصول غير الملموسة
31	(10)	7 عائدات بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات
2 158	9 837	صافي التدفقات النقدية من فائدة الاستثمار
(18 721)	(3 971)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
14 684	45 403	صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية
454 449	488 876	النقدية ومكافئات النقدية في بداية الفترة المالية
19 743	(22 154)	المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة من صرف العملات الأجنبية
488 876	512 125	2 النقدية ومكافئات النقدية في نهاية الفترة المالية

الملحوظات المرفقة بهذه البيانات المالية جزء لا يتجزأ منها.

اليونيدو

البيان 5: بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
(بآلاف اليوروات)

الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	الرصيد	الملاحظة	الميزانية العادية
<i>بآلاف اليوروات</i>					
الإيرادات					
71 855	70 928	70 928	-	16	الإيرادات المقررة
320	507	344	163		البرنامج الإقليمي
1 611	1 316	(473)	1 789		إيرادات متنوعة
73 786	72 751	70 799	1 952		مجموع الإيرادات
عنصر التكلفة					
48 768	49 508	47 783	1 725		تكاليف الموظفين
801	1 159	660	499		السفر في مهام رسمية
15 623	18 674	16 645	2 029		تكاليف التشغيل
3 792	5 178	3 281	1 897		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
4 802	4 932	4 758	174		البرنامج العادي للتعاون التقني والموارد الخاصة لصالح أفريقيا
73 786	79 451	73 127	6 324		مجموع التكاليف
-	(6 700)	(2 328)	(4 372)		الرصيد المتبقي للفترة
الميزانية التشغيلية					
<i>بآلاف اليوروات</i>					
الإيرادات					
19 602	22 464	24 627	(2 163)		إيرادات تكاليف الدعم
50	(1 059)	962	(2 021)		إيرادات متنوعة
19 652	21 405	25 589	(4 184)		مجموع الإيرادات
عنصر التكلفة					
18 457	18 936	18 019	917		تكاليف الموظفين
1 116	2 298	969	1 329		السفر في مهام رسمية
79	210	39	171		تكاليف التشغيل
19 652	21 444	19 027	2 417		مجموع التكاليف
-	(39)	6 562	(6 601)		الرصيد المتبقي للفترة

الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	الرصيد	المجموع
<i>بِألاف اليوروات</i>				
				الإيرادات
71 855	70 928	70 928	-	الإيرادات المقررة
19 602	22 464	24 627	(2 163)	إيرادات تكاليف الدعم
320	507	344	163	البرنامج الإقليمي
1 661	257	489	(232)	إيرادات متنوعة
93 438	94 156	96 388	(2 232)	مجموع الإيرادات
				عنصر التكلفة
67 225	68 444	65 802	2 642	تكاليف الموظفين
1 917	3 457	1 629	1 828	السفر في مهام رسمية
15 702	18 884	16 684	2 200	تكاليف التشغيل
3 792	5 178	3 281	1 897	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
4 802	4 932	4 758	174	البرنامج العادي للتعاون التقني والموارد الخاصة لصالح أفريقيا
93 438	100 895	92 154	8 741	مجموع التكاليف
-	(6 739)	4 234	(10 973)	الرصيد المتبقي للفترة

18

الملحوظات المرفقة بهذه البيانات المالية جزء لا يتجزأ منها.

ملحوظات على البيانات المالية

الملحوظة 1- السياسات المحاسبية

الكيان المُصدر للبيانات المالية

- 1-1 أنشئت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام 1966 بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2152 (د-21)، وأصبحت وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في عام 1985 بدخول دستورها حيز النفاذ. والهدف الرئيسي للمنظمة هو تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وتضم المنظمة حاليا 172 دولة عضوا (مقابل 170 دولة في عام 2022).
- 2-1 ولدى المنظمة ثلاث هيئات رئيسية، هي: المؤتمر العام، ومجلس التنمية الصناعية، والأمانة. وإضافةً إلى ذلك، أنشئت لجنة للبرامج والميزانية لمساعدة المجلس. وترتكز مهام هذه الهيئات على دستور اليونيدو، الذي اعتُمد في عام 1979.
- 3-1 ويحدد المؤتمر العام، الذي يضم جميع الدول الأعضاء في اليونيدو، سياسات المنظمة ومبادئها التوجيهية ويقر ميزانيتها وبرنامج عملها. ويعين المؤتمر العام مديرا عاما كل أربع سنوات. وينتخب المؤتمر العام أيضا أعضاء مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية.
- 4-1 ويستعرض مجلس التنمية الصناعية، المؤلف من 53 عضوا، تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية، ويقدم توصيات بشأن المسائل السياسية، بما في ذلك تعيين المدير العام. ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة (المقرر م ت ص -39/م-7 و)).
- 5-1 وتتألف لجنة البرنامج والميزانية من 27 عضوا، وهي جهاز فرعي تابع للمجلس، وتجتمع مرة واحدة في السنة. وتساعد اللجنة المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانيتين وغير ذلك من المسائل المالية.
- 6-1 وتنفذ المنظمة أنشطتها بالتعاون التقني ضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (للفترة 2022-2025)، ولا سيما في مجالات الأولوية وهي المناخ وحماية البيئة والأمن الغذائي والطاقت المتجددة. وإلى جانب ذلك، تضطلع المنظمة بعدد من الأنشطة الشاملة، خصوصا في مجالات تعزيز التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية الصناعية، وإقامة شراكات استراتيجية، وتنفيذ برامج خاصة لصالح أقل البلدان نموا، وتقديم خدمات استراتيجية في مجال البحوث والإحصاءات الصناعية.
- 7-1 ويقع مقر اليونيدو في فيينا وله مكاتب اتصال في بروكسل وجنيف ونيويورك. وتتألف شبكة المكاتب الميدانية من 48 مكتبا (مقابل 48 مكتبا في عام 2022)، وتضم مراكز إقليمية ومكاتب فُطرية تغطي أكثر من 120 بلدا.

أساس إعداد البيانات المالية

- 8-1 تُجَهَز بيانات اليونيدو المالية بمقتضى المادة العاشرة من نظام المنظمة المالي الذي اعتمده المؤتمر العام، وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إيبساس). وبناءً على ذلك، تُعدُّ البيانات المالية حسب طريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي حال عدم تناول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أي مسألة معينة، يطبق عليها المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة.
- 9-1 وقد أجرت إدارة اليونيدو العليا تقييما لقابلية المنظمة للاستمرار، فلم تلاحظ أي حالة تذكر من حالات عدم اليقين التي تتصل بأحداث أو ظروف قد تثير درجة كبيرة من الارتياب. ويفترض مفهوم "القابلية للاستمرار" في المحاسبة استمرار الوجود في المستقبل المنظور. ولذلك، تُعدُّ هذه البيانات المالية على أساس مفهوم القابلية للاستمرار، وقد دُنِب على تطبيق السياسات المحاسبية طوال فترة الإبلاغ.
- 10-1 وتتضمن هذه البيانات المالية للبيانات المالية لليونيدو، والعمليات المشتركة لمركز فيينا الدولي، والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية.

أساس القياس

- 11-1 تُعدُّ البيانات المالية باستخدام أسلوب التكلفة التاريخية، إلا فيما يتعلق باستثمارات وأصول معينة تقيد بقيمتها العادلة وفقا لما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المنطبقة.

فترة الإبلاغ

1-12 الفترة المالية لإعداد البيانات المالية السنوية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي السنة التقويمية التي تبدأ من 1 كانون الثاني/يناير 2023 وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

العملة وأساس التحويل

1-13 العملة الرئيسية المستخدمة في معاملات اليونيدو والعملة التي تُعرض بها بياناتها هي اليورو. وجميع القيم الواردة في البيانات المالية يُعبر عنها باليوروبات وتُدوّر إلى أقرب ألف يورو، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تحويل العملات

1-14 تُحوّل العملات التي تجرى بعملات غير اليورو، بما فيها المعاملات المتعلقة بنود غير نقدية، إلى يوروبات، باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في التاريخ المعتبر للمعاملة المعنية.

1-15 وتُحوّل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات أخرى إلى اليورو باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والمتاح للاطلاع العام والساري في نهاية فترة الإبلاغ.

1-16 وتُحتسب في بيان الأداء المالي مكاسب وخسائر أسعار الصرف الناتجة عن تسوية المعاملات بعملات أجنبية وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات أجنبية.

استخدام التقديرات

1-17 تتضمن البيانات المالية بالضرورة مبالغ تستند إلى تقديرات وافتراسات تضعها الإدارة بناء على أفضل معارفها عن الأحداث والإجراءات الجارية. وتشمل التقديرات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: القيمة العادلة للسلع الممنوحة، والالتزامات المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية المحددة وغيرها من استحقاقات ما بعد الخدمة؛ والمبالغ اللازمة للدعاوى القضائية، والمخاطر المالية والائتمانية المتعلقة بالحسابات المستحقة التحصيل، والرسوم المستحقة، والأصول والخصوم الطارئة؛ ودرجة اضمحلال قيمة المخزونات والممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتُحتسب التغيرات الجوهرية في التقديرات في سياق الفترة التي تصبح فيها تلك التغيرات معروفة.

العائدات والنفقات

عائدات المعاملات التبادلية

1-18 تُحتسب عائدات بيع السلع، كبيع المنشورات والنموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ، عندما يُنقل إلى المشتري ما يقترن بملكية تلك السلع من مخاطر ومنافع ذات شأن.

1-19 وتُحتسب العائدات المتأتية من تقديم الخدمات في الفترة المالية التي تُقدّم فيها الخدمة، تبعا للمرحلة المقدرة التي بلغها إنجاز تلك الخدمة، شريطة أن يتسنى تقدير الناتج تقديرا موثوقا.

عائدات الفوائد المصرفية

1-20 تُحتسب إيرادات الاستثمارات على أساس النسبة المنقضية من مدة استحقاقها، مع أخذ العائد الفعلي للأصول المعنية في الحسبان.

عائدات المعاملات غير التبادلية

الاشتراكات المقررة

1-21 تُحتسب عائدات الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية في مطلع السنة التي تتعلق بها تلك الاشتراكات. ويحدد مقدار تلك العائدات بالاستناد إلى البرنامج والميزانيتين، ويُحصّل من الدول الأعضاء وفقاً لجدول الأنصبة المقررة الذي يعتمده المؤتمر العام.

التبرعات

1-22 عائدات التبرعات التي تُفرض قيوداً على استخدامها تُحتسب عند التوقيع على اتفاق ملزم بين اليونيدو والجهة المتبرعة. أما عائدات التبرعات التي تُفرض شروطاً على استخدامها، بما في ذلك الالتزام بإعادة الأموال إلى الجهة المتبرعة في حال عدم الإيفاء بتلك الشروط، فتُحتسب عند الإيفاء بتلك الشروط. وإلى حين الإيفاء بتلك الشروط، يُحتسب الالتزام القائم ضمن الخصوم.

1-23 أما التبرعات وغيرها من العائدات غير المستدة إلى اتفاقات ملزمة، بما في ذلك الأقساط الآجلة التي لا تملك اليونيدو مطالبة واجبة النفاذ بشأنها، فتُحتسب كعائدات عند تلقيها أو عندما تُقدّم مطالبة واجبة النفاذ بشأنها.

التبرعات العينية في شكل سلع

1-24 تُحتسب التبرعات العينية المقدمة في شكل سلع بقيمتها العادلة، وتُحتسب السلع وما يقابلها من عائدات على الفور إذا لم تكن مقترنة بشروط. أما إذا كانت مقترنة بشروط، فتُحتسب ضمن الخصوم إلى حين الإيفاء بالشروط وبالالتزام القائم. وتُحتسب العائدات بقيمتها العادلة، حسب تقديرها في تاريخ احتياز الأصول الممنوحة.

التبرعات العينية في شكل خدمات

1-25 التبرعات العينية المقدمة في شكل خدمات لا تُحتسب في البيانات المالية ضمن العائدات. ويُفصح في الملاحظات على البيانات المالية عن طبيعة الخدمة المقدمة ونوعها.

النفقات

1-26 تُحتسب النفقات الناشئة عن شراء السلع والخدمات عندما يفرض المورد بالتزاماته التعاقدية، أي عندما تتسلم اليونيدو السلع والخدمات وتقبلها. وقد تحدث هذه العملية على مراحل في بعض عقود الخدمات. وتُحتسب أيضاً جميع النفقات الأخرى الناتجة عن استهلاك أصول أو تكبّد خصوم ينتج عنها نقصان في صافي الأصول أثناء فترة الإبلاغ.

الأصول

الأصول المالية

1-27 دخل المعيار الجديد المتعلق بالأدوات المالية، وهو معيار إيبساس 41، حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2023 وحل محل معيار إيبساس 29 السابق. ويتمثل الأثر الرئيسي لتطبيقه على محاسبة اليونيدو في استخدام نموذج تلف استشرافي مما قد يؤدي إلى تغييرات في مقدار المبالغ المخصصة للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة. وقد طبقت اليونيدو هذا المعيار الجديد حسب الاقتضاء، وأقرت بأثر تطبيقه الأولي في الفائض أو العجز المتراكم الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2023. وقررت المنظمة تطبيق نهج بأثر رجعي فيما يتعلق بمعيار إيبساس 41، مما نتج عنه إعادة إعداد البيانات المالية لعام 2022.

1-28 وتفيد اليونيدو الفائض أو العجز (باعتباره ربحاً وخسارة نتيجة اضمحلال القيمة)، كمخصص خسارة مقابل خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة متعلقة بأحد الأصول المالية بغض النظر عن زيادة مخاطر الائتمان. والخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير متوسط مرجح للقيمة الحالية لأي عجز نقدي مستقبلي (أي متوسط مرجح لخسائر ائتمانية، مع استخدام مخاطر التخلف عن السداد ذات الصلة في فترة زمنية معينة كمعدلات). وتطبق اليونيدو عند احتسابها للخسائر الائتمانية المتوقعة تجربتها السابقة في الخسائر الائتمانية (مصفوفة المخصصات).

1-29 حالة التخلف عن السداد:

- الاشتراكات المقررة: إذا لم تسدد دولة عضو اشتراكاتها المقررة لأكثر من سنة؛
 - التبرعات والذمم المدينة من الأنشطة المدرة للدخل والأصول الأخرى: بعد اجتياز افتراض قابل للدحض مدته 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق.
- 1-30 ولا تستخدم المنظمة في عملياتها العادية سوى الأدوات المالية من غير المشتقات. وتتألف هذه الأدوات المالية في المقام الأول من حسابات مصرفية وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب وحسابات مستحقة التحصيل.

النقدية ومكافئات النقدية

- 1-31 تقيد النقدية ومكافئات النقدية وفقاً للتكلفة المهلكة، وهي تشمل النقدية الحاضرة والودائع التي يمكن تسجيلها المودعة لأجل لدى مؤسسات مالية.

المبالغ المستحقة التحصيل

- 1-32 تقيد المبالغ المستحقة التحصيل وفقاً للتكلفة المهلكة. وتستند المخصصات المرصودة لتغطية الخسائر إلى تقديرات الخسائر الائتمانية مدى الحياة وتقيد في بيان الأداء المالي.

السلف

- 1-33 تقيد السلف بدايةً بقيمتها الإسمية. وتقيد المخصصات المرصودة لتغطية المبالغ التقديرية المتعدرة التحصيل عند وجود دليل موضوعي على اضمحلال قيمة الأصول في بيان الأداء المالي.

المخاطر المالية

- 1-34 أرست المنظمة سياسات وإجراءات حصيفة لإدارة المخاطر وفقاً لنظامها المالي وقواعدها المالية. ويجوز لها أن تستغل المبالغ المالية غير اللازمة لتلبية احتياجات فورية في استثمارات قصيرة الأمد وطويلة الأمد، لكن جميع الاستثمارات الطويلة الأمد يجب أن تحصل على تركيبة من لجنة معنية بالاستثمار قبل القيام بها. وتتعرض اليونيدو في سياق عملها المعتاد لشتى المخاطر المالية، كمخاطر السوق (أسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة) ومخاطر تقصير الطرف المقابل. ولا تستخدم المنظمة أي أدوات تحوطية لدرء التعرض للمخاطر.

- مخاطر أسعار صرف العملات. تتلقى اليونيدو جزءاً من اشتراكات الدول الأعضاء وتبرعات الجهات المانحة بعملات غير عملة الإنفاق، وهي من ثمّ معرضة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية الناجمة عن تقلب أسعار صرف العملات. وتُخفّف مخاطر أسعار صرف العملات أساساً من واقع أن العقود تُبرَم وتنفَّذ في المقام الأول بالعملات التي تموّل بها الجهات المانحة المشاريع.

- مخاطر أسعار الفائدة. لا تودع المنظمة أموالها إلا في حسابات قصيرة الأمد بأسعار فائدة ثابتة، ولذلك فهي لا تتعرض لأي مخاطر ذات شأن من حيث أسعار الفائدة.

- مخاطر الائتمان. لا تتعرض المنظمة لأي مخاطر ائتمانية ذات شأن، لأن الدول الأعضاء والجهات المانحة وسائر الأطراف المقابلة التي تسهم باشتراكاتها وتبرعاتها تتمتع عموماً بجدارة ائتمانية عالية.

- مخاطر تقصير الأطراف المقابلة. تودع اليونيدو أموالها النقدية لدى مصارف مختلفة، ومن ثمّ فهي تتعرض لخطر تقصير مصرف ما في الوفاء بالتزامه تجاه المنظمة. ولكن لدى اليونيدو سياسات تحدّ من مدى تعرضها لاحتمال تقصير أي مؤسسة مالية بعينها. وعلاوة على ذلك، تتسم حافظة الاستثمار الكلية بالتنوع الجغرافي ولا تتعدى الأطراف المقابلة في الاستثمارات المالية ثلاثة أطراف في كل بلد ولا يتجاوز إجمالي تعرض اليونيدو للمخاطر في كل بلد نسبة 25 في المائة.

- المخاطر الفُطرية: يواجه تنفيذ المشاريع في أكثر من 150 بلدا تحديات بسبب التغيرات المحتملة في الترتيبات الجغرافية السياسية التي يتعين النظر فيها في مرحلة تخطيط المشاريع. وفي مرحلة التخطيط، توضع مصفوفة لمخاطر المشاريع تتناول قائمة المخاطر وطبيعتها ومداها، وكذلك تدابير تخفيفها.
- المخاطر التكنولوجية: يؤثر نشر التكنولوجيات الجديدة على أنشطة المشاريع ويؤثر على هيكل المشاريع وتخطيط المشاريع.
- مخاطر الأمن السيبراني. تعكف اليونيدو باستمرار، بسبب احتمال تعرضها للهجمات السيبرانية، على تعزيز حماية نظم المعلومات لديها.

المخزونات

- 1-35 تُحتسب المخزونات بسعر التكلفة، ما لم تكن قد احتيزت عن طريق معاملة غير تبادلية، وفي هذه الحالة تقاس تكلفتها بقيمتها العادلة في تاريخ الاحتياز. وتحدّد التكاليف باستخدام مبدأ "ما يدخل أولاً يخرج أولاً" فيما يخص بنود المخزون المتماثلة، وباستخدام طريقة التحديد الدقيق فيما يخص البنود غير المتماثلة. وتُحتسب مخصصات احتياطية لتقادم المخزونات في بيان الأداء المالي في السنة التي يُعتبر أن المخزونات تقادمت فيها.
- 1-36 وبما أن قيمة اللوازم المكتبية والمنشورات والأدوات المرجعية المستخدمة ليست ذات شأن، فهي تُحتسب ضمن تكاليف التشغيل في بيان الأداء المالي عند شرائها.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

- 1-37 يستند الاحتساب الأولي للممتلكات والمنشآت والمعدات إلى تكلفتها في تاريخ الاحتياز لكل فئة على حدة من فئات الأصول. أما القيمة الدفترية اللاحقة لتلك الممتلكات والمنشآت والمعدات فتُحسب على أساس التكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأي خسائر محتسبة ناشئة عن اضمحلال القيمة. وتشمل التكلفة التاريخية التكاليف التي تعزى مباشرة إلى اقتناء الأصل. ولا تُدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية لأي بند من الأصول أو لا يُعترف به كبند منفصل إلا عندما يكون من المحتمل أن تحصل اليونيدو على فوائد اقتصادية مقبلة مرتبطة بذلك البند ويكون من الممكن قياس تكلفته على نحو موثوق. وتقيّد تكاليف عمليات الإصلاح والصيانة كنفقات في بيان الأداء المالي خلال الفترة المالية التي تُتكدب فيها. وقد حُدد لهذه الفئة من الأصول عتبة رسلة قدرها 600 يورو.

- 1-38 وتُقيّم الأصول الممنوحة بقيمتها العادلة في تاريخ الاحتياز. أما الأصول التراثية فلا تُحتسب.

- 1-39 وتجرى استعراضات لمدى اضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات، بوصفها أصولا غير نقدية، على نحو سنوي. وتُحتسب الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة كفائض أو عجز وتدرج في بيان الأداء المالي عندما يتجاوز المبلغ الدفترى لأصل ما المبلغ القابل للاسترداد بشأن ذلك الأصل. والمبلغ القابل للاسترداد بشأن أصل ما هو أعلى قيمة عادلة للأصل مخصوم منها تكاليف بيعه وقيمة استعماله الحالية.

- 1-40 وتُطبّق طريقة القسط الثابت في الاستهلاك على مدى المدة المقدرة للعمر النافع للأصول من أجل تحديد المقدار السنوي لاستهلاكها، الذي يُحتسب في بيان الأداء المالي. وفيما يلي المدة المقدرة للعمر النافع لكل فئة من الممتلكات والمنشآت والمعدات:

الفئة	مدة العمر النافع المقدرة (بالسنوات)
المركبات	3-10
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3-9
الأثاث والتجهيزات	5-12
الآلات	4-15
المباني	15-100
الأراضي	لا استهلاك
تحسينات الأصول المؤجرة	مدة الإيجار أو العمر النافع، أيهما أقصر

الأصول غير الملموسة

1-41 تُحتسب الأصول غير الملموسة على أساس تكلفتها ناقصا القيمة المتراكمة للإهلاك وأي خسائر ناتجة عن اضمحلال قيمتها. والأصول غير الملموسة التي تحوزها اليونيدو هي برامج حاسوبية في المقام الأول.

1-42 وفي حال احتياز أصول غير ملموسة من دون تكلفة (كهدية أو هبة مثلا) أو بتكلفة رمزية، تُستخدم القيمة العادلة لهذه الأصول في تاريخ احتيازها.

1-43 ولكي يُحتسب أي بند كأصل غير ملموس، يجب أيضا الإيفاء بالمعيارين التاليين: (أ) أن تكون مدة العمر النافع المقدرة أكثر من سنة واحدة؛ و(ب) أن تتجاوز تكلفة الأصل 1 700 يورو، باستبعاد البرامج المعدة داخليا، التي وُضعت لتكلفة تصميمها حد أدنى قدره 25 000 يورو، باستبعاد تكاليف الأبحاث والصيانة، التي تُحتسب ضمن تكاليف التشغيل عند تكبدها.

1-44 ويوزع الإهلاك على مدة العمر النافع المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلي بيان مدة العمر النافع المقدرة لفئات الأصول غير الملموسة:

الفئة	مدة العمر النافع المقدرة (بالسنوات)
البرامج الحاسوبية المكتتة من جهة خارجية	6
البرامج الحاسوبية المعدة داخليا	6
حقوق التأليف والنشر	3

عقود الإيجار

1-45 تصنف اتفاقات الإيجار المبرمة في المكاتب الميدانية كعقود إيجار تشغيلي. وتُفيد المبالغ المدفوعة لتسديد الإيجار في بيان الأداء المالي كنفقات على أساس القسط الثابت خلال مدة الإيجار.

الحصص في الترتيبات المشتركة والكيانات الأخرى

1-46 تشمل هذه البيانات المالية المعدة للأغراض العامة الحصص المنطبقة من الترتيبات المشتركة المنشأة بمقتضى مذكرة تفاهم متعلقة بتوزيع الخدمات العامة في مركز فيينا الدولي، أبرمتها المنظمات الكائنة في فيينا في عام 1977. وتشمل الخدمات العامة خدمات المطاعم وإدارة المباني والمتجر التعاوني والخدمات الطبية وخدمات أخرى. والمنظمة طرف في ترتيب مشترك مبرم مع الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن مباني مركز فيينا الدولي، وكذلك بشأن أنشطة الخدمات العامة، ويقوم على أساس استرداد التكاليف.

1-47 وبما أن خدمات إدارة المباني عبارة عن عمليات داخلية لليونيدو، فإن المنظمة تحتسب كامل إيرادات دائرة إدارة المباني ونفقاتها وأصولها وخصومها.

1-48 وفيما يتعلق بالتشغيل المشترك لمباني مركز فيينا الدولي، إلى جانب الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية الذي يمول الإصلاحات الرئيسية بها، تحتسب اليونيدو حصتها من الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات. وتحتسب نفقات الترتيبات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها منظمات أخرى، تتخذ من فيينا مقرا لها، عند تقديم تلك الخدمات.

الخصوم

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المالية الأخرى

1-49 تقيّد الخصوم المالية، بما فيها الحسابات المستحقة الدفع، بالقيمة العادلة في البداية، وتقاس فيما بعد بالتكلفة المهلكة. أما الخصوم المالية والحسابات المستحقة الدفع التي تقل مدتها عن 12 شهرا، فتقيّد بقيمتها الاسمية، التي تعطي أفضل تقدير، في تاريخ الإبلاغ، للمبلغ اللازم لتسوية هذا الالتزام.

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

1-50 تشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل الأجور والمرتبات والبدلات واستحقاق الإجازة المرضية وإجازة الأمومة المدفوعتي الأجر والإجازة السنوية التي تتجاوز حد الإجازات المُرَكَّلة والجزء الجاري من استحقاقات ما بعد الخدمة. وتصبح تسوية استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل مستحقة في غضون 12 شهرا من تاريخ انتهاء المدة التي قدموا فيها الخدمات ذات الصلة، وتُحتسب بقيمتها الاسمية استنادا إلى رصيد الاستحقاقات حسب معدلات الأجر الراهنة.

استحقاقات ما بعد الخدمة

- 1-51 استحقاقات ما بعد الخدمة هي استحقاقات الموظفين (عدا استحقاقات إنهاء الخدمة) الواجبة الدفع بعد انتهاء الخدمة.
- 1-52 وتشتمل استحقاقات ما بعد الخدمة لدى اليونيدو على خطط الاستحقاقات المحددة، ومنها التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنح الإعادة إلى الوطن، وبدلات نهاية الخدمة، إضافة إلى التكاليف الخاصة باستحقاقات نهاية الخدمة المتعلقة بالسفر وشنح الأمتعة المنزلية.
- 1-53 ويقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب الالتزامات الخاصة باستحقاقات ما بعد الخدمة، ويستخدمون لهذا الغرض طريقة الوحدة الإضافية المقدر. وتحدد القيمة الحالية للالتزام بإجراء خصم على المبلغ التقديري الذي يلزم سداه مستقبلا لتسوية الالتزام الناتج عن الخدمة التي قدمها الموظف في الفترة الراهنة والفترات السابقة، وذلك باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات العالية الجودة لسنوات الاستحقاق المقابلة.
- 1-54 وتُحتسب المكاسب والخسائر الاكتوارية كاحتياطات في الفترة التي تحدث فيها تلك المكاسب والخسائر، وتدرج كبنود منفصل في بيان التغيرات في صافي الأصول.

استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

1-55 تُدفع استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى، بما فيها استبدال رصيد الإجازات السنوية، بعد أكثر من 12 شهرا عموما. ونظرا لعدم اليقين فيما يتعلق بالمبالغ المخصصة للإجازات السنوية وتوقيتها، يقوم الخبراء الاكتواريون بتقديرها ويعاملونها نفس المعاملة المحاسبية التي يعاملون بها الاستحقاقات الأخرى لما بعد الخدمة، أي حسب خطط الاستحقاقات المحددة، بإدراج الأرباح والخسائر الاكتوارية على نحو فوري في بيان التغيرات في صافي الأصول.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

1-56 اليونيدو من المنظمات المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (الصندوق المشترك)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بها من استحقاقات. وهذا الصندوق المشترك هو نظام يموله أرباب عمل متعددون بمساهمات لتوفير استحقاقات محددة. وكما تقضي المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق المشترك، فإن باب العضوية فيه مفتوح للوكالات المتخصصة ولأي منظمة حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة المعمول بها في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

1-57 ويعرض هذا الصندوق المشترك المنظمات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة فيه، مما يعني عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزامات وأصول وتكاليف النظام فيما بين المنظمات المشاركة فيه. وليس في وسع اليونيدو، مثلها مثل المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق والصندوق المشترك نفسه، أن تحدد، بموثوقية كافية للمحاسبة، حصتها النسبية من التزامات الاستحقاقات المحددة وأصول النظام وتكاليفه. ومن ثم، تعامل اليونيدو هذا النظام كما لو كان نظام اشتراكات محددة، وفقا لمقتضيات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتُحتسب اشتراكات اليونيدو في النظام أثناء الفترة المالية كنفقات في بيان الأداء المالي.

المخصصات الاحتياطية والخصوم الطارئة

1-58 تُحتسب المخصصات الاحتياطية كخصوم طارئة في الحالات التالية: (أ) عندما يكون على اليونيدو التزام حالي قانوني أو ضمني بسبب أحداث سابقة؛ و(ب) عندما يلزم على الأرجح صرف موارد للوفاء بذلك الالتزام؛ و(ج) عندما يمكن تقدير المبلغ بموثوقية. ومبلغ المخصصات الاحتياطية هو أفضل تقدير، في تاريخ الإبلاغ، للنفقات اللازمة للوفاء بالالتزام الحالي. وتُحتسب القيمة الحالية لهذا المبلغ التقديري عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود كبيراً.

1-59 ويكشف عن الخصوم الطارئة التي لا يكون فيها الالتزام المحتمل مؤكداً، أو لم يتأكد بشأنه بعد ما إذا كان على اليونيدو التزام حالي يمكن أن يؤدي إلى صرف موارد، أو في حالة الالتزامات التي لا تفي بمعايير الاحتمال وفقاً للمعيار 19، أي "المخصصات الاحتياطية والخصوم الطارئة والأصول الطارئة"، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المحاسبة الخاصة بكل صندوق على حدة والمعلومات حسب الشرائح

1-60 تُعد البيانات المالية لكل صندوق على حدة. فيعامل كل صندوق بصفته كياناً مالياً ومحاسبياً منفصلاً، له مجموعة حسابات مستقلة بنظام القيد المزدوج والتوازن التفائلي. وأرصدة الصناديق هي القيمة المتبقية المتراكمة للعائدات والنفقات.

1-61 وتختلف مصادر أموال اليونيدو باختلاف أنواع الخدمات التي تقدمها من أجل تحقيق أهدافها العامة. ويجوز للمؤتمر العام أو المدير العام إنشاء صناديق منفصلة لأغراض عامة أو خاصة. وبناء على ذلك، تُعرض المعلومات حسب القطاعات تبعاً لمصدر التمويل، وتصنّف فيها جميع أنشطة المنظمة ضمن ثلاثة قطاعات متميزة من الخدمات، هي:

- (أ) *أنشطة الميزانية العادية*. تُقدّم في إطار هذه الأنشطة خدمات أساسية، من قبيل حوكمة المنظمة، ووضع السياسات، والتوجيه الاستراتيجي، والبحوث، والإدارة وخدمات الدعم (كإدارة الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية)، وكذلك الخدمات التي تدعم الدول الأعضاء في مجال صنع القرارات وتوفّر الدعم الأساسي اللازم لتحقيق هدف اليونيدو الرئيسي وفقاً لدستورها، وهو تعزيز التنمية الصناعية وتسريع وتيرتها في البلدان النامية؛
- (ب) *أنشطة التعاون التقني*. تُعنى هذه الأنشطة بتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات مباشرة إلى الجهات المستفيدة. وتعود هذه الخدمات بفائدة مباشرة على الجهات المستفيدة في طائفة واسعة من المجالات، مثل الزراعة والبيئة والتجارة، وتشمل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتحسين عمليات الإنتاج؛
- (ج) *الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة*. يتم في إطار هذه الأنشطة والخدمات تنفيذ "أنشطة جانبية" لدعم الخدمات الواردة في الفقرتين (أ) و(ب) أعلاه. وتشير هذه الفئة الأخيرة، المتمثلة في الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة، إلى خدمات مثل المنشورات المخصصة للبيع وإدارة المباني والنموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ، هي مكملة للأنشطة الرئيسية للمنظمة ولكنها متوافقة مع أهداف اليونيدو العامة وثيقة الصلة بها.

مقارنة الميزانيات

1-62 يُعد كل من البرنامج والميزانيتين العادية والتشغيلية لفترات السنتين على أساس نقدي معدل، لا على أساس الاستحقاق الكامل. وبسبب الاختلاف بين أساس إعداد الميزانيات وأساس إعداد البيانات المالية، يُعرض البيان 5 (المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية بمقتضى المعيار المحاسبي إيبساس 24، أي "عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية") بالاستناد إلى نفس الأساس المحاسبي الذي تستند إليه الميزانية المعتمدة والتصنيف المتبع فيها والفترة التي تناولها.

1-63 ويشمل بيان المقارنة المبالغ المرصودة في الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والمبالغ الفعلية بالاستناد إلى نفس الأساس المستند إليه في بيان ما يقابلها من المبالغ المرصودة في الميزانية، وتعليلاً لما يوجد بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية من اختلافات ذات شأن.

1-64 وترد في الملحوظة 18 أدناه مقارنة بين المبالغ الفعلية، معروضة بالاستناد إلى نفس الأساس المستند إليه في الميزانية، والمبالغ الفعلية لصافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد أي اختلافات في الأساس والتوقيت المستخدمين والكيان المعني على نحو منفصل.

الكشف عن الأطراف ذات الصلة

1-65 يتعين الكشف عن الأطراف ذات الصلة التي لديها القدرة على أن تتحكم فيما تتخذه اليونيدو من قرارات مالية وتشغيلية، أو تمارس نفوذا كبيرا عليها في هذا الشأن، وكذلك عن أي معاملات مع أطراف من هذا القبيل، إلا إذا جرت في سياق علاقة معتادة وبشروط وأحكام لا محاباة فيها، أو إذا لم تخرج تلك المعاملات عن سياق علاقات العمل المعتادة بين تلك الكيانات. وإضافةً إلى ذلك، تكشف اليونيدو عن أي معاملات خاصة مع موظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد أسرهم.

1-66 وموظفو الإدارة الرئيسيون في اليونيدو هم المدير العام ونائبه والمديرون الإداريون، الذين يتمتعون بصلاحيات ويتحملون مسؤوليات تتعلق بتخطيط أنشطة اليونيدو وتوجيهها ومراقبتها والتأثير في وجهتها الاستراتيجية. ويُعتبر دفع أجور موظفي الإدارة الرئيسيين معاملةً مع أطراف ذات صلة.

صدور معايير محاسبية

1-67 في عام 2023، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معيار إيبساس 45 المعني "بالممتلكات والمنشآت والمعدات" ومعيار إيبساس 46 المعني "بالتقاسات"، على أن يدخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2025، كما نشر معيار إيبساس 47 المعني "بالإيرادات" وإيبساس 48 المعني "بنفقات التحويل" ومعيار إيبساس 49 المعني "بخطط استحقاقات المعاشات التقاعدية" على أن يدخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2026. وسوف تعتمد اليونيدو هذه المعايير الجديدة وهي ترى أن اعتمادها لن يترك أثراً كبيراً على البيانات المالية، باستثناء اعتماد معيار إيبساس 47، (الإيرادات)، الذي يتطلب، فيما يتعلق بالترتيبات الملزمة، تقييد الإيرادات عند الوفاء بالالتزام الخاص بالامتثال، المقاس وفقاً للاعتبار التعاقدية، وهو حجم الموارد التي يتوقع كيان ما أن يحصل عليها عند وفائه بالالتزام الخاص بالامتثال.

الملحوظة 2- النقدية ومكافآت النقدية

الملحوظة	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
	(بالآلاف اليوروات)	
النقدية ومكافآت النقدية		
النقدية المودعة لدى المصارف والنقدية الحاضرة	40 996	49 104
الودائع لأجل قصير	466 851	436 487
النقدية ومكافآت النقدية الموجودة لدى المكاتب الميدانية	4 278	3 285
مجموع النقدية ومكافآت النقدية	512 125	488 876

2-1 تخضع إتاحة استخدام مجموع النقدية ومكافآت النقدية لقيود تتباين تبعاً للغرض الذي تتصل به. وتبلغ النقدية المقيدة للاستخدام من أجل أنشطة التعاون التقني 420 207 يوروات (مقابل 390 090 يورو في عام 2022)، ومن أجل أنشطة دائرة إدارة المباني 43 584 يورو (مقابل 44 776 يورو في عام 2022)، ومن أجل صندوق عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية 851 يورو (مقابل 885 يورو في عام 2022).

2-2 وتتضمن النقدية ومكافآت النقدية مبالغ نقدية وودائع لأجل قصير تعادل قيمتها 212 733 يورو (مقابل 241 778 يورو في عام 2022)، محتفظ بها بعملات غير اليورو. ويمكن سحب الودائع لأجل قبل الاستحقاق.

2-3 ويُحتفظ بجزء من النقدية بعملات يخضع تحويلها لقيود قانونية أو لا يُسهل تحويلها إلى يوروات، وهي تُستخدم حصراً لتغطية النفقات المحلية في البلدان ذات الصلة. وفي نهاية الفترة، كانت القيمة المكافئة لهذه العملات باليورو 3 308 يوروات (مقابل 2 611 يورو في عام 2022) على أساس سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في نهاية العام لكل من هذه العملات.

2-4 وحققت الحسابات المصرفية والودائع لأجل المدرة لفوائد متوسطاً سنوياً لسعر الفائدة قدره 3,08 في المائة و5,95 في المائة عن المبالغ المحتفظ بها باليورو ودولار الولايات المتحدة، على التوالي (مقابل 0,25 في المائة و1,73 في المائة في عام 2022).

2-5 ويُحتفظ بالنقدية في المكاتب الميدانية في حسابات مصرفية للسلف بغرض تلبية الاحتياجات المالية في المواقع الميدانية.

6-2 ويُحتفظ بأكثر من 99 في المائة من النقدية ومكافئات النقدية لدى مؤسسات مالية معتمدة.

7-2 ولغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار إيبساس 41، أظهرت تحليلات اليونيدو أن المخاطر المالية، فيما يتعلق ببند النقدية ومكافئاتها، لم تزد كثيراً. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة بشأن هذه الأرصدة مبلغاً زهيداً ولذلك لم تقيد اليونيدو أي خسائر ائتمانية بشأن هذا البند.

الملحوظة 3- الحسابات المستحقة التحصيل

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (معاد حسابها)	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	
(بآلاف اليوروات)		
		الأصول الجارية
		المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات غير التبادلية
135 149	94 120	التبرعات المستحقة التحصيل
98 266	92 833	المبالغ المستحقة التحصيل من الدول الأعضاء: الاشتراكات المقررة
2 937	4 092	ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب القابلة للاسترداد
25	7	المبالغ الأخرى المستحقة التحصيل من الدول الأعضاء
236 377	191 052	مجموع الحسابات المستحقة التحصيل قبل احتساب المخصصات الاحتياطية
(89 226)	(88 639)	المخصصات الاحتياطية للخسائر الائتمانية المتوقعة
147 151	102 413	صافي المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات غير التبادلية

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	
(بآلاف اليوروات)		
		المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية
2 763	4 514	المبالغ المستحقة التحصيل من مؤسسات الأمم المتحدة
1 952	1 605	المبالغ الأخرى المستحقة التحصيل
(677)	(677)	المخصصات الاحتياطية للخسائر الائتمانية المتوقعة
4 038	5 442	صافي المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (معاد حسابها)	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	
(بآلاف اليوروات)		
		الأصول غير الجارية
		المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات غير التبادلية
124 061	157 772	التبرعات المستحقة التحصيل
100	50	المبالغ المستحقة التحصيل من الدول الأعضاء: الاشتراكات المقررة
(100)	-	المخصصات الاحتياطية للخسائر الائتمانية المتوقعة: الاشتراكات المقررة
124 061	157 822	مجموع المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات غير التبادلية

1-3 تُعرض الحسابات المستحقة التحصيل خالصة من مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويستند حساب المخصصات الاحتياطية للاشتراكات المقررة غير المحصلة إلى حالات التخلف عن السداد، عندما لا تسدد دولة عضو ما عليها لأكثر من سنة، بعد بدء السنة المتعلقة بتلك الاشتراكات، وتقدر الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد على النحو التالي:

2022	2023	المدة التي ظل فيها آخر اشتراك غير مسدد
(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	
100	100	7 سنوات فأكثر
80	80	5 إلى 6 سنوات
60	60	3 إلى 4 سنوات
30	30	سنة إلى سنتين

بالنسبة للتبرعات والمبالغ المستحقة التحصيل من أنشطة مدرة لإيرادات وأصول أخرى، يبدأ احتساب حالة التخلف عن السداد بعد انقضاء فترة الـ 90 يوماً للافتراض القابل للدحض من تاريخ استحقاقها.

3-2 وكانت التغييرات في المخصصات الاحتياطية للاشتراكات المقررة غير المحصلة كما يلي:

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (معاد حسابها)	31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليوروات)	
83 403	87 140	المخصصات الاحتياطية للخسائر الائتمانية المتوقعة، في بداية السنة
3 737	(439)	تغير المخصصات للسنة
87 140	86 701	المخصصات الاحتياطية للخسائر الائتمانية المتوقعة، في نهاية السنة

3-3 ويتألف إجمالي المخصصات الاحتياطية للخسائر الائتمانية المتوقعة، البالغ 89 317 يورو (مقابل 90 002 يورو في عام 2022)، من مبلغ يخص الاشتراكات المقررة المستحقة التحصيل، قدره 86 701 يورو (مقابل 87 140 يورو في عام 2022) ومبلغ يخص المبالغ الأخرى المستحقة التحصيل والمطالبات الضريبية، قدره 2 615 يورو (مقابل 2 862 يورو في عام 2022). ولم تُدرج مخصصات فيما يتعلق بالتبرعات المستحقة التحصيل.

3-4 أما الاشتراكات المستحقة القبض غير الجارية، فتتعلق بالاشتراكات المؤكدة المتوقع أن يستحق سدادها من الدول الأعضاء والجهات المانحة بعد مرور أكثر من سنة واحدة على تاريخ الإبلاغ، وفقاً لخطط السداد المتفق عليها ومختلف مراحل المشاريع المعنية.

3-5 وترد في المرفق الأول (هـ)، المدرج في الوثيقة PBC.40/CRP.2، معلومات مفصلة عن حالة الاشتراكات المقررة:

3-6 وجرى تحديد كيفية تسوية مخصصات اضمحلال القيمة النهائية وفقاً لمعيار إيبساس 29 مع مخصصات الخسائر الافتتاحية وفقاً لمعيار إيبساس 41.

القيمة الدفترية حسب معيار إيبساس 29 (31 كانون الأول/ديسمبر 2023)	إعادة حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة	القيمة الدفترية حسب معيار إيبساس 41 (31 كانون الأول/ديسمبر 2022)	
11 226	(1 850)	13 076	الاشتراكات المقررة المستحقة التحصيل
259 210	-	259 210	التبرعات المستحقة التحصيل
4 814	-	4 814	حسابات أخرى مستحقة التحصيل

الملحوظة 4- المخزونات

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	
(بآلاف اليوروات)		
752	802	المخزون الافتتاحي
318	235	المخزون المشتري أثناء السنة
1 070	1 037	إجمالي المخزون المتاح
(265)	(307)	مخصوصاً منه: الاستهلاك
(3)	-	مخصوصاً منه: ارتفاع/(اضمحلال) القيم
802	730	مخزون آخر المدة

1-4 تتألف المخزونات من لوازم صيانة المباني ومرافق الصرف الصحي ومواد التنظيف. ويُتحقق من مقادير الكميات المادية، المستمدة من نظام إدارة المخزون في اليونيدو، بإحصاء المخزون عينياً، وتُحسب قيمة تلك الكميات على أساس مبدأ "ما يدخل أولاً يخرج أولاً".

الملحوظة 5- الأصول الجارية الأخرى

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة
(بآلاف اليوروات)		
22 067	24 172	1-5 السلف المدفوعة إلى البائعين
2 879	2 947	2-5 السلف المدفوعة إلى الموظفين
945	307	3-5 بنود قسائم الصرف الداخلية الإلكترونية
2 066	4 075	4-5 الفوائد المتراكمة والأصول الأخرى
27 957	31 501	مجموع الأصول الأخرى

1-5 السلف المدفوعة إلى البائعين هي الأموال التي تُدفع قبل تسليم السلع والخدمات عند تقديم وثائق الشحن، والمدفوعات الأولية التي تُصرف لدى التوقيع على وثائق التعاقد.

2-5 وتتعلق السلف المدفوعة إلى الموظفين بمنح التعليم وإعانات الإيجار والسفر وغيرها من استحقاقات الموظفين.

3-5 وتتألف بنود قسائم الصرف الداخلية الإلكترونية من رصيد حساب مقاصة الخدمات الخاص بقسائم الصرف الداخلية للمكاتب الميدانية، والمبالغ المعلقة، والبنود المرفوضة بسبب عدم كفاية المعلومات.

4-5 الفوائد المتراكمة المستحقة من الاستثمارات من الإيداعات القصيرة الأجل (الملحوظة 2-4)

الملحوظة 6- الترتيبات المشتركة والخدمات المشتركة الأخرى

1-6 ثمة اتفاق بين منظمات الأمم المتحدة الكائنة في مركز فيينا الدولي على أن تتقاسم ما لا يتسنى سداًه بالإيرادات الخارجية من تكاليف ما تقدمه كل منها من خدمات عامة. وتشمل تلك الخدمات ما يلي:

- العمليات المشتركة التي تشمل مركز فيينا الدولي والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية التي تحتسبها اليونيدو في حصتها في صافي الأصول؛
- العمليات الداخلية التي تشمل خدمات إدارة المباني؛
- الخدمات المشتركة الأخرى التي تشمل خدمات المطاعم والمتجر التعاوني والخدمات الطبية وخدمات الأمن وغيرها. ولا تحتسب اليونيدو الحصة في صافي الأصول لأن المنافع المتأتية من هذه الخدمات لا تذهب إلى المنظمة.

6-2 وتتفاوت هذه النسب حسب عوامل رئيسية مثل عدد الموظفين والحيز الإجمالي المشغول. وفي كل سنة، تصبح النسب المستمدة من الجدول المتفق عليه بهذا الشأن بين المنظمات الكائنة في فيينا، حالما يوافق عليها، سارية المفعول على تقاسم التكاليف. وتراجع الإدارة ترتيبات تقاسم التكاليف هذه من حين إلى آخر. ويستند توحيد حسابات جميع ترتيبات اليونيدو المشتركة إلى نسب تقاسم التكاليف المنطبقة على فترات الإبلاغ المقابلة. وكانت نسب تقاسم التكاليف التي تخص اليونيدو كما يلي:

عام 2023	13,956 في المائة
عام 2022	14,490 في المائة

العمليات المشتركة

مركز فيينا الدولي

6-3 في عام 1979، أتاحت جمهورية النمسا مبنى المقر الدائم للمنظمات الكائنة في فيينا لمدة 99 عاما بإيجار رمزي قدره شلن نمساوي واحد في السنة. وينص اتفاق المقر المبرم مع كل منظمة على حدة على أن يتاح المبنى دون أثاث، وأن يُستخدم حصرا كمقر للمنظمات الكائنة في فيينا مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق المالك بموجب القانون النمساوي، على أن تدفع المنظمات الكائنة في فيينا جميع تكاليف التشغيل وتحمل تكاليف صيانة المبنى وأي إصلاحات لازمة داخله وخارجه. ويتوقف سريان الاتفاق في حال نقل مقر المنظمات الكائنة في فيينا من المكان المحدد؛ ولكل منظمة على حدة صلاحية اتخاذ قرار بنقل مقرها، ولا توجد شروط مجففة مرتبطة بذلك.

6-4 وتحفظ جمهورية النمسا بملكية مكان المقر. غير أن المنظمات الكائنة في فيينا تكتسب المنافع الاقتصادية والمنافع المتوقعة من استخدام الأصل المؤجر خلال الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي لذلك الأصل. ولذلك، يُعتبر مركز فيينا الدولي عملية مشتركة تحت سيطرة مشتركة مقسمة بين المنظمات الكائنة في فيينا. ويُحتسب الالتزام بالاحتفاظ بالمقر في المبنى كالتزام بالأداء (انظر الملحوظة 13) يمثل القيمة الكاملة للهدية المقدمة من جمهورية النمسا، مؤجلة حتى الأداء وتحتسب سنويا.

6-5 وتتولى دائرة إدارة المباني، التابعة لليونيدو، صيانة مبنى مركز فيينا الدولي تحت إدارة اللجنة المشتركة للخدمات العامة. ويغطي الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية تكاليف الإصلاحات الرئيسية.

ويخصص الجدول أدناه المعلومات المالية لمركز فيينا الدولي، التي تتألف من كامل مبلغ أصول مركز فيينا الدولي وخصومه وإيراداته ونفقاته. وتحتسب اليونيدو حصتها من المعلومات المالية المعروضة عن مركز فيينا الدولي.

31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بالآلاف اليوروات)	31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بالآلاف اليوروات)	
15 129	15 503	الإيرادات
15 129	15 503	النفقات
201 478	209 019	الأصول غير الجارية
201 478	209 019	الخصوم غير الجارية
-	-	صافي الأصول

الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية

6-6 أنشأت جمهورية النمسا والمنظمات الكائنة في فيينا صندوقا مشتركا لتغطية تكاليف عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في المباني والمرافق والمنشآت التقنية لمركز فيينا الدولي، تتولى المسؤولية عنه اللجنة المشتركة المؤلفة من ممثلي جمهورية النمسا والمنظمات المذكورة. ويُعتبر هذا الصندوق عملية مشتركة تحت السيطرة المشتركة لجمهورية النمسا والمنظمات الكائنة في فيينا. وليس للصندوق المذكور مركز قانوني، وأصوله وخصومه محازة باسم جمهورية النمسا واليونيدو التي تتصرف كمشغل باسم المنظمات الكائنة في فيينا.

6-7 وتدفع جمهورية النمسا والمنظمات الكائنة في فيينا اشتراكات سنوية لهذا الصندوق مقسمة بالتساوي بين الطرفين. وتُقتسم الاشتراكات التي تدفعها المنظمات الكائنة في فيينا بين كل واحدة من تلك المنظمات بناء على النسبة المعتمدة على النحو المبين في الفقرة 6-2 أعلاه.

ويُلخّص الجدول التالي المعلومات المالية لصندوق عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية.

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بآلاف اليوروات)	31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليوروات)	
5 335	5 550	الإيرادات
5 467	5 668	النفقات
13 722	12 901	الأصول الجارية
1 972	1 269	الخصوم الجارية
11 750	11 632	صافي الأصول

التشغيل الداخلي

دائرة إدارة المباني

6-8 دائرة إدارة المباني مسؤولة عن تشغيل وإدارة المنشآت العمرانية في مركز فيينا الدولي. واليونيدو مكلفة بأن تكون الوكالة التشغيلية لخدمات تلك الدائرة وأن تتولى المسؤولية الكاملة عن السياسات المالية والتشغيلية. وقد أُسندت إلى لجنة الخدمات العامة، المؤلفة من رؤساء الإدارات لكل من المنظمات الأربع الكائنة في فيينا، مسؤولية إدارة الأنشطة الممولة من دائرة إدارة المباني على أن يتولى المدير العام لليونيدو المسؤولية النهائية عن الخدمات التي يجري تشغيلها ضمن صلاحياته. ولذلك، تُعتبر دائرة إدارة المباني عملية داخلية.

6-9 وتدفع المنظمات الكائنة في فيينا اشتراكات سنوية لصندوق دائرة إدارة المباني وفقاً للنسبة المعتمدة على النحو المبين في الفقرة 6-2 أعلاه، باستثناء حالات تسديد تكاليف المشاريع الطرفية، التي تقوم على أساس استرداد التكاليف. ولا تحدد أي وثيقة ما يتبقى للمنظمات الكائنة في فيينا من حصص في دائرة إدارة المباني عند حل الصندوق، ولا طريقة توزيع تلك الحصص، لأن هذه العملية تتخذ على أساس انتقاء المكسب والخسارة.

ويعرض الجدول أدناه المعلومات المالية لأجهزة إدارة المباني. وليس لدائرة إدارة المباني مركز قانوني، وتُدرج أصولها وخصومها بالكامل ضمن البيانات المالية لليونيدو.

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بآلاف اليوروات)	31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (بآلاف اليوروات)	
26 538	29 660	الإيرادات
25 727	32 570	النفقات
50 360	49 475	الأصول الجارية
1 468	1 190	الأصول غير الجارية
23 016	24 007	الخصوم الجارية
19 149	20 458	الخصوم غير الجارية
9 662	6 200	صافي الأصول

الخدمات المشتركة الأخرى

إدارة خدمات المطاعم

6-10 تقوم إدارة خدمات المطاعم ببيع الأطعمة والمشروبات وتقديم الخدمات لموظفي المنظمات الكائنة في فيينا ولفئات معينة أخرى من الأفراد، في مباني مركز فيينا الدولي، التي يديرها متعهد خدمات المطاعم الحالي منذ عام 2014. ويتولى المتعهد مراقبة وإدارة خدمات المطاعم نيابة عن اليونيدو، ويدفع رسم تشغيل سنويا ثابتا بصرف النظر عما يجنيه من أرباح أو يتكبده من خسائر.

6-11 وتذهب منافع خدمات المطاعم إلى موظفي المنظمات الكائنة في فيينا والوفود وزوار مركز فيينا الدولي، وليس إلى المنظمات الكائنة في فيينا نفسها. وفي حال التصفية، تُوزع أي قيمة صافية متبقية على صناديق الرعاية الاجتماعية لموظفي اليونيدو وغيرها من المنظمات الكائنة في فيينا.

6-12 وليس لإدارة خدمات المطاعم شخصية اعتبارية خاصة بها. وتُسجّل أصولها وخصومها باسم اليونيدو القانوني، حيث بلغ صافي موجوداتها في عام 2023 مبلغ 2 451 يورو (مقابل 2 294 يورو في عام 2022).

المتجر التعاوني

6-13 يبيع المتجر التعاوني سلعا منزلية معفاة من الضرائب للاستهلاك الشخصي لموظفي المنظمات الكائنة في فيينا ولفئات معينة أخرى من الأفراد، على أساس استرداد التكاليف.

6-14 وكما في حالة إدارة خدمات المطاعم، تذهب منافع المتجر التعاوني إلى الأفراد المستحقين، وليس إلى المنظمات الكائنة في فيينا نفسها. وفي حال التصفية، تُوزع أي قيمة صافية متبقية على صناديق الرعاية الاجتماعية للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) وغيرها من المنظمات الكائنة في فيينا، بالاستناد إلى نسبة المبيعات لموظفي كل من هذه المنظمات على مدى السنوات الخمس السابقة للتصفية.

6-15 وليس للمتجر التعاوني شخصية اعتبارية خاصة به؛ وتُسجّل أصوله وخصومه باسم الوكالة القانوني.

الخدمات الأخرى

6-16 تُحتسب التكاليف المتصلة بالخدمات العامة الأخرى، كالخدمات الأمنية والطبية، على أساس استرداد التكلفة. وقد بلغت التكاليف المحتسبة لهذه الخدمات أثناء السنة، على التوالي، 2 286 يورو و240 يورو (مقابل 2 239 يورو و256 يورو في عام 2022).

الملحوظة 7- الممتلكات والمنشآت والمعدات

المجموع	الألات	المركبات	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		الأثاث والتجهيزات	الإنشآت الجارية في إطار التعاون التقني	
			المعلومات والاتصالات (بآلاف اليوروات)	المباني		إطار التعاون التقني	
التكلفة							
141 711	33 048	4 472	15 925	2 541	74 875	10 850	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
20 820	6 768	819	1 530	335	1 183	10 185	البنود المضافة
(196)	-	-	-	-	(196)	-	أثر التغير في نسبة تقاسم تكاليف في مركز فيينا الدولي
(31 523)	(18 401)	(564)	(794)	(531)	(383)	(10 850)	البنود المستغنى عنها/المنقولة
130 812	21 415	4 727	16 661	2 345	75 479	10 185	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
الاستهلاك المتراكم							
70 364	9 478	2 599	13 654	1 379	43 354	-	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
6 534	2 634	485	1 239	226	1 950	-	مصروفات الاستهلاك أثناء السنة
(113)	-	-	-	-	(113)	-	أثر التغير في نسبة تقاسم تكاليف في مركز فيينا الدولي
(7 204)	(6 198)	(231)	(604)	(171)	-	-	البنود المستغنى عنها/المنقولة
69 581	5 914	2 754	14 289	1 433	45 191	-	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
صافي القيمة الدفترية							
71 347	23 570	1 973	2 271	1 162	31 521	10 850	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
61 231	15 501	1 973	2 372	912	30 288	10 185	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

المجموع	الألات	المركبات	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		الإنشاءات الجارية في		التكلفة
			المعلومات والاتصالات	الأثاث والتجهيزات	المباني	إطار التعاون التقني	
			(بآلاف اليوروات)				
130 812	21 415	4 727	16 661	2 345	75 479	10 185	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
13 783	3 783	998	1 547	470	1 032	5 953	البنود المضافة
(2 782)	-	-	-	-	(2 782)	-	أثر التغير في نسبة تقاسم التكاليف في مركز فيينا الدولي
(26 616)	(13 579)	(919)	(1 363)	(303)	(268)	(10 184)	البنود المستغنى عنها / المنقولة
115 197	11 619	4 806	16 845	2 512	73 461	5 954	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
الاستهلاك المتراكم							
69 581	5 914	2 754	14 289	1 433	45 191	-	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
5 658	2 022	486	1 093	241	1 816	-	مصروفات الاستهلاك أثناء السنة
(1 665)	-	-	-	-	(1 665)	-	أثر التغير في نسبة تقاسم التكاليف في مركز فيينا الدولي
(5 296)	(4 215)	(267)	(712)	(102)	-	-	البنود المستغنى عنها/المنقولة
68 278	3 721	2 973	14 670	1 572	45 342	-	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
صافي القيمة الدفترية							
61 231	15 501	1 973	2 372	912	30 288	10 185	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
46 919	7 898	1 833	2 175	940	28 119	5 954	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

- 7-1 تُرسل بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات إذا كانت تكلفتها تفوق أو تساوي العتبة المحددة بمبلغ 600 يورو. ويحتسب استهلاك قيمة هذه البنود بتقسيط تكلفتها على امتداد العمر الإنتاجي المقدر للأصول باستخدام طريقة القسط الثابت. ويخضع مقدار العتبة لمراجعة دورية.
- 7-2 وتُراجع بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات سنوياً لمعرفة ما إذا كان هناك أي اضمحلال في قيمتها. ولم يتبين من المراجعة أثناء عام 2023 حدوث أي اضمحلال.
- 7-3 وبلغ إجمالي القيمة الدفترية (القيمة على أساس التكلفة) لبنود الممتلكات والمنشآت والمعدات، باستثناء المباني، التي استُهلكت تكلفتها بالكامل ولا تزال قيد الاستخدام، في نهاية الفترة 6 463 يورو (مقابل 5 431 يورو في عام 2022).
- 7-4 وتشمل المباني من فئة الأصول حصة لليونيدو في أصول قيد الإنشاء في مركز فيينا الدولي بقيمة 169 يورو (مقابل 279 يورو في عام 2022)، لم يُبدأ في تشغيلها بعد.
- 7-5 وتتضمن الإنشاءات الجارية في إطار التعاون التقني أصولاً مقننة لأغراض مشاريع تعاون تقني، لم يبدأ تشغيلها بعد.

الملحوظة 8 - الأصول غير الملموسة

المجموع	البرامج الحاسوبية		التكاليف
	المعدة داخلياً	من جهة خارجية	
7 215	5 347	1 868	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
92	-	92	البنود المضافة

المجموع	البرامجيات الحاسوبية	البرامجيات الحاسوبية المقتناة	
	المعدة داخليا (بآلاف اليوروات)	من جهة خارجية	
(50)	(9)	(41)	البنود المستغنى عنها/المنقولة
7 257	5 338	1 919	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
الإهلاك المتراكم			
6 512	5 338	1 174	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
197	-	197	مصرفات الإهلاك أثناء السنة
(19)	-	(19)	البنود المستغنى عنها/المنقولة
6 690	5 338	1 352	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
صافي القيمة الدفترية			
703	9	694	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
567	-	567	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
المجموع	البرامجيات الحاسوبية	البرامجيات الحاسوبية المقتناة	
	المعدة داخليا (بآلاف اليوروات)	من جهة خارجية	
التكاليف			
7 257	5 338	1 919	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
14	-	14	البنود المضافة
(64)	-	(64)	البنود المستغنى عنها/المنقولة
7 207	5 338	1 869	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
الإهلاك المتراكم			
6 690	5 338	1 352	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
178	-	178	مصرفات الإهلاك أثناء السنة
(25)	-	(25)	البنود المستغنى عنها/المنقولة
6 843	5 338	1 505	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
صافي القيمة الدفترية			
567	-	567	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
364	-	364	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

1-8 تُرسل الأصول غير الملموسة إذا تجاوزت تكلفتها العتبة المحددة بمبلغ 1 700 يورو، باستثناء البرامجيات الحاسوبية المعدة داخليا، التي حُدَّت عتبتها بمبلغ 25 000 يورو، باستبعاد تكاليف البحوث والصيانة. وتمثل البرامجيات المعدة داخليا تكاليف إعداد نظام تخطيط الموارد المؤسسية الجديد.

2-8 وتخضع بنود الأصول غير الملموسة لمراجعة سنوية لتحديد ما إذا حدث أي اضمحلال في قيمتها. ولم يتبين من المراجعة أثناء عام 2023 حدوث أي اضمحلال.

المحوظة 9- الأصول غير الجارية الأخرى

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة
(بآلاف اليوروات)		
5 259	3 974	سلف للممتلكات والمنشآت والمعدات
809	809	السلفة الأولية للمتجر التعاوني
1	1	الأصول غير الجارية الأخرى
6 069	4 784	مجموع الأصول غير الجارية

المحوظة 10- المبالغ المستحقة الدفع

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة
(بآلاف اليوروات)		
المبالغ المستحقة الدفع من المعاملات التبادلية		
9 105	9 105	1-10 المبالغ المستحقة للمنظمات الكائنة في فيينا
2 703	4 772	2-10 المبالغ المستحقة الدفع للبايعين
11 808	13 877	مجموع المبالغ المستحقة الدفع من المعاملات التبادلية
المبالغ المستحقة الدفع من المعاملات غير التبادلية		
10 702	11 640	3-10 المبالغ المستحقة للدول الأعضاء
16 246	27 771	4-10 المبالغ المستحقة الدفع للجهات المانحة
26 948	39 411	مجموع المبالغ المستحقة الدفع من المعاملات غير التبادلية
38 756	53 288	مجموع المبالغ المستحقة الدفع

1-10 والمبالغ المستحقة الدفع للمنظمات الكائنة في فيينا هي المبالغ المردودة التي تتجاوز السقف المحدد للحساب الخاص لدائرة إدارة المباني.

2-10 وتتمثل المبالغ المستحقة الدفع للبايعين في المبالغ المستحقة عن سلع وخدمات وردت بشأنها فواتير.

3-10 وتتمثل الأرصدة المستحقة للدول الأعضاء في الرصيد غير المنفق من الاشتراكات المحصلة والاشتراكات المقررة المتلقاة عن السنوات السابقة، ريثما يُوزَّع ذلك الرصيد على الدول الأعضاء المستحقة، أو تقدم الدول الأعضاء تعليماتها بشأن كيفية استخدامه.

4-10 وتتمثل المبالغ المستحقة الدفع للجهات المانحة في الأموال المردودة المتصلة بالاشتراكات غير المنفقة في المشاريع المغلقة، والفوائد على أموال الجهات المانحة. وتخضع معاملة الإيرادات المتقاضاة من الفوائد، ناقصا الرسوم المصرفية ومكاسب وخسائر صرف العملات، لأحكام الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة. ويدل الرصيد المتبقي في الحسابات المستحقة الدفع على الفوائد المتراكمة ريثما ترد من الجهة المانحة تعليمات بشأن كيفية استخدامه.

الملحوظة 11- استحقاقات الموظفين

31 كانون الأول/ديسمبر 2023			
التقييم الاكتواري	تقييم اليونيدو	المجموع	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
(بالآلاف اليوروات)			
2-11	11 526	11 526	11 938
3-11	162 060	162 060	155 064
7-11	5 361	5 361	5 031
	167 421	178 947	172 033
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين			
31 كانون الأول/ديسمبر 2023			
التقييم الاكتواري	تقييم اليونيدو	المجموع	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
(بالآلاف اليوروات)			
	11 526	11 938	
	167 421	160 095	
	178 947	172 033	
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين			

التركيبية:

الاستحقاقات الجارية

الاستحقاقات غير الجارية

مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

تقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

11-1 يتولى اختصاصيون اکتواريون تحديد الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، أو تتولى اليونيدو حسابها بالاستناد إلى بيانات الموظفين والمدفوعات السابقة.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

11-2 تتعلق استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالمرتببات وبدلات السفر في إجازة زيارة الوطن ومنح التعليم واستحقاقات الإجازة السنوية التي تتجاوز حد الإجازات المُرَكَّبة والجزء الجاري من استحقاقات ما بعد الخدمة والتسويات المفتوحة مع شركات التأمين.

استحقاقات ما بعد الخدمة

11-3 استحقاقات ما بعد الخدمة هي نظم استحقاقات محدّدة تتألف من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنح الإعادة إلى الوطن وبدلات نهاية الخدمة، إلى جانب التكاليف المتعلقة باستحقاقات السفر وشحن الأمتعة المنزلية عند انتهاء الخدمة.

11-4 ويمكن نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المؤهلين من المتقاعدين وأفراد أسرهم من المشاركة في نظام التأمين الطبي الكامل أو نظم التأمين الطبي التكميلية أو نظام التأمين الطبي النمساوي.

11-5 وبدل نهاية الخدمة هو استحقاق واجب الدفع لموظفي اليونيدو من فئة الخدمات العامة في مركز العمل بفيينا عند انتهاء خدمتهم، ويستند إلى طول مدة الخدمة وآخر مرتب.

11-6 ومنحة الإعادة إلى الوطن هي استحقاق واجب الدفع لموظفي الفئة الفنية أساساً عند انتهاء خدمتهم، مع ما يقترن بذلك من تكاليف السفر وشحن الأمتعة المنزلية.

استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

11-7 تتألف استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى من رصيد الإجازات السنوية الذي يُستحق دفع بدل عنه للموظفين عند انتهاء خدمتهم، إلا أنه يمكن الاستفادة منه في أي وقت، حسب الطلب، رهنا بموافقة المشرف وفقاً لمقتضيات الخدمة.

التقييمات الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة واستحقاقاتهم الطويلة الأجل الأخرى

8-11 يتولى اختصاصيون اكتواريون مستقلون تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة واستحقاقاتهم الطويلة الأجل الأخرى، وقد أُجري التقييم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتُقرّر استحقاقات الموظفين هذه وفقاً للظامين الأساسي والإداري لموظفي اليونيدو من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة.

الافتراضات الاكتوارية

9-11 تحدّد القيمة الحالية لأي التزام بخصم المبلغ التقديري الذي يلزم سداده مستقبلاً لتسوية الالتزام الناتج عن الخدمة التي قدمها الموظف في الفترة الزاهنة والفترات السابقة، وذلك باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات العالية الجودة لسنوات الاستحقاق ذات الصلة، جنباً إلى جنب مع مجموعة من الافتراضات والأساليب.

10-11 وقد استُخدمت الافتراضات والأساليب التالية لتحديد قيمة الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة واستحقاقاتهم الطويلة الأجل الأخرى في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

- الطريقة الاكتوارية. تُحسب الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدّرة.
 - الفترات المحتسبة. تبدأ الفترة المحتسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من تاريخ الالتحاق بالخدمة وتنتهي في تاريخ الاستحقاق الكامل. والفترة المحتسبة لاستحقاقات الإعادة إلى الوطن تبدأ من تاريخ الالتحاق بالخدمة وتنتهي إما بانتهاء سنوات الخدمة المستمرة خارج الوطن أو بإكمال 12 سنة من الخدمة، أيهما أسبق، ويستثنى من ذلك الموظفون الملتحقون بالخدمة بعد تموز/يوليه 2016، حيث يبدأ استحقاقهم من العام الخامس للخدمة. وبعد مضي 12 سنة، لا تتأثر الالتزامات إلا بالزيادات المقبلة في المرتبات. وتبدأ الفترة المحتسبة للإجازات السنوية من تاريخ التعيين وتنتهي في تاريخ انتهاء الخدمة، رهنا بمدة استحقاق قصوى قدرها 60 يوماً. وفيما يتعلق ببدايات نهاية الخدمة، تبدأ الفترة المحتسبة من تاريخ التعيين، وهو بداية فترة الخدمة المعتمدة، وتنتهي في تاريخ اكتساب الاستحقاق التراكمي.
 - الوفيات. تستند معدلات الوفيات لمرحلة ما قبل التقاعد وما بعده إلى جدول وفيات مرجّح بعدد المشتركين في التقييم الاكتواري لعام 2017 أجزاه الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، إلى جانب معدلات ترك الخدمة والتقاعد.
 - نسبة الخصم. 3,37 في المائة (مقابل 3,75 في المائة في عام 2022) للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 3,11 في المائة (مقابل 3,82 في المائة في عام 2022) لاستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازة السنوية وبدل نهاية الخدمة.
 - نسب اتجاهات التكاليف الطبية. 3,95 في المائة لليورو، و3,65 في المائة لدولار الولايات المتحدة (مقابل 4,15 في المائة (يورو) و3,85 في المائة (دولار الولايات المتحدة) في عام 2022).
 - نسبة الزيادة في المرتبات. 2,00 في المائة (مقابل 2,00 في المائة في عام 2022)، مع اختلافات حسب السن والفئة ومستوى التطور الوظيفي للشخص.
 - منحة الإعادة إلى الوطن. يُفترض أن جميع موظفي الفئة الفنية مؤهلون للحصول على استحقاقات الإعادة إلى الوطن وأنهم سيتقاضونها عند انتهاء خدمتهم.
 - تكاليف السفر عند الإعادة إلى الوطن. تغير قدره 2,1 في المائة في السنوات المقبلة (مقابل 2,5 في المائة في عام 2022).
 - الإجازة السنوية. يُفترض أنّ جميع الموظفين مؤهلون للحصول على هذه الاستحقاقات وأنهم سيتقاضونها عند انتهاء خدمتهم. وتختلف معدلات تراكم أرصدة الإجازات تبعاً لسنوات الخدمة.
- 11-11 وتؤثر الاتجاهات المفترضة للتكاليف الطبية تأثيراً كبيراً في المبالغ المقيدة في بيان الأداء المالي. وفيما يلي الآثار التي يُحدثها تغيير قدره نقطة مئوية واحدة في النسبة المفترضة لاتجاهات هذه التكاليف:

زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة	انخفاض بنسبة نقطة مئوية واحدة	
(بآلاف اليوروات)		
31 795	(24 612)	الأثر في الالتزام المتراكم في نهاية السنة لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
2 555	(1 890)	الأثر في تكلفة الخدمة والفائدة معا

11-12 وتؤثر معدلات الخصم المفترضة تأثيراً كبيراً في المبالغ المقيدة في بيان الأداء المالي. وفيما يلي الآثار الناجمة عن الزيادة/الانخفاض بواقع نقطة مئوية واحدة في معدل الخصم:

زيادة بنسبة نقطة مئوية واحدة	انخفاض بنسبة نقطة مئوية واحدة	
(بآلاف اليوروات)		
(24 522)	32 350	الأثر في الالتزام المتراكم في نهاية السنة لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
(600)	724	الأثر في تكلفة الخدمة والفائدة معا

تسوية التزام الاستحقاقات المحددة

التأمين الصحي	استحقاقات الإعادة	الإجازة السنوية	بذل نهاية الخدمة	المجموع	
بعد انتهاء الخدمة	إلى الوطن				(بآلاف اليوروات)
145 049	8 626	5 965	7 634	167 274	التزام الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
3 935	239	481	386	5 041	تكاليف الخدمة
5 427	302	208	258	6 195	تكاليف الفائدة
(3 749)	(1 358)	(833)	(1 082)	(7 022)	الاستحقاقات الإجمالية المدفوعة فعلياً
296	(11)	(32)	(4)	249	(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات الديمغرافية
1 563	875	510	(263)	2 685	(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التسويات القائمة على التجربة
4 964	475	318	445	6 202	(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغيرات في الافتراضات المالية
(5 365)	(252)	(189)	-	(5 806)	آثار (المكاسب)/الخسائر للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
152 120	8 896	6 428	7 374	174 818	التزام الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

11-13 من المتوقع أن تبقى المساهمة في خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عند نفس المستوى في السنة القادمة.

11-14 أما التزامات الاستحقاقات المحددة فهي غير ممولة وتدار على أساس الدفع أولاً بأول.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

11-15 يمثل التزام اليونيدو المالي تجاه الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في اشتراكاتها الإلزامية بالنسبة التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (تبلغ حالياً 7,9 في المائة للمشاركين في الصندوق و15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء فيه)، إلى جانب أي حصة قد تترتب عليها من أي مبالغ تُدفع لسد العجز الاكتواري بمقتضى المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق.

11-16 وفي عام 2023، بلغت مدفوعات اشتراكات اليونيدو إلى الصندوق 12 891 يورو (مقابل 12 467 يورو في عام 2022). وستكون الاشتراكات المتوقعة المستحقة في عام 2024 تقريباً في نفس المستوى الذي كانت عليه في السنة الحالية.

11-17 وتُجرى التقييمات الاكتوارية كل سنتين، حيث أُنجز آخر تقييم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد خلص المستشار الاكتواري إلى أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم يكن يلزم تقديم مدفوعات خاصة بالعجز الاكتواري بمقتضى المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق.

11-18 ويُجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية لحسابات الصندوق ويقدم تقريرا عن المراجعة سنويا إلى مجلس الصندوق والجمعية العامة للأمم المتحدة. وينشر الصندوق تقارير ربع سنوية بشأن استثماراته يمكن الاطلاع عليها بزيارة موقعه الشبكي، وهو www.unjspf.org.

الملحوظة 12- المبالغ المحصلة سلفا والإيرادات المؤجلة

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة
(بآلاف اليوروات)		
		السلف من المعاملات غير التبادلية
56 259	61 515	1-12 الالتزام بالأداء في إطار اتفاقات التبرعات
21 253	26 877	2-12 التبرعات المحصلة سلفا
2 764	923	الاشتراكات المقررة المحصلة سلفا
80 276	89 315	السلف من المعاملات غير التبادلية
		السلف من المعاملات التبادلية
7 214	7 096	السلف المقدمة إلى دائرة إدارة المباني من المنظمات الكائنة في مركز فيينا الدولي
87 490	96 411	مجموع المبالغ المحصلة سلفا والإيرادات الآجلة

1-12 يُحتفظ بالتبرعات الواردة والمقترنة بشروط على استخدامها في حساب خصوم إلى حين الوفاء بالتزامات الأداء، على نحو ما تنص عليه الاتفاقات.

2-12 وتتمثل التبرعات المقدمة سلفا في الأموال المحصلة من الجهات المانحة في انتظار تخصيصها لأنشطة مشاريع معينة.

الملحوظة 13- الخصوم الأخرى

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة
(بآلاف اليوروات)		
		الخصوم الجارية الأخرى
27 721	30 363	المبالغ المستحقة الدفع عن السلع والخدمات المتلقاة ولم تصدر بشأنها فواتير
1 837	1 816	2-13 الإيرادات المؤجلة - التزام الأداء المتعلق بمركز فيينا الدولي
3 386	2 166	1-13 الخصوم الأخرى
32 944	34 345	مجموع الخصوم الجارية الأخرى
		الخصوم غير الجارية الأخرى
26 127	23 755	2-13 الإيرادات المؤجلة - التزام الأداء المتعلق بمركز فيينا الدولي
324	307	الكفالات الطويلة الأمد - الودائع المصرفية/تأمينات الإيجارات
26 451	24 062	مجموع الخصوم غير الجارية الأخرى

1-13 تتعلق الخصوم الأخرى في معظمها بمدفوعات الصندوق المسددة.

2-13 ويمثل التزام الأداء القيمة الكاملة، المحتسبة سنويا، للهدية المقدمة من جمهورية النمسا لاستخدام مبنى مركز فيينا الدولي، والمؤجلة إلى أن تفي اليونيدو بالتزامها بالإبقاء على موقع مقرها في المبنى. وتشمل القيمة الدفترية الصافية لحصة اليونيدو ما يلي:

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	
(بآلاف اليوروات)		
29 533	27 963	صافي القيمة الدفترية لمركز فيينا الدولي في بداية الفترة
687	764	الإضافات إلى مبانى مركز فيينا الدولي
(1 837)	(1 816)	إهلاك مبانى مركز فيينا الدولي
(82)	(1 116)	التغير في نسبة تقاسم التكاليف
(338)	(224)	التغير في القيمة الدفترية لتحسينات الأماكن المستأجرة الممولة ذاتيا
27 963	25 571	التزام الأداء المتعلق بمركز فيينا الدولي في نهاية الفترة

الملحوظة 14 - أرصدة الصناديق

الصناديق الممولة من الميزانية العادية						
المجموع	الصناديق الأخرى	صناديق التعاون التقني	صندوق رأس المال المتداول	البرنامج العادي		
				للتعاون التقني	الصندوق العام	
(بآلاف اليوروات)						
349 733	(7 599)	529 100	7 423	7 111	(186 302)	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
46 511	(1 348)	31 559	-	(531)	16 831	صافي الفائض/(العجز) للسنة (معاد حسابها)
396 244	(8 947)	560 659	7 423	6 580	(169 471)	المجموع الفرعي
الحركات أثناء السنة						
(2 069)	-	-	-	-	(2 069)	المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء
-	-	-	-	-	-	التحويلات (إلى/من) المخصص الاحتياطي لمواجهة تأخر الاشتراكات
89 463	26 838	4 437	-	-	58 188	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية
(27)	-	-	-	-	(27)	تسويات أخرى
(1 850)	-	-	-	-	(1 850)	تغير في القيمة الدفترية للاشتراكات المقررة المستحقة التحصيل (معاد حسابها)
85 517	26 838	4 437	-	-	54 242	مجموع الحركات أثناء السنة
481 761	17 891	565 096	7 423	6 580	(115 229)	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (معاد حسابها)
(22 044)	2 217	(14 290)	-	(653)	(9 318)	صافي الفائض/(العجز) للسنة
459 717	20 108	550 806	7 423	5 927	(124 547)	المجموع الفرعي
الحركات أثناء السنة						
(3 182)	-	-	-	-	(3 182)	المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء
-	-	-	-	-	-	التحويلات (إلى/من) المخصص الاحتياطي لمواجهة تأخر الاشتراكات
(3 330)	(572)	(1 101)	-	-	(1 657)	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية
(79)	-	-	-	-	(79)	تسويات أخرى
(6 591)	(572)	(1 101)	-	-	(4 918)	مجموع الحركات أثناء السنة
453 126	19 536	549 705	7 423	5 927	(129 465)	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

الصندوق العام للميزانية العادية

14-1 الرصيد السلبي للصندوق العام للميزانية العادية ناشئ عن استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل غير الممولة، التي بلغت 167 421 يورو (مقابل 160 095 يورو في عام 2022).

14-2 وتمثل المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء المدفوعات المتأخرة عن فترات السنتين السابقة.

البرنامج العادي للتعاون التقني

14-3 عملاً بمقرر المؤتمر العام م ع-9/م-14، أنشئ في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني حساب خاص للاعتمادات القابلة كلياً للبرمجة، لا يخضع لأحكام البندين 2-4 (ب) و 2-4 (ج) من النظام المالي.

صندوق رأس المال المتداول

14-4 أنشئ بموجب مقرر المؤتمر العام م ع-2/م-27 صندوق رأس مال متداول حجمه 9 ملايين دولار، بغرض تمويل اعتمادات الميزانية إلى حين تلقى الاشتراكات وتمويل النفقات الطارئة والاستثنائية. ثم خُصَّص حجم هذا الصندوق تدريجياً في دورات المؤتمر العام اللاحقة ليصل إلى 6 610 000 دولار. ومع استحداث تقرير الاشتراكات باليورو ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2002، حُوِّل هذا المبلغ إلى اليورو وفقاً للمقرر م ع-9/م-15، فأصبح حجم صندوق رأس المال المتداول 7 423 030 يورو. ويموّل الصندوق من سلف تدفعها الدول الأعضاء بالاستناد إلى جدول الأنصبة المقررة الذي يعتمده المؤتمر العام.

التعاون التقني

14-5 تمثل الأرصدة المتبقية في صناديق التعاون التقني الجزء غير المنفق من التبرعات المزمع استخدامها لتلبية الاحتياجات التشغيلية المقبلة لأنشطة المشاريع.

الصناديق الأخرى

الحركات في الصناديق الأخرى

الملاحظة	1 كانون الثاني/يناير 2023	الحركات أثناء السنة	صافي الفائض/ (العجز) للسنة	31 كانون الأول/ديسمبر 2023
				(بالآلاف اليوروات)
6-14	318	-	69	387
صندوق النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ				
7-14	4 693	(19)	5 470	10 144
الميزانية التشغيلية				
8-14	422	-	39	461
أ				
9-14	1 939	-	(453)	1 486
صندوق التجهيزات الكبرى				
10-14	575	-	-	575
الاعتماد التكميلي للميزانية العادية: الخدمات الأمنية في مركز فيينا الدولي				
11-14	283	-	1	284
الصندوق المتجدد للمنشورات المخصصة للبيع				
12-14	9 661	(553)	(2 909)	6 199
دائرة إدارة المباني				
المجموع	17 891	(572)	2 217	19 536

14-6 صندوق النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ يدعم توزيع برامجية "كومفار"، التي تسهل إجراء تحليل قصير الأجل وطويل الأجل للعواقب المالية والاقتصادية المترتبة على المشاريع الصناعية وغير الصناعية.

14-7 أما الإيرادات المتأتية من تكاليف دعم البرامج، التي تُحمّل ضمن نفقات البرامج في إطار أنشطة التعاون التقني الممولة من خارج الميزانية، فتُقيّد عند إنشاء الالتزامات أو عند صرف المبالغ، أيهما أسبق، على الحساب الخاص بتمويل الميزانية التشغيلية. ويتضمن رصيد الصناديق الالتزامات المستقبلية غير الممولة الناشئة من استحقاقات الموظفين، وقدرها 20 718 يورو (مقابل 19 614 يورو في عام 2022).

14-8 وأحاط مجلس التنمية الصناعية في دورته الثالثة والأربعين علماً بإنشاء الحساب الخاص للتبرعات لأغراض الأنشطة الأساسية (الفقرة ط) من المقرر م ت ص-43/6). والغرض من هذا الحساب هو تيسير استلام وإدارة واستخدام التبرعات المقدمة للأنشطة الأساسية التي لا يمكن تمويلها بالكامل من الميزانية العادية بسبب قيود التمويل. أحاط المؤتمر العام علماً، في قراره م ع-20/15، بتغيير تسمية الحساب الخاص للتبرعات لأغراض الأنشطة الأساسية ليصبح "صندوق الابتكار والتحول"، الذي سوف يستخدم وفقاً للإطار المرجعي المنصوص عليه وآلية المساءلة المقررة (IDB.43/5) خلال فترة السنتين 2024-2025 ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في المقرر م ت ص-43/6 ط).

14-9 وأحاط مجلس التنمية الصناعية علماً، في المقرر نفسه، بإنشاء صندوق التجهيزات الكبرى. ويوفر هذا الصندوق آلية تمويل لتأمين التمويل للاستثمارات أو الاستبدالات الرأسمالية الكبرى بحيث لا تسبب النفقات الكبرى التي لا تتكرر، أو التي لا تتكرر كثيراً، في تشويه كبير لمستويات الميزانيات العادية. وشجع المجلس، في الفقرة (ج) من مقرره م ت ص-44/8، الدول الأعضاء والجهات المانحة على زيادة تبرعاتها لليونيدو، بما في ذلك مساهماتها في إنشاء الحساب الخاص للتبرعات لأغراض الأنشطة الأساسية وصندوق التجهيزات الكبرى.

14-10 وأنشأ المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة حساباً خاصاً اعتباراً من عام 2006 بغرض تمويل حصة اليونيدو في تكاليف التحسينات الأمنية في مركز فيينا الدولي (المقرر م ع-11/15). ولا يخضع هذا الحساب لأحكام البندين 2-4 (ب) و 2-4 (ج) من النظام المالي. ونظراً للغرض المحدد لهذا الحساب الخاص، فهو يصنّف في البيانات المالية ضمن قطاع "الأنشطة الأخرى".

14-11 وأنشئ الصندوق المتجدد للمنشورات المخصصة للبيع في فترة السنتين 1998-1999، حسب ما يرد في الوثيقة GC.7/21 وعملاً بالمقرر م ع-7/16، من أجل المساعدة على التخطيط لأنشطة النشر على مدى أبعد، بما في ذلك الترويج للمنشورات وتسويقها وإعادة طباعتها. ويقيّد لحساب هذا الصندوق نصف الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات، وتُحمّل عليه التكاليف الكاملة المتصلة بأنشطة الترويج والتسويق والنشر.

14-12 وتتولى دائرة إدارة المباني مسؤولية تشغيل وإدارة المنشآت المادية لمباني مركز فيينا الدولي، مع تعيين اليونيدو كوكالة تشغيل بالنيابة عن المنظمات الكائنة في فيينا (الملاحظتان 3-6 و 6-9).

الملحوظة 15- الاحتياطيّات

الملحوظة	1 كانون الثاني/يناير 2023	الحركة أثناء السنة	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		
	(بالآلاف اليوروات)				
1-15	2 420	283	2 703	الاحتياطي المخصص لانتهاء خدمة موظفي المشاريع	
	75	-	75	التأمين على معدات المشاريع	
2-15 و 3-15	3 449	-	3 449	الاحتياطي التشغيلي الإلزامي	
4-15	5 499	-	5 499	الاحتياطي المخصص لتعويضات انتهاء الخدمة	
5-15	6 240	621	6 861	التنزيل دال: الاحتياطي المخصص لدفع التعويضات	
6-15	3 634	(300)	3 334	الاحتياطي المخصص لمواجهة تقلبات أسعار الصرف	
المجموع	21 317	604	21 921		

الاحتياطي المخصص لانتهاء خدمة موظفي المشاريع

15-1 يُخصّص هذا الاحتياطي للوفاء باستحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن الطارئة للموظفين الذين تمّول أجورهم من موارد التعاون التقني غير الترتيبات المشتركة بين المنظمات وصناديق استئمانية معينة، وتُحسب هذه الاستحقاقات على أساس 8 في المائة من صافي المرتب الأساسي.

الاحتياطات التشغيلية الإلزامية

15-2 قُصِّص الاحتياطي التشغيلي، الذي أنشئ فيما يتصل بالحساب الخاص لتكاليف دعم البرامج وفقا لاستنتاج لجنة البرنامج والميزانية 4/1989 وقيمته 5 504 دولارات، إلى 4 300 دولار (4 829 يورو) وفقا لمقرر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-14/م-12. ثم قلص المجلس بموجب مقرره م ت ص-30/م-2 مبلغ هذا الاحتياطي التشغيلي إلى 3 030 يورو. ويهدف هذا الاحتياطي في المقام الأول إلى حماية المنظمة من حالات القصور الطارئة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني وفي إيرادات تكاليف الدعم ذات الصلة، ويغطي التسويات المتعلقة بالتضخم وأسعار صرف العملات، وتصفية الالتزامات القانونية في حالة الإنهاء المفاجئ للأنشطة الممولة من الميزانية التشغيلية.

15-3 وأذن مجلس التنمية الصناعية في مقرره م ت ص-2/م-7 بتجميد حجم الاحتياطي التشغيلي لصندوق التنمية الصناعية عند مبلغ 550 دولارا (419 يورو). والغرض من هذا الاحتياطي هو ضمان السيولة المالية للصندوق والتعويض عن تذبذب التدفقات النقدية.

الاحتياطي المخصص لتعويضات انتهاء الخدمة

15-4 عملا بالفقرة (هـ) من المقرر م ع-6/م-15، حُوِّل في عام 1995 مبلغ 9 547 دولارا، يمثل الرصيد المتبقي من اعتمادات فترة السنتين 1992-1993، الذي تلقته المنظمة فعليا، إلى احتياطي مخصص لتعويضات انتهاء الخدمة. وعملا بمقرر المؤتمر العام م ع-7/م-17، حُوِّل مبلغ 13 900 دولار من الرصيد الحر من اعتمادات فترة السنتين 1994-1995 من أجل تمويل الاحتياطي المخصص لتعويضات انتهاء الخدمة، وذلك بغية سداد تكاليف انتهاء خدمة بعض الموظفين المترتبة على برنامج وميزانيته فترة 1998-1999. وخلافا للمخصصات السابقة من ميزانية فترة السنتين 1992-1993، لم تكن المخصصات لفترة السنتين 1994-1995 مدعومة بنقدية فعلية، بسبب وجود قدر كبير من المتأخرات عن فترة السنتين هذه. ويبلغ مجموع المدفوعات خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2001 من كلا الاحتياطيين 18 547 دولارا. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2002، حُوِّل الرصيد المتبقي البالغ 4 900 دولار إلى اليورو باستخدام سعر الصرف الذي أقره المؤتمر العام (المقرر م ع-9/م-15). وعليه، يبلغ الرصيدان اللذان يعزبان إلى المقررين المنكوبين أعلاه 1 110 يورو و4 389 يورو، على التوالي.

الاحتياطي المخصص لدفع التعويضات

15-5 يُرصد احتياطي للوفاء بالخصوم المحتملة المتعلقة بدفع تعويضات بموجب التذييل دال الملحق بالنظام الإداري للموظفين الذين تموّل أجورهم من موارد التعاون التقني غير الترتيبات المشتركة بين المنظمات وصناديق استئمانية معينة، وتُحسب هذه المدفوعات على أساس نسبة واحد في المائة من صافي المرتب الأساسي.

الاحتياطي المخصص لمواجهة تقلبات أسعار الصرف

15-6 أن المؤتمر العام للمدير العام في المقرر م ع-8/م-16 أن ينشئ احتياطا لا يخضع لأحكام البندين 2-4 (ب) و2-4 (ج) من النظام المالي. وتبعاً لذلك، أنشئ الاحتياطي في فترة السنتين 2002-2003 من أجل حماية المنظمة من تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن اعتماد اليورو كعملة وحيدة لإعداد البرنامج والميزانيتين وتقرير الاعتمادات والاشتراكات وتحصيل الاشتراكات والسلف وإعداد الحسابات. وبلغ رصيد الصندوق الاحتياطي في 31 كانون الأول/ديسمبر 203 ما قدره 2 040 يورو (مقابل 2 040 يورو في عام 2022). وكان الرصيد المتبقي من المكاسب المتحققة نتيجة إعادة تقييم النقدية والودائع لأجل المقومة باليورو والمحتفظ بها في صناديق استئمانية قبل اعتماد اليورو في إدارة مشاريع التعاون التقني في عام 2004 قدره 1 294 يورو (مقابل 1 594 يورو في عام 2022).

الملحوظة 16- العائدات

31 كانون الأول/ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	الملحوظة
	(معاد حسابها)	
	(بألاف اليوروات)	

70 928

70 928 1-16

الاشتراكات المقررة

31 كانون الأول/يناير 2023	31 كانون الأول/يناير 2022	الملحوظة
(معاد حسابيا)		
(بالآلاف اليوروات)		
		التبرعات
227 446	233 815	للتعاون التقني
436	369	لدعم الأنشطة العادية
227 882	234 184	المجموع الفرعي، التبرعات
		عائدات الاستثمار
645	3 884	3-16
		الأنشطة المدرة لعائدات
21 202	22 407	4-16 المساهمة في دائرة إدارة المباني
1 371	1 911	عائدات المشاريع الظرفية في مركز فيينا الدولي
5	-	المنشورات المخصصة للبيع
153	122	النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ
16	19	مبيعات أخرى
22 747	24 459	المجموع الفرعي، الأنشطة المدرة لعائدات
		إيرادات متنوعة
1 950	1 816	6-16 الوفاء بالالتزام بالأداء المتعلق بمركز فيينا الدولي
296	295	7-16 التبرعات العينية - الأرض التي يقوم عليها مركز فيينا الدولي
335	409	8-16 إيرادات متنوعة أخرى
2 581	2 520	المجموع الفرعي، الإيرادات المتنوعة
		مجموع العائدات
324 783	335 975	

1-16 وافق المؤتمر العام على تخصيص مبلغ قدره 141 856 يورو للميزانية العادية لفترة السنتين 2022-2023 (المقرر م ع-19م-16) يُمول من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء. وبناء على ذلك، يمثل مبلغ 70 928 يورو نصف المبلغ المقرّر لفترة السنتين لعام 2022. وتُقيّد المبالغ التي تدفعها الدولة العضو أولاً لحساب صندوق رأس المال المتداول ثم لحساب الاشتراكات المستحقة، بالترتيب الذي تقرّر به نصيب الدولة العضو المعنية (انظر البند 5-5 ج) من النظام المالي).

2-16 وتُقيّد التبرعات عند توقيع اليونيدو والجهة المانحة على اتفاق ملزم، رهنا بعدم فرض شروط تُقيّد استخدام الأموال المتبرع بها. وفي حال تضمّن الاتفاق عدة أقساط، تُقيّد التبرعات ضمن إطار القسط الملزم.

3-16 وعائدات الاستثمار هي الفوائد المصرفية المجنية والمستحقة عن الودائع القصيرة الأجل المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية.

4-16 وتكون المساهمة في دائرة إدارة المباني من المنظمات الكائنة في فيينا وفقاً للنسبة المعتمدة (الملحوظة 6-2).

5-16 أما الإيرادات المتأتية من الأنشطة المدرة لعائدات فتتألف من بيع المنشورات والنموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ، ومن استرداد تكاليف الخدمات التقنية ودائرة إدارة المباني.

6-16 والمقصود بالوفاء بالالتزام بالأداء المتعلق بمباني مركز فيينا الدولي هو الوفاء بالالتزام بالإبقاء على المقر في هذا المبنى.

7-16 ويمثل التبرع العيني قيمة الاستخدام المجاني للأرض التي أقيم عليها مركز فيينا الدولي.

8-16 وتشمل الإيرادات المتنوعة الأخرى العائدات المتأتية من بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات.

التبرعات العينية للمشاريع وعمليات المكاتب الميدانية

10-16 وردت تبرعات عينية في شكل خدمات تقدّر قيمتها بمبلغ 2 916 يورو (مقابل 3 549 يورو في عام 2022)، لدعم مشاريع اليونيدو وعمليات مكاتبها الميدانية في المقام الأول، وهي تُحتسب بقيمتها العادلة. وقد اختارت اليونيدو، وفقا للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عدم احتساب هذه التبرعات في متن البيانات المالية. وفيما يلي تفاصيل التبرعات العينية الواردة في شكل خدمات:

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	
(بآلاف اليوروات)		
		تبرعات في شكل خدمات لاستخدامها فيما يلي:
1 102	1 267	خدمات الموظفين
1 200	942	حيز المكاتب
214	42	الألات، الأدوات
180	156	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
853	509	خدمات أخرى
3 549	2 916	المجموع

الملحوظة 17 - النفقات

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	الملحوظة
(بآلاف اليوروات)		
54 461	57 119	مرتبات الموظفين
34 529	32 300	استحقاقات وبدلات الموظفين
1 052	980	المساعدة المؤقتة
90 042	90 399	المجموع الفرعي، تكاليف الموظفين
24 826	26 745	الخبراء الاستشاريون الدوليون
20 945	21 807	الخبراء الوطنيون
5 416	6 352	الدعم الإداري والاستشارات الأخرى
51 187	54 904	المجموع الفرعي، موظفو المشاريع والخدمات الاستشارية
141 229	145 303	1-17 المجموع الفرعي، تكاليف واستحقاقات الموظفين
822	1 649	السفر العادي
9 785	15 238	السفر المتعلق بالمشاريع
18 126	26 870	الإيجار والمنافع العامة والصيانة
3 603	3 810	تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والأتمتة
2 608	2 484	اللوازم والمواد الاستهلاكية
5 007	6 544	تكاليف التشغيل الأخرى
39 951	56 595	2-17 المجموع الفرعي، تكاليف التشغيل
91 796	101 553	3-17 الخدمات التعاقدية
27 124	24 713	4-17 المعدات المحتسبة ضمن تكاليف التشغيل
6 731	5 836	8-7 الاستهلاك والإهلاك
3 145	1 854	5-17 نفقات أخرى
309 976	335 854	مجموع النفقات
31 704	(22 165)	6-17 مكاسب/(خسائر) أسعار الصرف

- 17-1 المرئيات واستحقاقات الموظفين تخص موظفي اليونيدو والخبراء الاستشاريين وأصحاب عقود الخدمات الفردية. وتشمل تكاليف موظفي المشاريع تكاليف الخبراء والاستشاريين الوطنيين وموظفي الدعم الإداري.
- 17-2 وتشمل تكاليف التشغيل تكاليف السفر والمنافع العامة وعمليات المكاتب الميدانية والأنشطة الممولة تمويلًا مشتركًا بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساهمات في الخدمات المشتركة المقدمة في مركز فيينا الدولي.
- 17-3 وتتمثل الخدمات التعاقدية أساسًا في العقود المبرمة من الباطن من أجل أنشطة تنفيذ المشاريع.
- 17-4 وتتمثل المصروفات على المعدات في تكاليف الآلات والمعدات المسلمة إلى الجهات المستفيدة، أو التي لا سيطرة لليونيدو عليها، والأصول المتدنية القيمة بمبلغ 954 يورو (مقابل 944 يورو في عام 2022).
- 17-5 وتشمل النفقات الأخرى خفض المخصصات الاحتياطية للديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 438 يورو (بزيادة قدرها 887 يورو عن عام 2022).
- 17-6 وأما فروق أسعار الصرف، وهي أساسًا ناتجة عن إعادة تقييم الأرصدة المصرفية والاستثمارات والأصول والخصوم غير المقومة باليورو في نهاية الفترة، فتُعزى أساسًا إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو في نهاية السنة من 0,939 في عام 2022 إلى 0,901 في عام 2023. وفي عام 2022، بلغت فروق أسعار الصرف المتحققة وغير المتحققة مقدار 154 يورو و11 يورو (مقابل 743 يورو و962 يورو في عام 2022) على التوالي.

الملحوظة 18- بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

- 18-1 لا تُعد ميزانيات اليونيدو وحساباتها باستخدام الأساس نفسه. إذ يُعد بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول وبيان التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل، باستخدام تصنيف قائم على طبيعة المصروفات الواردة في بيان الأداء المالي، بينما يُعد بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان 5) على أساس محاسبي نقدي معدل.
- 18-2 وتحدث الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس عندما تُعد الميزانية المعتمدة على أساس لا يتطابق مع الأساس المحاسبي، حسبما ذُكر في الفقرة 18-1 أعلاه.
- 18-3 وتحدث الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المبينة في البيانات المالية. ولا توجد فروق ناشئة عن اختلاف التوقيت لدى اليونيدو فيما يخص المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 18-4 وتحدث الفروق في الكيانات عندما تُغفل الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءًا من الكيان الذي تُعد البيانات المالية عنه.
- 18-5 وتنتج الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض عن الاختلافات في الشكل المعتمد ونظم التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 18-6 وترد أدناه تسوية بين المبالغ الفعلية الواردة في بيان المقارنة بين المبالغ المرصودة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان 5) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان 4) للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

التشغيل	الاستثمار	المجموع
(بالآلاف اليوروات)		
10 974	-	10 974
فائض الإيرادات (البيان 5)		
5 207	1 827	7 034
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس		
(15 728)	-	(15 728)
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض		
48 921	(5 798)	43 123
الفروق في الكيانات		
49 374	(3 971)	45 403
المبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان 4)		

7-18 وُصّفت المبالغ المدرجة في الميزانية تبعا لطبيعة المصروفات وفقا لصيغة برنامج وميزانيتي فترة السنتين 2022-2023 التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة (م ع-19/م-16) للميزانيتين العادية والتشغيلية للمنظمة.

تعليل الفروق الجوهرية في الميزانية العادية

8-18 ترد أدناه تعليقات للفروق الجوهرية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، وكذلك بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية.

تكاليف الموظفين

9-18 استُخدمت تكاليف الموظفين في الميزانية العادية بنسبة 98,0 في المائة، وهو ما يتوافق مع استراتيجية المنظمة الهادفة إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من التنفيذ والبقاء في نفس الوقت ضمن حدود الموارد المتاحة. ونظرا لعدم اليقين المتعلق بدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، فقد ظل عامل الشغور في عام 2023 عند مستوى أعلى مما كان مدرجا في الميزانية. وبالمقارنة بالسنة الأولى من فترة السنتين، انخفض معدل الشواغر في الميزانية العادية في عام 2023 إلى 20,3 في المائة للفئة الفنية والفئات العليا (مقابل 21,8 في المائة في عام 2022) و15,6 في المائة لفئة الخدمات العامة (مقابل 5,9 في المائة في عام 2022).

السفر في مهام رسمية

10-18 تمثل الميزانية المخصصة لتنفيذ مهام سفر رسمية، ونسبتها 82,4 في المائة، زيادة كبيرة مقارنة بميزانية عام 2020 بنسبة 54,0 في المائة. وتعزى تلك الزيادة في المقام الأول إلى رفع كثير من المناطق في العالم للقيود التي كانت مفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 رفعا تاما وعودة أنماط العمل إلى وضعها العادي.

تكاليف التشغيل

11-18 تعزى زيادة مستويات الإنفاق تحت بند تكاليف التشغيل في عام 2023 جزئياً إلى تأخر التنفيذ في السنة السابقة حيث تحققت وفورات قدرها 3,1 مليون يورو. وعلى الرغم من أن رصيد تكاليف التشغيل كان سلبياً في عام 2023، إلا أن الرصيد الإجمالي للفترة 2022-2023 كان إيجابياً حيث بلغ 2,0 مليون يورو.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

12-18 يعزى النقص في الاستخدام البالغ 0,5 مليون يورو للموارد المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساساً إلى الجهود المتضافرة المبذولة لتحقيق الكفاءة التكنولوجية والبحث عن ترتيبات بديلة مع مقدمي الخدمات.

البرنامج العادي للتعاون التقني والموارد الخاصة لصالح أفريقيا

13-18 أُديرت موارد البرنامج العادي للتعاون التقني في إطار الحساب الخاص المنشأ لذلك الغرض والذي حُوّل إليه الاعتماد بأكمله.

الملاحظة 19 - الإبلاغ القطاعي

ألف: بيان المركز المالي حسب القطاعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

المجموع الخاص باليونيدو	المبالغ الملقاة	الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة	التعاون التقني	أنشطة الميزانية العادية
(بآلاف اليوروات)				

الأصول

الأصول الجارية

المجموع الخاص باليونيدو	المبالغ الملغاة	الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة (بالآلاف اليوروات)	التعاون التقني	أنشطة الميزانية العادية	
512 125	-	82 521	420 207	9 397	النقدية ومكافئات النقدية
102 413	-	(493)	94 113	8 793	المبالغ المستحقة التحصيل (من المعاملات غير التبادلية)
5 442	-	5 050	275	117	المبالغ المستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية
730	-	730	-	-	المخزونات
31 501	(3 676)	1 049	24 946	9 182	الأصول الجارية الأخرى
652 211	(3 676)	88 857	539 541	27 489	المجموع الفرعي، الأصول الجارية
					الأصول غير الجارية
157 822	-	-	157 772	50	المبالغ المستحقة التحصيل
46 919	-	1 298	16 459	29 162	الممتلكات والمنشآت والمعدات
364	-	133	49	182	الأصول غير الملموسة
4 784	-	(812)	3 975	1 621	الأصول غير الجارية الأخرى
209 889	-	619	178 255	31 015	المجموع الفرعي، الأصول غير الجارية
862 100	(3 676)	89 476	717 796	58 504	مجموع الأصول
					الخصوم
					الخصوم الجارية
13 877	(3 676)	13 081	2 381	2 091	المبالغ المستحقة الدفع (المعاملات التبادلية)
11 526	-	846	672	10 008	استحقاقات الموظفين
39 411	-	10	27 761	11 640	التحويلات المستحقة الدفع (المعاملات غير التبادلية)
96 411	-	7 096	88 392	923	المبالغ المحصلة سلفاً
34 345	-	4 641	25 250	4 454	الخصوم الجارية الأخرى
195 570	(3 676)	25 674	144 456	29 116	المجموع الفرعي، الخصوم الجارية
					الخصوم غير الجارية
167 421	-	41 175	6 006	120 240	استحقاقات الموظفين
24 062	-	-	310	23 752	الخصوم غير الجارية الأخرى
191 483	-	41 175	6 316	143 992	المجموع الفرعي، الخصوم غير الجارية
387 053	(3 676)	66 849	150 772	173 108	مجموع الخصوم
					صافي الأصول
475 170	-	17 359	570 534	(112 723)	الفائض/(العجز) المتراكم: أرصدة الصناديق
(22 044)	-	2 217	(14 943)	(9 318)	الفائض/(العجز) للفترة الحالية
21 921	-	3 051	11 433	7 437	الاحتياطيات
475 047	-	22 627	567 024	(114 604)	مجموع صافي الأصول
862 100	(3 676)	89 476	717 796	58 504	مجموع الخصوم وصافي الأصول

باء: بيان الأداء المالي حسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

المجموع الخاص بالبونديو	المبالغ الملغاة	الأنشطة الأخرى والخدمات الخاصة		أنشطة الميزانية العادية	
		(بآلاف اليوروات)		التعاون التقني	
					الإيرادات/العائدات
70 928	-	-	-	70 928	الإيرادات/العائدات
234 184	-	55	233 785	344	الاشتراكات المقررة
3 884	-	2 413	661	810	التبرعات
24 459	(24 050)	47 536	758	215	عائدات الاستثمار
2 520	(8 689)	5 494	4 312	1 403	الأنشطة المدرة لعائدات
335 975	(32 739)	55 498	239 516	73 700	إيرادات/عائدات أخرى
					مجموع العائدات
					النفقات
145 303	-	28 924	67 311	49 068	تكاليف واستحقاقات الموظفين
56 595	(3 888)	23 601	21 287	15 595	التكاليف التشغيلية
101 553	-	40	99 221	2 292	الخدمات التعاقدية
24 713	-	50	24 512	151	معدات التعاون التقني المحتسبة ضمن تكاليف التشغيل
5 836	-	513	2 915	2 408	الاستهلاك والإهلاك
1 854	(28 851)	(24)	26 324	4 405	نفقات أخرى
335 854	(32 739)	53 104	241 570	73 919	مجموع النفقات
(22 165)	-	(177)	(12 889)	(9 099)	(خسائر)/مكاسب أسعار الصرف
(22 044)	-	2 217	(14 943)	(9 318)	(العجز)/الفائض للفترة

19-1 تقضي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تنشأ عنها أرصدة عائدات ونفقات مشتركة بين القطاعات في البيانات المالية.

19-2 وأدت الأنشطة المنفذة أثناء السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى نشوء أرصدة مشتركة بين القطاعات في بيان الأداء المالي من المساهمات الداخلية في البرنامج العادي للتعاون التقني، والموارد الخاصة لصالح أفريقيا، وتكاليف دعم البرامج، ودائرة إدارة المباني، قدرها 4 312 يورو، و490 يورو، و24 050 يورو، و3 888 يورو، على التوالي (مقابل 4 200 يورو، و510 يورو، و20 689 يورو، و3 792 يورو في عام 2022). وتقاس التحويلات فيما بين القطاعات بالسعر الذي تجرى به المعاملات.

الملحوظة 20 - الالتزامات والخصوم المحتملة

20-1 عقود الإيجار. تشمل تكاليف التشغيل مدفوعات محتسبة كنفقات إيجار تشغيلي أثناء السنة، قدرها 2 454 يورو (مقابل 2 367 يورو في عام 2022). ويشمل هذا المبلغ الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار. ولم تُدفع أو تُرد أي مبالغ عن إيجارات من الباطن أو عن إيجارات محتملة. وفيما يلي مجموع الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار المستقبلية بمقتضى عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء:

في غضون سنة واحدة	من سنة إلى خمس سنوات	بعد خمس سنوات	المجموع
402	-	-	402
432	7	-	439

20-2 وتخص اتفاقات الإيجار التشغيلي التي تبرمها اليونيدو في المقام الأول مباني المكاتب ومعدات تكنولوجيا المعلومات في المكاتب الميدانية. ويشمل الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار المستقبلية المدفوعات التي ستلتزم لاستئجار المباني والمعدات حتى أقرب موعد ممكن لانتهاء إيجارها بموجب الاتفاقات ذات الصلة.

20-3 وتتضمن بعض اتفاقات الإيجار التشغيلي بنود تجديد تمكّن المنظمة من تمديد آجال عقود الإيجار في نهاية مدة الإيجار الأصلية، ويتضمن بعضها بنوداً تصعيدياً قد يؤدي إلى زيادة مدفوعات الإيجار السنوية بناءً على الزيادات في مؤشرات أسعار السوق ذات الصلة في البلد المعني.

20-4 ولا توجد أي اتفاقات تتضمن خيارات شراء.

20-5 *الالتزامات*. تشمل التزامات المنظمة طلبات الشراء المتعاقد عليها وغير المسلمة وعقود الخدمات المبرمة وغير المنجزة حتى نهاية السنة. وفيما يلي قائمة بهذه الالتزامات بحسب مصدر التمويل الرئيسي.

31 كانون الأول/ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	
		(بآلاف اليوروات)
4 333	2 884	الميزانية العادية
51 969	45 708	الصندوق الاستثماري
28 217	40 809	بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون
141 207	124 703	مرفق البيئة العالمية
9 584	10 584	صندوق التنمية الصناعية
345	632	الترتيبات المشتركة بين المنظمات
1 565	1 904	البرنامج العادي للتعاون التقني
331	100	الخدمات الخاصة والتزامات أخرى
237 551	227 324	مجموع الالتزامات

20-6 *الخصوم المحتملة*. تتألف الخصوم المحتملة للمنظمة من قضايا الاستئناف التي لا تزال قيد النظر لدى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والتي رفعها موظفون حاليون وسابقون. وليس في وسع المنظمة أن تقيس احتمال صدور أحكام لصالح المتظلمين أو تتنبأ على وجه الدقة بمبالغ التعويضات التي سيحكم بها. إلا أن الخصوم المحتملة بلغت في نهاية السنة، بناءً على مختلف المطالبات، 1 809 يورو (مقابل 2 165 يورو في عام 2022).

20-7 وبلغت الخصوم المحتملة المتعلقة بالدعاوى قيد النظر في إطار التنزيل دال للنظام الإداري للموظفين بشأن المبالغ التي قد تُدفع بأثر رجعي صفر يورو (مقابل صفر يورو في عام 2022). وبلغت الخصوم المحتملة للمطالبات الأخرى 370 يورو (مقابل 398 يورو في عام 2022).

الملحوظة 21- الخسائر والهبات والمشطوبات

21-1 قدمت اليونيدو هبات وسددت مطالبات خاصة أثناء العام بقيمة 136 يورو (مقابل 30 يورو في عام 2022).

21-2 وبلغت قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات المشطوبة أثناء السنة بسبب الفقدان/السرقه 3 يورو (مقابل 18 يورو في عام 2022).

21-3 وخلال عام 2023، لم تتكبد اليونيدو أي خسائر نقدية (مقابل صفر يورو في عام 2021).

الملحوظة 22- الإفصاح عن بيانات الأطراف ذات الصلة وغيرها من بيانات موظفي الإدارة التنفيذية

موظفو الإدارة الرئيسيون

عدد الأفراد	إجمالي الأجر	التعويضات الأخرى	مجموع الأجر	السلف غير المسددة المقدمة على ذمة الاستحقاقات
				31 كانون الأول/ديسمبر 2023
				(بآلاف اليوروات)
1	439	154	593	-
3	707	-	707	-
1	240	-	240	-

- 1-22 موظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير العام ونائبه والمديرون الإداريون، لكونهم يتمتعون بصلاحيات ويتحملون مسؤوليات بشأن تخطيط أنشطة اليونيدو وتوجيهها ومراقبتها.
- 2-22 ويشمل المبلغ الكلي للأجور المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، وبديل الانتداب وغيره من المنح، وإعانة الإيجار، ومساهمات صاحب العمل في نظام المعاشات التقاعدية، والاشتراكات الحالية في التأمين الصحي.
- 3-22 وتشمل التعويضات الأخرى السيارة الرسمية المخصصة للمدير العام والمقدرة قيمتها على أساس تكلفة السوق لاستئجار سيارة تماثلها، إلى جانب الأجر المدفوع للسائق الرسمي.
- 4-22 ويحق لموظفي الإدارة الرئيسيين أيضا الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (انظر الملحوظة 11 بشأن استحقاقات الموظفين) بنفس المعدل المطبق على غيرهم من الموظفين. وتحتسب الاستحقاقات التي تُدفع عند انتهاء الخدمة ضمن أجور الموظفين الذين انتهت خدمتهم في العام الجاري، لكن لا يمكن حسابها بدقة مسبقاً لأنها تعتمد على سنوات الخدمة والتاريخ الفعلي لانتهائها (الذي يمكن أن يكون طوعياً).
- 5-22 وموظفو الإدارة الرئيسيون أعضاء عاديون في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.
- 6-22 وبلغت السلف المقدمة على حساب استحقاقات موظفي الإدارة الرئيسيين وفقاً للنظامين الأساسي والإداري للموظفين صفر يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (مقابل صفر يورو في عام 2022).

الملحوظة 23- تسويات الأرصدة الافتتاحية

- 1-23 أعيد احتساب الأرصدة الافتتاحية لتضمينها الاحتساب الأولي للفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالاشتراكات المقررة المستحقة التحصيل وفقاً للفقرة 173 من معيار إيبساس 41.

الأثر في بيان المركز		31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
الأصول الجارية			
المبالغ المستحقة التحصيل (من المعاملات غير التبادلية)	(1 850)	(1 702)	
الفوائض المتراكمة	(1 850)	(1 702)	

- 2-23 وأعيد احتساب أرصدة الحسابات الافتتاحية للمبالغ المستحقة التحصيل في الحسابات غير الجارية لتجسيد القيمة الزمنية للمبالغ المالية وخصمها باستخدام طريقة احتساب سعر الفائدة الحقيقي (الفقرة 69 من معيار إيبساس 41). وفي 31 كانون الأول/ديسمبر من عام 2021، لم يكن أثر الخصم قد احتسب بسبب الأسعار السلبية للفائدة.

الأصول غير الجارية		31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
المبالغ المستحقة التحصيل (من المعاملات غير التبادلية)	(8 056)	-	
العائدات			
التبرعات	(8 056)	-	

- 3-23 أعيد احتساب الخصوم غير الجارية الأخرى لتجسيد الجزء الحالي من الإيرادات المؤجلة بالنسبة لالتزام مركز فيينا الدولي بالأداء، الذي سيتحقق في السنة القادمة.

	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
الخصوم الجارية		
خصوم جارية ومالية أخرى	1 923	1 837
الخصوم غير الجارية		
خصوم غير جارية أخرى	(1 923)	(1 837)

الملحوظة 24 - الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

1-24 تاريخ الإبلاغ ببيانات اليونيدو المالية هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي تاريخ التوقيع على هذه الحسابات، وهو التاريخ المحدد في شهادة التصديق عليها، لم تكن قد وقعت بين تاريخ الإبلاغ والتاريخ الذي أُنذِر فيه بإصدار البيانات المالية أي أحداث ذات أهمية جوهرية، مؤقتة أو غير مؤقتة، كان من شأنها التأثير في هذه البيانات.

المرفق 2- تقرير مراجعة الحسابات المستقلة لخدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي والبيانات المالية المرفقة

تقرير مراجعة الحسابات المستقلة

السيد غيرد مولر

المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تقرير عن مراجعة البيانات المالية

رأينا

حسب رأينا، تعرض البيانات المالية صورة صحيحة للمركز المالي لخدمات مطاعم مركز فيينا الدولي، من جميع الجوانب الجوهرية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ولأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في التاريخ المذكور وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إيبساس).

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية لخدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتتألف البيانات المالية مما يلي:

- بيان المركز المالي؛
- بيان الأداء المالي؛
- بيان التغيرات في صافي الأصول؛
- بيان التدفقات النقدية؛
- ملحوظات على البيانات المالية.

أساس رأينا

أجرينا هذه المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (الإيسا). ومسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبنية أدناه بمزيد من التفصيل في القسم المعنون "مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساساً لرأينا.

الاستقلال

نحن مستقلون عن خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي وفقاً للمدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المحترفين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين وغيرها من المقتضيات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية. ولقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لتلك المقتضيات.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية لخدمات مطاعم مركز فيينا الدولي غير المدرجة في البيانات المالية.

ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها. وفي سياق مراجعتنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والنظر، لدى القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتناقض تناقضاً جوهرياً مع البيانات المالية أو مع

ما اكتسبناه من معرفة في سياق عملية المراجعة، أو تبدو منطوية على أخطاء جوهرية خلافاً لذلك. وإذا خلصنا، استناداً إلى العمل الذي أديناه بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ إعداد تقرير المراجعة هذا، إلى وجود خطأ جوهري في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مكلفون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يخص البيانات المالية

وفقاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرها والمؤرخة 31 آذار/مارس 1977 (مذكرة التفاهم لعام 1997)، تتولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مسؤولية إدارة وتشغيل خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي. وفي هذا الصدد، اليونيدو مكلفة بأن تقدم إلى اللجنة الاستشارية المشتركة بيانات مالية سنوية عن خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي، التي تعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما أن الإدارة مسؤولة، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عن إعداد البيانات المالية وعرضها على نحو صحيح، وكذلك عن تطبيق ما تراه ضرورياً من ضوابط داخلية تتيح إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط.

وتتحمل الإدارة المسؤولية، لدى إعدادها للبيانات المالية، عن تقييم قدرة خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي على الاستمرار كمنشأة عاملة، مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالقابلية للاستمرار واستخدام الأساس المحاسبي الخاص بالمنشآت العاملة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن أمامها بديل واقعي عدا ذلك.

وتقع على عاتق المسؤولين المكلفين بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي لخدمات مطاعم مركز فيينا الدولي.

مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد في حدود المعقول مما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وإصدار تقرير خاص بمراجعة الحسابات يتضمن رأياً. ومستوى التأكيد المعقول هو تأكيد رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية إن وجدت. ويمكن أن تنشأ البيانات الخاطئة عن الاحتيال أو الغلط، وتُعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، فرادى أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون استناداً إلى البيانات المالية.

ووفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس الحكم المهني ونحافظ على نظرة تشككية مهنية طوال عملية المراجعة. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تتصدى لتلك المخاطر، والحصول على أدلة أثناء المراجعة تكون كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. واحتمال عدم اكتشاف خطأ جوهري نتيجة الاحتيال أعلى منه كنتيجة للغلط، إذ إن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو تحريف أو تجاوز للضوابط الداخلية.
- الوصول إلى فهم للضوابط الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل تصميم إجراءات مراجعة حسابات ملائمة للظروف، لكن ليس من أجل التعبير عن رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لدى خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تقوم بها الإدارة.
- استخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي الخاص بالمنشآت العاملة وكذلك، استناداً إلى الأدلة المتحصل عليها أثناء المراجعة، بشأن ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بأحداث أو أحوال قد تطرح شكوكاً كبيرة في قدرة خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي على الاستمرار كمنشأة عاملة. فإذا خلصنا إلى وجود جوانب جوهرية من عدم اليقين، فنحن مطالبون بأن نوجه النظر في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل رأينا إذا لم تكن تلك الإفصاحات كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة المتحصل عليها أثناء المراجعة حتى تاريخ تقريرنا. بيد أن الأحداث أو الأحوال المستقبلية قد تؤدي إلى انتفاء صفة المنشأة القابلة للاستمرار عن خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي.
- تقييم عرض البيانات المالية وترتيبها ومضمونها عموماً، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يعرضها عرضاً صحيحاً.

- التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة بشأن أمور منها النطاق والتوقيت المزمعين للمراجعة والنتائج ذات الدلالة للمراجعة، بما في ذلك أي نواقص مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء المراجعة.
- الحصول على أدلة مناسبة وكافية أثناء المراجعة فيما يتعلق بالمعلومات المالية لخدمات مطاعم مركز فيينا الدولي.

الإبلاغ عن متطلبات قانونية أو رقابية أخرى

نرى أن معاملات خدمات مطاعم مركز فيينا الدولي التي اطلعنا عليها أو التي اختُبرت في إطار مراجعتنا للحسابات كانت ممثلة، من جميع النواحي المهمة، لأحكام النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو، ولمذكرة التفاهم لعام 1997 وللقانون.

السيدة غالينا إيزوتوفا

الرئيسة بالنيابة

غرفة المحاسبة في الاتحاد الروسي

المراجعة الخارجية للحسابات

موسكو، روسيا

19 نيسان/أبريل 2024

البيانات المالية لخدمات مطاعم مركز فيينا الدولي

البيان 1: بيان المركز المالي

(باليوروات)

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر		الملاحظة 2	
2022	2023		
			الأصول
			الأصول الجارية
2 313 584	2 437 563		النقدية ومكافئات النقدية
-	13 787	(أ)	حسابات تجارية مستحقة التحصيل
2 313 584	2 451 350		مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم الجارية
19 473	-	(ب)	مبالغ مستحقة الدفع ودائنون متفرقون
19 473	-		مجموع الخصوم
			صافي الأصول
2 149 330	2 294 111		الفوائض/(العجزات) المتراكمة وأرصدة الصناديق
144 781	157 239		صافي الفائض/(العجز) للفترة المالية
2 294 111	2 451 350		مجموع صافي الأصول
2 313 584	2 451 350		مجموع الخصوم وصافي الأصول

البيان 2: بيان الأداء المالي
(باليوروات)

السنة المنتهية 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	السنة المنتهية 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		
145 008	157 266	(ج)	الإيرادات
-	221		إيرادات رسوم التشغيل
145 008	157 487		إيرادات الفوائد
			مجموع الإيرادات
-			النفقات
227	248		نفقات التشغيل العامة
227	248		رسوم المصرفية
			مجموع النفقات
144 781	157 239		الفائض/(العجز) للفترة المالية

البيان 3: بيان التغيرات في صافي الأصول
(باليوروات)

مجموع صافي الأصول	صندوق شركة EUREST	صندوق شركة WIWAG	
2 294 111	889 445	1 404 666	الرصيد في بداية السنة
157 239	157 239	-	صافي الفائض/(العجز) للسنة
2 451 350	1 046 684	1 404 666	صافي الأصول في نهاية السنة

البيان 4: بيان التدفقات النقدية
(باليوروات)

السنة المنتهية 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	السنة المنتهية 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	
144 781	157 239	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
45 694	(13 787)	زيادة الإيرادات عن النفقات
19 473	(19 473)	(الزيادة)/النقصان في الحسابات المستحقة التحصيل
-	(221)	(الزيادة)/النقصان في الحسابات المستحقة الدفع
209 948	123 758	إيرادات الفوائد
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-	221	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-	221	إيرادات الفوائد
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

209 948	123 979
2 103 636	2 313 584
<u>2 313 584</u>	<u>2 437 563</u>

صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية

النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة

النقدية ومكافئات النقدية في نهاية الفترة المالية

ملحوظات على البيانات المالية لخدمات المطاعم

الملحوظة 1 - أساس إعداد البيانات المالية

في 31 آذار/مارس 1977، أبرمت المنظمات التي تتخذ من فيينا مقراً لها ترتيباً بعنوان "مذكرة تفاهم بشأن الاتفاق الثلاثي بشأن الخدمات المشتركة والعامّة في مركز Donaupark في فيينا" ("مذكرة التفاهم")، أنشئت بموجبه خدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي كعملية مكتفية ذاتياً وغير ربحية لتقديم خدمات المطاعم في المركز. وأسندت مسؤولية إدارة وتشغيل خدمات المطاعم إلى اليونيدو. وعلى مر السنين، خضعت مذكرة التفاهم عدة مرات لتعديلات.

وخدمات المطاعم كيان خاضع لرقابة مشتركة تنظم شؤونه اللجنة الاستشارية المعنية بخدمات المطاعم بموجب "قواعد خدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي" المؤرخة 19 كانون الثاني/يناير 1989. وهي تعمل كجزء لا يتجزأ من أمانة اليونيدو وليست لها شخصية اعتبارية. ويتولى متعهد متعاقد تجارياً مسؤولية تشغيلها.

- '1' وتتضمن هذه البيانات المالية بيان المركز المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، إلى جانب الملحوظات المرجعية وبيانات مقارنة.
- '2' وتعرض حسابات عمليات خدمات المطاعم باليورو للسنوات التقويمية ومقربة إلى أقرب يورو.
- '3' وقد أعدت الحسابات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.
- '4' وتمسك الحسابات على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعندما لا تأتي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مسائل معينة، تطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة.
- '5' ولا يدرج أي قيد محاسبي في البيانات المالية لتسجيل قيمة الخدمات الإدارية والمحاسبية والأمنية وغيرها من الخدمات التي يتلقاها متعهد خدمات المطاعم مجاناً.

الملحوظة 2- بيانات محددة

(أ) حسابات تجارية مستحقة التحصيل

<u>31 كانون الأول/ديسمبر 2022</u>	<u>31 كانون الأول/ديسمبر 2023</u>	
-	13 787	مستحقات رسوم التشغيل
-	<u>13 787</u>	مجموع الحسابات التجارية المستحقة التحصيل

تمثل الحسابات التجارية المستحقة التحصيل رسوم التشغيل المستحقة على المتعهد غير المدفوعة لشهر كانون الأول/ديسمبر 2023.

(ب) حسابات مستحقة الدفع

<u>31 كانون الأول/ديسمبر 2022</u>	<u>31 كانون الأول/ديسمبر 2023</u>	
19 473	-	إيصالات خاطئة (سيتم إرجاعها)
<u>19 473</u>	-	مجموع الحسابات المستحقة الدفع

(ج) في نهاية عام 2013، أنهى العقد السابق مع شركة WIWAG وأبرم عقد مع متعهد جديد، وهي شركة Eurest، مدته 10 سنوات (مع إمكانية تمديده لفترة 3 سنوات إضافية). وتولت شركة Eurest مسؤولية تشغيل خدمات المطاعم وإدارتها بموجب نموذج عمل جديد، وهي مطالبة بدفع رسوم تشغيل سنوية ثابتة قدرها 125 000 يورو (حسب مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي)، بغض النظر عن الأرباح المكتسبة أو الخسائر المتكبدة أثناء عملياتها.

(د) وقد سدد المتعهد مباشرة تكاليف تشغيل خدمات المطاعم المتكبدة من جانب دائرة إدارة المباني، بما فيها تكاليف المرافق، بمبلغ قدره 215 243 يورو (2022: 299 148).

ويعزى صافي الأصول المتراكمة بمبلغ 1 404 666 يورو إلى الترتيب التعاقدى السابق ومبلغ 1 046 684 يورو (2022: 445 889) في إطار العقد الحالي.

المرفق 3- تقرير مراجعة الحسابات المستقلة للصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية والبيانات المالية المرفقة

تقرير مراجعة الحسابات المستقلة

السيد غيرد مولر

المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تقرير عن مراجعة البيانات المالية

رأينا

حسب رأينا، تعرض البيانات المالية صورة صحيحة للصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية (الصندوق المشترك)، من جميع الجوانب الجوهرية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ولأدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المنتهية في التاريخ المذكور وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إيباس).

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق المشترك عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتتألف البيانات المالية مما يلي:

- بيان المركز المالي؛
- بيان الأداء المالي؛
- بيان التغيرات في صافي الأصول؛
- بيان التدفقات النقدية؛
- ملحوظات على البيانات المالية.

أساس رأينا

أجرينا هذه المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (الإيسا). ومسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة أدناه بمزيد من التفصيل في القسم المعنون "مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساساً لرأينا.

الاستقلال

نحن مستقلون عن الصندوق المشترك وفقاً للمدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المحترفين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات للمحاسبين وغيرها من المقتضيات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية. ولقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لتلك المقتضيات.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى، وهي تتضمن البيانات المالية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية للصندوق المشترك غير المدرجة في البيانات المالية. ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها. وفي سياق مراجعتنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والنظر، لدى قيامنا بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتناقض تناقضاً جوهرياً مع البيانات المالية أو مع ما اكتسبناه من معرفة في سياق عملية المراجعة، أو تبدو منطوية على أخطاء جوهرية خلافاً لذلك. وإذا خالصنا، استناداً إلى العمل الذي أديناه بشأن

المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ إعداد تقرير المراجعة هذا، إلى وجود خطأ جوهري في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مكلفون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما يبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يخص البيانات المالية

وفقاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمات التي تتخذ من فيينا مقراً لها والمؤرخة 31 آذار/مارس 1977 (مذكرة التفاهم لعام 1997)، ووفقاً للاتفاق المبرم بين جمهورية النمسا ومنظمة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن إنشاء الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في مقارهم الرئيسية في مركز فيينا الدولي، تتولى اليونيدو مسؤولية تزويد اللجنة الاستشارية لإدارة المباني بالبيانات المالية السنوية عن الصندوق المشترك، التي تعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إيبساس). والإدارة مسؤولة، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عن إعداد البيانات المالية وعرضها على نحو صحيح، وكذلك عن تطبيق ما تراه ضرورياً من ضوابط داخلية تتيح إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط.

وتتحمل الإدارة المسؤولية، لدى إعدادها للبيانات المالية، عن تقييم قدرة الصندوق المشترك على الاستمرار كمنشأة عاملة، مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالقابلية للاستمرار واستخدام الأساس المحاسبي الخاص بالمنشآت العاملة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الصندوق المشترك أو إيقاف عملياته، أو لم يكن أمامها بديل واقعي عدا ذلك.

وتقع على عاتق المسؤولين المكلفين بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي للصندوق المشترك.

مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد في حدود المعقول مما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وإصدار تقرير خاص بمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. ومستوى التأكيد المعقول هو تأكيد رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية إن وجدت. ويمكن أن تنشأ البيانات الخاطئة عن الاحتيال أو الغلط، وتعتبر جوهرياً إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، فرادى أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون استناداً إلى تلك البيانات المالية.

ووفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس الحكم المهني ونحافظ على نظرة تشككية مهنية طوال عملية المراجعة. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر حدوث أخطاء جوهرياً في البيانات المالية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تتصدى لتلك المخاطر، والحصول على أدلة أثناء المراجعة تكون كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. واحتمال عدم اكتشاف خطأ جوهري نتيجة الاحتيال أعلى منه كنتيجة للغلط، إذ إن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو تحريف أو تجاوز للضوابط الداخلية.
- الوصول إلى فهم للضوابط الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل تصميم إجراءات مراجعة حسابات ملائمة للظروف، لكن ليس من أجل التعبير عن رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لدى الصندوق المشترك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تقوم بها الإدارة.
- استخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي الخاص بالمنشآت العاملة وكذلك، استناداً إلى الأدلة المتحصل عليها أثناء المراجعة، بشأن ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بأحداث أو أحوال قد تطرح شكوكاً كبيرة في قدرة الصندوق المشترك على الاستمرار كمنشأة عاملة. فإذا خلصنا إلى وجود جوانب جوهرياً من عدم اليقين، فنحن مطالبون بأن نوجه النظر في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل رأينا إذا لم تكن تلك الإفصاحات كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة المتحصل عليها أثناء المراجعة حتى تاريخ تقريرنا. بيد أن الأحداث أو الأحوال المستقبلية قد تؤدي إلى انتفاء صفة المنشأة القابلة للاستمرار عن الصندوق المشترك.

- تقييم عرض البيانات المالية وترتيبها ومضمونها عموماً، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يعرضها عرضاً صحيحاً.
- التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة بشأن أمور منها النطاق والتوقيت المزمعين للمراجعة والنتائج ذات الدلالة للمراجعة، بما في ذلك أي نواقص مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء المراجعة.
- الحصول على أدلة مناسبة وكافية أثناء المراجعة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للصندوق المشترك.

الإبلاغ عن متطلبات قانونية أو رقابية أخرى

نرى أن معاملات الصندوق المشترك التي اطلعنا عليها أو التي اختُبرت في إطار مراجعتنا للحسابات كانت ممثلة، من جميع النواحي المهمة، لأحكام النظام المالي والقواعد المالية لليونيدو، ولمذكرة التقاهم لعام 1997 وللقانون.

السيدة غالينا إيزوتوفا

الرئيسة بالنيابة
غرفة المحاسبة في الاتحاد الروسي
المراجعة الخارجية للحسابات

موسكو، روسيا
19 نيسان/أبريل 2024

البيانات المالية للصندوق المشترك لتمويل عمليات إصلاح والاستبدال الرئيسية
البيان 1: بيان المركز المالي
(بآلاف اليوروات)

الملاحظة 2		حتى 31 كانون الأول/ديسمبر	
		2022	2023
الأصول			
الأصول الجارية			
	(أ)	12 221	12 193
	(ب)	1 501	708
		13 722	12 901
مجموع الأصول			
الخصوم			
خصوم جارية			
	(ج)	1 972	1 269
		1 972	1 269
مجموع الخصوم			
صافي الأصول/			
		11 882	11 750
		(132)	(118)
		11 750	11 632
		13 722	12 901

البيان 2: بيان الأداء المالي
(بآلاف اليوروات)

الملاحظة 2		السنة المنتهية	السنة المنتهية	
		31 كانون الأول/ديسمبر	31 كانون الأول/ديسمبر	
		2022	2023	
الإيرادات				
	(د)	5 335	5 538	
		-	12	
		5 335	5 550	
النفقات				
	(هـ)	5 467	5 668	
		5 467	5 668	
		(132)	(118)	

البيان 3: بيان التغيرات في صافي الأصول
(بآلاف اليوروات)

الملاحظة 2		حتى 31 كانون الأول/ديسمبر	
	2023	2022	
	11 750	11 882	الرصيد في بداية السنة
	(118)	(132)	صافي الفائض/ (العجز) للسنة
	11 632	11 750	صافي الأصول/حقوق الملكية في نهاية السنة

البيان 4: بيان التدفقات النقدية
(بآلاف اليوروات)

السنة المنتهية	السنة المنتهية	الملاحظة 2	
31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		
(132)	(118)		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(805)	781	(ب)	صافي الفائض/ (العجز) للفترة المالية
(895)	(703)		(الزيادة)/(النقصان) في الحسابات المستحقة التحصيل
(1 832)	(40)		الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع
			صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-	12		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-	12		التدفقات النقدية من الفوائد الاستثمارية
			صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(1 832)	(28)		صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية
14 053	12 221		النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة
12 221	12 193	(أ)	النقدية ومكافئات النقدية في نهاية الفترة المالية

ملحوظات على البيانات المالية للسندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية

الملحوظة 1 - بيانات عامة

'1' في 1 كانون الثاني/يناير من عام 1981، بدأ نفاذ اتفاق أبرم بين جمهورية النمسا والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إنشاء صندوق مشترك لغرض تمويل تكاليف عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية في المباني والمرافق والمنشآت التقنية، التي هي ملك لجمهورية النمسا وتشكل جزءاً من مناطق مقر الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مركز فيينا الدولي. ومنذ عام 1986 أصبح هذا الاتفاق سارياً على منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، عندما أصبحت وكالة متخصصة. وتدير اليونيدو الصندوق المشترك من خلال لجنة مشتركة. وتعد اليونيدو البيانات المالية السنوية الخاصة بالصندوق المشترك ويراجعها مراجع الحسابات الخارجي لليونيدو. واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 1996، ارتفعت قيمة التزام كل منظمة من المنظمات الثلاث التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقر لها إلى 325 000 دولار، بعد أن كان الالتزام يقتصر بموجب الاتفاق على 150 000 دولار في السنة، بمعدل 25 000 دولار كاشتراك سنوي وما يصل إلى 125 000 كسداد للنفقات الموافق عليها التي تكون كل منظمة قد تكبدتها في السنة السابقة. وتحمل جمهورية النمسا مسؤولية دفع الرصيد الذي يتجاوز الحد الإجمالي البالغ 900 000 دولار المحدد للمنظمات الثلاث التابعة للأمم المتحدة. وفي عام 1999، تم التوصل إلى اتفاق بين المنظمات التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقر لها ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن تقاسم الاشتراكات السنوية وكذلك النفقات السنوية بالتساوي بين المنظمات الأربع، أي 18 750 دولاراً كاشتراك سنوي وما يصل إلى 225 000 دولار كسداد للنفقات الموافق عليها المتكبدة في السنة السابقة.

وفي عام 2002، تم التوصل إلى اتفاق بين المنظمات التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقر لها وجمهورية النمسا يعفي المنظمات من تسديد النفقات المتكبدة خلال عام 2001 (626 988 دولاراً). وبموجب ذلك الاتفاق، ينبغي فقط تسديد الاشتراكات السنوية المقررة إلى الصندوق على أن يجري تقاسمها بالتساوي بين جمهورية النمسا والمنظمات التي تتخذ من مركز فيينا الدولي. وبموجب الاتفاق الجديد، فيما يتعلق بعامي 2002 و2003، تقاسمت المنظمات الأربع التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقر لها الاشتراكات بالتساوي، ولكن بعد ذلك، تم تقاسمها وفقاً لحصة كل منها من تكاليف خدمات إدارة المباني. وعلاوة على ذلك، سيتعين على جميع الأطراف تقاسم عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية غير المتوقعة، التي لم تدرج في خطة الاستثمار المتفق عليها. وكانت الحكومة النمساوية، في الماضي، هي التي تتحمل تلك التكاليف بالكامل.

'2' تتضمن البيانات المالية بيان الأداء المالي للسنة، وبيان المركز المالي في نهاية السنة، وبيان صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية للسنة، إلى جانب ملحوظات مرجعية.

'3' تعرض حسابات الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية باليورو وتدور إلى أقرب ألف يورو، ما لم يذكر خلاف ذلك.

'4' تعد الحسابات بالاستناد إلى مبدأ التكلفة التاريخية.

'5' وتمسك الحسابات على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام أفضل تقديرات الإدارة وأحصف قراراتها، حسب الاقتضاء. وتستند البيانات المالية إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكن نطاقها يقتصر على البيانات والإفصاحات اللازمة، على النحو الذي يتفق عليه أصحاب المصلحة وحدهم وللإستخدام الداخلي لجمهورية النمسا والمنظمات التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقر لها. واختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها يخضع لمبادئ الحصافة وتغليب المضمون على الشكل والأهمية النسبية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات المحاسبية وأسس إعدادها وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة تتسق مع البيانات المالية الموحدة لليونيدو.

'6' تقيد إيرادات الاشتراكات في بداية السنة التي تتعلق بها. ويُحدد مبلغ الإيرادات بناء على الميزانية ويُدرج في البيانات المالية وفقاً لنسب تقاسم التكاليف المعمول بها.

'7' تحسب الخدمات التعاقدية الناشئة عن شراء السلع والخدمات عندما يفى المورد بالتزاماته التعاقدية، أي عندما تتسلم اليونيدو السلع والخدمات وتقبلها.

الملحوظة 2 - بيانات محددة

(أ) تُحتسب النقدية ومكافئات النقدية بقيمة التكلفة المهلكة، وهي تشمل النقدية المودعة في حساب مصرفي جار .

<u>31 كانون الأول/</u> <u>ديسمبر 2022</u>	<u>31 كانون الأول/</u> <u>ديسمبر 2023</u>	
12 221	12 193	النقدية ومكافئات النقدية
12 221	12 193	النقدية المودعة في المصرف
		مجموع النقدية ومكافئات النقدية

(ب) حسابات مستحقة التحصيل

<u>31 كانون الأول/</u> <u>ديسمبر 2022</u>	<u>31 كانون الأول/</u> <u>ديسمبر 2023</u>	
276	109	ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد
1 225	599	الأصول المشتركة بين الصناديق
1 501	708	مجموع الحسابات المستحقة التحصيل

وتقيد الحسابات المستحقة التحصيل بصورة مبدئية بقيمة التكلفة المهلكة. وتُحتسب المخصصات الاحتياطية المرصودة لتغطية المبالغ المتعذرة التحصيل على أنها مبالغ مستحقة التحصيل عند وجود دليل موضوعي على اضمحلال قيمة الأصول، وفي هذه الحالة تُحتسب الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي.

وتمثل الأصول المشتركة بين الصناديق الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الصندوق العام نيابة عن الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية، نتيجة لإدارة مطالبات ضريبة القيمة المضافة المجمعة، التي لم تتم تسويتها بعد والمستحقة التحصيل من عملية المقاصة بين الصناديق.

<u>31 كانون الأول/</u> <u>ديسمبر 2022</u>	<u>31 كانون الأول/</u> <u>ديسمبر 2023</u>	
-	56	حسابات مستحقة الدفع
37	2	حسابات مستحقة الدفع متراكمة مؤكدة عن سلع/خدمات
1 887	1 211	حسابات مستحقة الدفع متراكمة غير مؤكدة عن سلع/خدمات
48	-	مدفوعات مسددة
1 972	1 269	مجموع الحسابات المستحقة الدفع

(ج) الحسابات المستحقة الدفع

تمثل الحسابات المستحقة الدفع فواتير غير مسددة ومستحقات متراكمة لبائعين يوردون مواد وخدمات تعاقدية لعمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية لمباني مركز فيينا الدولي. وتقيد الحسابات المستحقة الدفع مبدئياً بقيمتها الاسمية التي تقدر على أفضل نحو المبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

وتمثل الحسابات المستحقة الدفع المتراكمة عن السلع/الخدمات غير المؤكدة سلعاً/خدمات مستلمة ولكن لم يتم تأكيدها بعد في نظام تخطيط الموارد المؤسسية لأنها لم تفحص بعد و/أو لم يتم التحقق منها و/أو اعتمادها بالكامل للاستخدام النهائي، وهي تمثل عملية رسمة قيد التنفيذ في إطار أصول مباني مركز فيينا الدولي.

(د) الإيرادات المتأتية من الاشتراكات

	<u>2022</u>	<u>2023</u>	
	2 667	2 769	جمهورية النمسا الاتحادية
	1 437	1 490	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
	619	655	مكتب الأمم المتحدة في فيينا
	387	387	اليونيدو
	225	237	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
	<u>5 335</u>	<u>5 538</u>	مجموع الإيرادات المتأتية من الاشتراكات

زيادة في الإيرادات المتأتية من الاشتراكات إلى 5 538 يورو وفقاً لتوصية اللجنة المشتركة للصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية. وتفيد حصة 50 في المائة من إجمالي المساهمة على حساب المنظمات التي تتخذ من فيينا مقراً لها، وفقاً لنسب تقاسم التكاليف المتعلقة بخدمات إدارة المباني المعمول بها:

المجموع	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	اليونيدو	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	
100,000 في المائة	8,561 في المائة	23,661 في المائة	13,956 في المائة	53,822 في المائة	2023
100,000 في المائة	8,419 في المائة	23,198 في المائة	14,490 في المائة	53,893 في المائة	2022

(هـ) تشمل النفقات الخدمات التعاقدية والمواد المستخدمة في عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية لمباني مركز فيينا الدولي.

ونظراً لطبيعة الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق، فقد رسملت نفقات بمبلغ 6 186 دولاراً (2022: 6 237 يورو) كزيادة في قيمة مكونات مباني مركز فيينا الدولي. ويرد أدناه تفصيل الإضافات الرئيسية خلال عام 2023:

#	الوصف	معرف الأصل	الموقع	الفئة	عمر الصلاحية المتوقع بالسنوات	تاريخ الحيازة	المبلغ بالآلاف اليوروات
1	صيانة ألواح الغطاء الخرساني للساحة الخارجية	246683	الساحة الخارجية	BLD50	50	31/08 2021	274
2	تجديد سطح الساحة	109570	المبنى F	BLD16	35	12/12 2017	101
3	مشروع إضافي MR824000 لعام 2019، هياكل خرسانية (45)	306922	المبنى C	BLD16	35	15/11 2023	75
4	استبدال وحدات التحكم القديمة	302633	المبنى D	BLD35	35	05/01 2023	74
5	مشعات (رادياتيرات) ومواد ذات صلة	159156	المبنى C	BLD36	35	26/07 2019	107
6	المشروع رقم 14، MR19-MR805000، الخاص بالأنابيب	270196	المبنى F	BLD38	35	13/06 2022	137

#	الوصف	معرف الأصل	الموقع	الفئة	عمر الصلاحية المتوقع بالسنوات	تاريخ الحيازة	المبلغ بآلاف اليوروات
7	المشروع رقم 14، MR19-MR805000	270211	المبنى A	BLD38	35	02/09 2022	67
8	المشروع رقم 24 لاستبدال مزودات الطاقة UPS MR22	302648	المبنى M	BLD30	30	20/06 2023	94
9	المشروع رقم 26، MR18 MR814000	306923	المبنى E	BLD30	30	09/11 2023	177
10	تجهيزات كهربائية	145330	المبنى E	BLD31	30	19/02 2019	90
11	تجهيزات كهربائية	145330	المبنى E	BLD31	30	19/02 2019	128
12	مشاريع كهربائية	249264	المبنى A	BLD31	30	14/10 2021	158
13	مشاريع كهربائية	249265	المبنى B	BLD31	30	14/10 2021	158
14	مشروع prj29/28 لاستبدال نظام الإضاءة القديم	302639	المبنى A	BLD31	30	23/02 2023	97
15	مشروع prj 29/28 لاستبدال نظام الإضاءة القديم	302639	المبنى A	BLD31	30	23/02 2023	65
16	مشروع prj 29/28 لاستبدال نظام الإضاءة القديم	302639	المبنى A	BLD31	30	23/02 2023	86
17	مشروع prj 29/28 لاستبدال نظام الإضاءة القديم	302639	المبنى A	BLD31	30	23/02 2023	89
18	مشروع prj 29/28 لاستبدال نظام الإضاءة القديم	302640	المبنى B	BLD31	30	23/02 2023	97
19	مشروع prj 29/28 لاستبدال نظام الإضاءة القديم	302640	المبنى B	BLD31	30	23/02 2023	65
20	مشروع prj 29/28 لاستبدال نظام الإضاءة القديم	302640	المبنى B	BLD31	30	23/02 2023	86
21	مشروع prj 29/28 لاستبدال نظام الإضاءة القديم	302640	المبنى B	BLD31	30	23/02 2023	89
22	تجديد 6 وحدات تكييف	217730	المبنى F	BLD20	20	01/07 2020	62
23	مشروع MR824000 2018 Proj 48 لإصلاح نظام تبريد المعطل	302643	المبنى G	BLD21	20	20/03 2023	115
24	المشروع رقم 18، MR-807000/2015، المتعلق بكابينة المصعد	270189	المبنى A	BLD23	20	14/01 2022	570
25	المشروع رقم 18، MR-807000/2015، المتعلق بكابينة المصعد	270189	المبنى A	BLD23	20	14/01 2022	464
2 661	إضافات أخرى						
6 186	مجموع الإضافات إلى مباني مركز فيينا الدولي						

ويشمل مبلغ الإضافات إلى مكونات مياحي مركز فيينا الدولي أيضا نفقات أنشطة قيد الإنشاء، تتمثل في حسابات مستحقة الدفع متراكمة عن سلح/خدمات بقيمة 1 213 يورو (2022: 1 924 يورو).

(و) الالتزامات والخصوم المحتملة

تشمل التزامات المنظمات أوامر شراء وعقود خدمة جرى التعاقد عليها ولكنها لم تسلم ولم تنجز حتى نهاية العام، وقيمتها 5 648 يورو (2022: 7 740 يورو).

(ز) مستوى الرصيد غير الملتمزم به

<u>31 كانون</u>	<u>31 كانون</u>	
<u>الأول/ديسمبر 2022</u>	<u>الأول/ديسمبر 2023</u>	
11 750	11 632	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية
1 887	1 211	مضافا إليه: حسابات مستحقة الدفع متراكمة غير مؤكدة (الملاحظة 2.ج)
<u>13 637</u>	<u>12 843</u>	
		مخصوصا منه:
(7 740)	(5 648)	التزامات من أوامر شراء
(944)	(1 117)	التزامات من طلبيات شراء
<u>4 953</u>	<u>6 078</u>	مجموع الرصيد غير الملتمزم به

المرفق 4- تقرير مراجعة الحسابات المستقلة للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية وصندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ والصندوق الخاص بتغير المناخ وبيانات الحسابات المرفقة

الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية

تقرير مراجعة الحسابات المستقلة

السيد غيرد مولر

المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

بصفته أميناً للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية

رأينا

لقد راجعنا بيان حسابات الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وحسب رأينا، يعرض بيان الحسابات المرفق صورة صحيحة للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، من جميع الجوانب الجوهرية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ولأدائه المالي في السنة المنتهية في التاريخ المذكور وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لليونيدو.

أساس رأينا

أجرينا هذه المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (الإيسا). ومسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة أدناه بمزيد من التفصيل في القسم المعنون "مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة بيان الحسابات". ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساساً لرأينا.

الاستقلال

نحن مستقلون عن مرفق البيئة العالمية التابع لليونيدو وفقاً للمدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (مدونة IESBA) والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بمراجعتنا لبيان الحسابات. ولقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لتلك المقتضيات.

مسألة أساسية- أساس المحاسبة والقيود المفروضة على نشر البيانات واستخدامها

يرد أساس المحاسبة في بيان الحسابات الذي أعد لمساعدة مرفق البيئة العالمية التابع لليونيدو على الامتثال لأحكام الإبلاغ المالي الواردة في اتفاق الإجراءات المالية. ونتيجة لذلك، قد لا يكون بيان الحسابات مناسباً لغرض آخر. ولم يعدل رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي تتضمن التقارير المشار إليها في اتفاق الإجراءات المالية باستثناء بيان الحسابات وتقرير مراجعة الحسابات الخاصة بنا بشأن ذلك الاتفاق. ولا يشمل رأينا بشأن بيان الحسابات المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يخص بيان الحسابات

تتحمل الإدارة المسؤولية عن إعداد بيان الحسابات وفقاً للبند 12-2 من اتفاق الإجراءات المالية المبرم بين اليونيدو والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك عن تطبيق ما تراه ضرورياً من ضوابط داخلية تتيح إعداد بيانات حسابات خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط. وتقع على عاتق المسؤولين المكلفين بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي لمرفق البيئة العالمية التابع لليونيدو.

مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة بيان الحسابات

تتمثل أهدافنا في التأكد في حدود المعقول مما إذا كان بيان الحسابات ككل خال من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وإصدار تقرير خاص بمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. ومستوى التأكيد المعقول هو تأكيد رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية إن وجدت. ويمكن أن تنشأ البيانات الخاطئة عن الاحتيال أو الغلط، وتُعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، فرادى أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون استناداً إلى بيان الحسابات ذاك. وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس الحكم المهني ونحافظ على نظرة تشككية مهنية طوال عملية المراجعة. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في بيان الحسابات، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تتصدى لتلك المخاطر، والحصول على أدلة أثناء المراجعة تكون كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. واحتمال عدم اكتشاف خطأ جوهرية نتيجة الاحتيال أعلى منه كنتيجة للغلط، إذ إن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو تحريف أو تجاوز للضوابط الداخلية.
- الوصول إلى فهم للضوابط الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل تصميم إجراءات مراجعة حسابات ملائمة للظروف، لكن ليس من أجل التعبير عن رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لدى مرفق البيئة العالمية التابع لليونيدو.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة.
- التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة بشأن أمور منها النطاق والتوقيت والمزمعين للمراجعة والنتائج ذات الدلالة للمراجعة، بما في ذلك أي نواقص مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء المراجعة.
- الحصول على أدلة كافية ومناسبة أثناء المراجعة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للأنشطة التجارية المنفذة في مرفق البيئة العالمية التابع لليونيدو لإبداء رأي بشأن بيان الحسابات.

الإبلاغ عن متطلبات قانونية أو رقابية أخرى

نرى أن معاملات مرفق البيئة العالمي التابع لليونيدو التي اطلعنا عليها أو التي اختُبرت في إطار مراجعتنا للحسابات كانت ممتثلة، من جميع النواحي المهمة، لأحكام اتفاق الإجراءات المالية وللقانون.

السيدة غالينا إيزوتوفا

الرئيسة بالنيابة

غرفة المحاسبة في الاتحاد الروسي

مراجعة الحسابات الخارجية

موسكو، روسيا

19 نيسان/أبريل 2024



منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مرفق البيئة العالمية

بيان الحسابات كما في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة: مرفق البيئة العالمية	
ألف - الإيرادات	
إيصالات السنة السابقة	596 213 396,80
المبالغ المستلمة للسنة الحالية	54 035 808,86
مجموع الإيرادات	650 249 205,66
<hr/>	
باء - نفقات المشاريع	
نفقات السنوات السابقة	598 865 182,31
تكاليف الدعم للسنوات السابقة	59 283 176,08
نفقات السنة الحالية	53 591 755,36
تكاليف الدعم للسنة الحالية	4 769 097,26
مجموع النفقات	716 509 211,01
<hr/>	
جيم - رصيد الصندوق (ألف-باء)	(66 260 005,35)
<hr/>	
دال - إيرادات الفوائد	
إيرادات الفوائد للسنة السابقة	327 809,49
الفوائد المستردة في السنة الحالية	(327 809,49)
إيرادات الفوائد للسنة الحالية	1 088 975,31
مجموع إيرادات الفوائد	1 088 975,31

نؤكد أن البيانات المالية بشأن التبرعات المقدمة من مرفق البيئة العالمية قد أعدت وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لليونيدو وأن الأداء المالي والمركز المالي للمرفق قد أدرجا في البيانات المالية لليونيدو التي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ولدى المنظمة نُظم من الضوابط والسياسات والإجراءات المحاسبية الداخلية من أجل إدارة المخاطر وكفالة موثوقية المعلومات المالية وحماية الأصول. وتخضع نظم الرقابة الداخلية والبيانات المالية للاستعراض من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية أثناء عملية مراجعة الحسابات التي ينفذها كل منهما.

صندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ

تقرير مراجعة الحسابات المستقلة

السيد جيرد مولر

المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

بصفته أميناً لصندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ

رأينا

لقد راجعنا بيان حسابات صندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وحسب رأينا، يعرض بيان الحسابات المرفق صورة صحيحة لصندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ التابع لليونيدو، من جميع الجوانب الجوهرية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ولأدائه المالي في السنة المنتهية في التاريخ المذكور وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لليونيدو.

أساس رأينا

أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (الإيسا). ومسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبنية أدناه بمزيد من التفصيل في القسم المعنون "مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة بيان الحسابات". ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساساً لرأينا.

الاستقلال

نحن مستقلون عن صندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ التابع لليونيدو وفقاً للمدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (مدونة IESBA) والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بمراجعتنا لبيان الحسابات. ولقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لتلك المقترحات.

مسألة أساسية - أساس المحاسبة والقيود المفروضة على نشر البيانات واستخدامها

يرد أساس المحاسبة في بيان الحسابات الذي أعد لمساعدة صندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ التابع لليونيدو على الامتثال لأحكام الإبلاغ المالي الواردة في اتفاق الإجراءات المالية. ونتيجة لذلك، قد لا يكون بيان الحسابات مناسباً لغرض آخر. ولم يعدل رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي تتضمن التقارير المشار إليها في اتفاق الإجراءات المالية باستثناء بيان الحسابات وتقرير مراجعة الحسابات الخاصة بنا بشأن ذلك الاتفاق. ولا يشمل رأينا بشأن بيان الحسابات المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يخص بيان الحسابات

تتحمل الإدارة المسؤولية عن إعداد بيان الحسابات وفقاً للبند 11-2 من اتفاق الإجراءات المالية المبرم بين اليونيدو والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك عن تطبيق ما تراه ضرورياً من ضوابط داخلية تتيح إعداد بيان حسابات خال من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط. وتقع على عاتق المسؤولين المكلفين بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي لصندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ التابع لليونيدو.

مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة بيان الحسابات

تتمثل أهدافنا في التأكد في حدود المعقول مما إذا كان بيان الحسابات ككل خال من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وإصدار تقرير خاص بمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. ومستوى التأكيد المعقول هو تأكيد رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية إن وجدت. ويمكن أن تنشأ البيانات الخاطئة عن الاحتيال أو الغلط، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، فرادى أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون استناداً إلى بيان الحسابات ذلك.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس الحكم المهني ونحافظ على نظرة تشككية مهنية طوال عملية المراجعة. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في بيان الحسابات، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تتصدى لتلك المخاطر، والحصول على أدلة أثناء المراجعة تكون كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. واحتمال عدم اكتشاف خطأ جوهرية نتيجة الاحتيال أعلى منه كنتيجة للغلط، إذ إن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو تحريف أو تجاوز للضوابط الداخلية.
- الوصول إلى فهم للضوابط الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل تصميم إجراءات مراجعة حسابات ملائمة للظروف، لكن ليس من أجل التعبير عن رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لدى صندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ التابع لليونيدو.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة.
- التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة بشأن أمور منها النطاق والتوقيت المزمعين للمراجعة والنتائج ذات الدلالة للمراجعة، بما في ذلك أي نواقص مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء المراجعة.
- الحصول على أدلة كافية ومناسبة أثناء المراجعة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للأنشطة التجارية المنفذة في صندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ التابع لليونيدو لإبداء رأي بشأن بيان الحسابات.

الإبلاغ عن متطلبات قانونية أو رقابية أخرى

نرى أن معاملات صندوق أقل البلدان نمواً للتصدي لتغير المناخ التابع لليونيدو التي اطلعنا عليها أو التي اختُبرت في إطار مراجعتنا للحسابات كانت ممثلة، من جميع النواحي المهمة، لأحكام اتفاق الإجراءات المالية وللقانون.

السيدة غالينا إيزوتوفا

الرئيسة بالنيابة

غرفة المحاسبة في الاتحاد الروسي

مراجعة الحسابات الخارجية

موسكو، روسيا

19 نيسان/أبريل 2024



منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مرفق البيئة العالمية

بيان الحسابات كما في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة: صندوق أقل البلدان نموا للتصدي لتغير المناخ	
ألف-	الإيرادات
5 887 215,05	إيصالات السنة السابقة
1 770 099,41	المبالغ المستلمة للسنة الحالية
7 657 314,46	مجموع الإيرادات
باء-	
نفقات المشاريع	
3 466 710,93	نفقات السنوات السابقة
315 156,58	تكاليف الدعم للسنوات السابقة
1 733 506,09	نفقات السنة الحالية
159 959,82	تكاليف الدعم للسنة الحالية
5 675 333,42	مجموع النفقات
جيم-	
رصيد الصندوق (ألف-باء)	
	إيرادات الفوائد
29 956,97	إيرادات الفوائد للسنة السابقة
(29 956,97)	الفوائد المستردة في السنة الحالية
107 716,54	إيرادات الفوائد للسنة الحالية
107 716,54	مجموع إيرادات الفوائد

نؤكد أن البيانات المالية بشأن التبرعات المقدمة من مرفق البيئة العالمية قد أعدت وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لليونيديو وأن الأداء المالي والمركز المالي للمرفق قد أدرجا في البيانات المالية لليونيديو التي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ولدى المنظمة نُظِم من الضوابط والسياسات والإجراءات المحاسبية الداخلية من أجل إدارة المخاطر وكفالة موثوقية المعلومات المالية وحماية الأصول. وتخضع نظم الرقابة الداخلية والبيانات المالية للاستعراض من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية أثناء عملية مراجعة الحسابات التي ينفذها كل منهما.

الصندوق الخاص بتغير المناخ

تقرير مراجعة الحسابات المستقلة

السيد غيرد مولر

المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

بصفته أميناً للصندوق الخاص بتغير المناخ

رأينا

لقد راجعنا بيان حسابات الصندوق الخاص بتغير المناخ التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وحسب رأينا، يعرض بيان الحسابات المرفق صورة صحيحة للصندوق الخاص بتغير المناخ التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، من جميع الجوانب الجوهرية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ولأدائه المالي في السنة المنتهية في التاريخ المذكور وفقا للنظام المالي والقواعد المالية لليونيدو.

أساس رأينا

أجرينا مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (الإيسا). ومسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة أدناه بمزيد من التفصيل في القسم المعنون "مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة بيان الحسابات" من تقريرنا. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتشكيل أساسا لرأينا.

الاستقلال

نحن مستقلون عن الصندوق الخاص بتغير المناخ التابع لليونيدو وفقا للمدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (مدونة IESBA) والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بمراجعتنا لبيان الحسابات. ولقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقا لتلك المقتضيات.

مسألة أساسية- أساس المحاسبة والقيود المفروضة على نشر البيانات واستخدامها

يرد أساس المحاسبة في بيان الحسابات الذي أعد لمساعدة الصندوق الخاص بتغير المناخ التابع لليونيدو على الامتثال لأحكام الإبلاغ المالي الواردة في اتفاق الإجراءات المالية. ونتيجة لذلك، قد لا يكون بيان الحسابات مناسباً لغرض آخر. ولم يعدل رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي تتضمن التقارير المشار إليها في اتفاق الإجراءات المالية باستثناء بيان الحسابات وتقرير مراجعة الحسابات الخاصة بنا بشأن ذلك الاتفاق. ولا يشمل رأينا بشأن بيان الحسابات المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يخص بيان الحسابات

تتحمل الإدارة المسؤولية عن إعداد بيان الحسابات وفقاً للبند 11-2 من اتفاق الإجراءات المالية المبرم بين اليونيدو والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك عن تطبيق ما تراه ضرورياً من ضوابط داخلية تتيح إعداد بيان حسابات خال من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط. وتقع على عاتق المسؤولين المكلفين بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي للصندوق الخاص بتغير المناخ التابع لليونيدو.

مسؤوليات مراجعة الحسابات عن مراجعة بيان الحسابات

تتمثل أهدافنا في التأكد في حدود المعقول مما إذا كان بيان الحسابات ككل خال من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وإصدار تقرير خاص بمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. ومستوى التأكيد المعقول هو تأكيد رفيع المستوى، ولكنه ليس ضمانا بأن المراجعة المنفذة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكتشف دائما الأخطاء الجوهرية إن وجدت. ويمكن أن تنشأ البيانات الخاطئة عن الاحتيال أو الغلط، وتُعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، فرادى أو إجمالا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون استناداً إلى بيان الحسابات ذاك. وكجزء من عملية المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس الحكم المهني ونحافظ على نظرة تشككية مهنية طوال عملية المراجعة. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في بيان الحسابات، سواء أكانت ناتجة عن الاحتيال أم الغلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تتصدى لتلك المخاطر، والحصول على أدلة أثناء المراجعة تكون كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. واحتمال عدم اكتشاف خطأ جوهرية نتيجة الاحتيال أعلى منه كنتيجة للغلط، إذ إن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو تحريف أو تجاوز للضوابط الداخلية.
- الوصول إلى فهم للضوابط الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل تصميم إجراءات مراجعة حسابات ملائمة للظروف، لكن ليس من أجل التعبير عن رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لدى الصندوق الخاص بتغير المناخ التابع لليونيدو.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة.
- التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة بشأن أمور منها النطاق والتوقيت المزمعين للمراجعة والنتائج ذات الدلالة للمراجعة، بما في ذلك أي نواقص مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء المراجعة.
- الحصول على أدلة كافية ومناسبة أثناء المراجعة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للأنشطة التجارية المنفذة في الصندوق الخاص بتغير المناخ التابع لليونيدو لإبداء رأي بشأن بيان الحسابات.

الإبلاغ عن متطلبات قانونية أو رقابية أخرى

نرى أن معاملات الصندوق الخاص بتغير المناخ التابع لليونيدو التي اطلعنا عليها أو التي اُخبرنا في إطار مراجعتنا للحسابات كانت ممثلة، من جميع النواحي المهمة، لأحكام اتفاق الإجراءات المالية وللقانون.

السيدة غالينا إيزوتوفا

الرئيسة بالنيابة
غرفة المحاسبة في الاتحاد الروسي
مراجعة الحسابات الخارجية

موسكو، روسيا

19 نيسان/أبريل 2024



منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مرفق البيئة العالمية

بيان الحسابات كما في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

الجهة المانحة		الصندوق الخاص بتغير المناخ
ألف -	الإيرادات	
	إيصالات السنة السابقة	3 917 214,47
	المبالغ المستلمة للسنة الحالية	253,952.38
	مجموع الإيرادات	4 171 166,85
<hr/>		
باء -	نفقات المشاريع	
	نفقات السنوات السابقة	3 285 977,31
	تكاليف الدعم للسنوات السابقة	311 922,08
	نفقات السنة الحالية	2 007 259,57
	تكاليف الدعم للسنة الحالية	190 697,06
	مجموع النفقات	5 795 856,02
<hr/>		
جيم -	رصيد الصندوق (ألف-باء)	(1 624 689,17)
<hr/>		
دال -	إيرادات الفوائد	
	إيرادات الفوائد للسنة السابقة	9 701,85
	الفوائد المستردة في السنة الحالية	(9 701,85)
	إيرادات الفوائد للسنة الحالية	16 163,45
	مجموع إيرادات الفوائد	16 163,45

نؤكد أن البيانات المالية بشأن التبرعات المقدمة من مرفق البيئة العالمية قد أعدت وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لليونيدو وأن الأداء المالي والمركز المالي للمرفق قد أدرجا في البيانات المالية لليونيدو التي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ولدى المنظمة نُظِم من الضوابط والسياسات والإجراءات المحاسبية الداخلية من أجل إدارة المخاطر وكفالة موثوقية المعلومات المالية وحماية الأصول. وتخضع نظم الرقابة الداخلية والبيانات المالية للاستعراض من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية أثناء عملية مراجعة الحسابات التي ينفذها كل منهما.